

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2020/2019

الرقم التسلسلي:

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد

- دراسة حالة مؤسسات التأمين في الجزائر(الشركة الوطنية للتأمين SAA)-

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:
د. فلفلي الزهرة

من إعداد الطالبتان:

-بوعلاقي لبنى

-محي الدين أمال

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد، وتركز بالخصوص على شركات التأمين وأخذت الشركة الوطنية للتأمين saa كنموذج وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية تساهم بشكل كبير في تمويل النشاط الإقتصادي لأي بلد، كما أن قطاع التأمين يعتبر من أهم قطاعات الخدمات المالية يقوم بأنشطة مختلفة التي من شأنها الحفاظ على استقرار قطاع التأمين. إلا أن غياب الثقافة التأمينية في الجزائر يشكل عائقا في سبيل بناء عملياته، على أساس إقتصادي وتنافسي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية، شركات التأمين، التمويل.

Résumé

Essaye cette étude de forcer le regard aux sociétés financiers non-bancaires à financer l'économie surtout sur les sociétés d'assurances et exemple la société d'assurance SAA ainsi à partir de cette étude, les sociétés financiers non-bancaire participent globalement à financiers l'activité économique pour n'importe quel pays.

Le secteur d'assurance est le plus important dans le domaine économique qui fait de différent activités pour protéger et établir le secteur d'assurance or l'absence de cultures d'assurance en Algérie qui fait des difficultés dans la production de l'économie.

Les mots clés: les sociétés financiers, les sociétés d'assurances, financement.

-إهداء-

أحمد الله العلي العظيم الذي وفقني على إنجاز المذكرة وإتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل:

إلى التي ربّنتي وعلمتني حب الخير أُمّي أطال الله في عمرها،

إلى الذي ربّاني وجاهد من أجل نجاحي أبي أطال الله في عمره،

إلى من قاسموني الحياة ومتاعبها أختي أية وأخوأي الأعمراء اسكندر وجواد

الدين، وكل أفراد عائلتي،

إلى أحبائي وصديقاتي الأعمراء نهاد، أمل، سارة،

وإلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد.

لبنى

-إهداء-

أهدي عملي هذا

إلى التي أفاضت علي بدعواتها وبركاتهما، إلى من جعلت اللجنة تحت أقدامها إلى
من يهتز لوضعها عرش الرحمان، إلى التي لم أستطع أن أوفي حقها مهما قدمت
لها حفصها الله أمني الغالية.

إلى من أفنى صحته وجهده في سبيل نجاحي والدي العزيز.

إلى أعلى ما منحني الدنيا وأتقاسم معهم أفراحي وأحزاني إلى أختي سارة
وأخوأي رياض ومُجد الأمين.

إلى صديقائي لبني ونهاد

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعدهم مذكرتي

أمال

-شكر وعرفان-

لا يسعنا إلا أن نسجد لله شكرًا على كرمه وفضله على ما منحه لنا من عزم
وصبر وتوفيق في إتمام هذا البحث، فالحمد لله على ما أعطى والشكر له على ما
وهب وأنعم.

وعرفانًا بالجميل، يطيب للطالبتين التوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير

إلى السيدة الأستاذة الدكتورة -فلفلي الزهرة-

المشرفة على هذه الدراسة، لما قدمته من جهد ووقت وتوجيه مستمر حتى
يظهر هذا البحث في صورته الحالية، ولما قدمته لهن من سعة صدر وحسن
ترحاب وعظيم خلق وتواضع، نسأل الله سبحانه وتعالى لها مزيدًا من الرقي
والتقدم وجزاها الله خير الجزاء.

ولجميع من قدم يد العون والمشورة، لإتمام هذه الدراسة، فجزاهم الله خير
الجزاء.

قائمة الأشكال

والجداول والرموز

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(15)	أنواع المؤسسات المالية	شكل رقم 1-1
(27)	أنواع المؤسسات المالية المصرفية	شكل رقم 2-1
(42)	مصادر الداخلية لتمويل الإقتصاد	شكل رقم 1-2
(43)	مصادر خارجية لتمويل الإقتصاد	شكل رقم 2-2
(56)	تصنيفات شركات التأمين	شكل رقم 3-2
(75)	الهيكل التنظيمي لمؤسسات التأمين في الجزائر	شكل رقم 1-3
(82)	تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري للفترة 2015-2019	شكل رقم 2-3
(84)	تطور منتج تأمينات الأضرار والأشخاص في الجزائر للفترة 2015-2019	شكل رقم 3-3
(87)	تطور قطاع التأمين حسب معدل الكثافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2017	شكل رقم 4-3
(87)	تطور قطاع التأمين حسب معدل الإختراق في الجزائر خلال الفترة 2015-2017	شكل رقم 5-3
(88)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa	شكل رقم 6-3
(92)	نسبة مساهمة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa في الناتج الداخلي الخام للفترة 2015-2018	شكل رقم 7-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(34)	مقارنة بين البنوك وشركات التأمين	جدول رقم 1-1
(80)	تطور رقم أعمال قطاع التأمين حسب الفروع للفترة 2015-2019	جدول رقم 1-3
(83)	هيكل سوق التأمين حسب الفروع للفترة 2015-2019	جدول رقم 2-3
(85)	تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية والخاصة والمختلطة في الجزائر للفترة 2015-2017	جدول رقم 3-3
(86)	تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة 2015-2017	جدول رقم 3-4
(91)	تطور رقم أعمال كل من فرع تأمين الأضرار وفرع تأمين الأشخاص في الشركة الوطنية للتأمين saa للفترة 2015-2019	جدول رقم 3-5
(92)	نسبة مساهمة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa في الناتج الداخلي الخام pib للفترة 2015-2018	جدول رقم 3-6

قائمة الرموز

الصفحة	إسم الرمز	الرمز
(70)	Compagnie algérienne assurance et de réassurance	CAAR
(71)	Caisse centre de réassurance et coopératives agricoles	CCRMA
(76)	Compagnie centrale de réassurance	CCR
(76)	Compagnie algérienne assurance tout	CAAT
(76)	Société national assurance	SAA
(77)	Compagnie algérienne de les hydrocarbures	CACH
(77)	Compagnie algérienne d'assurance et de garantie des exportations	CAGEX
(77)	Société de garante du crédit immobilier	SGCI
(78)	Compagnie internationale d'assurance de réassurance	CIAR
(78)	Assurance algérienne	A2
(79)	Caisse nationale de mutualité agricole	CNMA
(79)	Mutuelle nationale des travailleurs de l'éducation et de la culture	MUNATEC



فهرس المحتويات

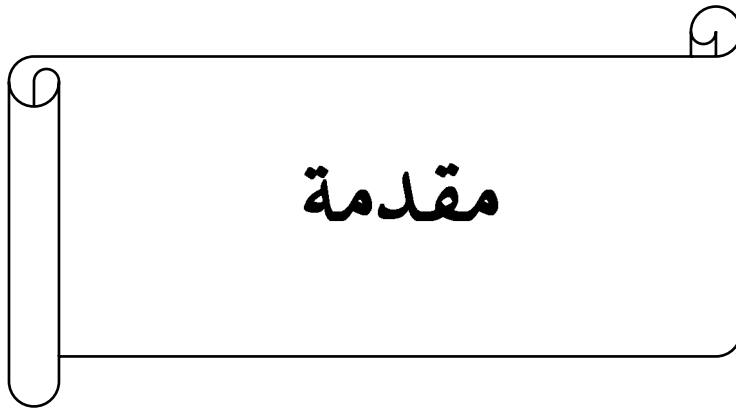
فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(I)	- الملخص.....
(II)	-Résumé.....
(IV)	-إهداء.....
(V)	-شكر وعرفان.....
(VI)	-قائمة الأشكال.....
(VII)	-قائمة الجداول.....
(VIII)	-قائمة الرموز.....
(IX)	-فهرس المحتويات.....
2	-مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية وأنواعها، أهميتها وأهدافها ودورها في الإقتصاد
10	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها
10	-أولا: مفهوم المؤسسات المالية
11	-ثانيا: أنواع المؤسسات المالية
15	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات المالية
16	- أولا: أهمية وأهداف المؤسسات المالية
16	- ثانيا: أهداف المؤسسات المالية
18	المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية في الإقتصاد
19	المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المالية المصرفية
19	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية المصرفية ودورها
19	- أولا: مفهوم المؤسسات المالية المصرفية
20	- ثانيا: دور المؤسسات المالية المصرفية
20	المطلب الثاني: وظائف المؤسسات المالية المصرفية
21	- أولا: الوظائف الكلاسيكية
22	- ثانيا: الوظائف الحديثة

24	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المالية المصرفية
24	- أولا: البنوك التقليدية
25	- ثانيا: البنوك الحديثة
27	المبحث الثالث: ماهية المؤسسات المالية غير المصرفية والفرق بينها وبين المؤسسات المالية المصرفية
27	المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية غير المصرفية
28	المطلب الثاني: أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية
33	المطلب الثالث: الفرق بين المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية
35	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل لتمويل الإقتصاد وشركات التأمين	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل الإقتصاد
38	المطلب الأول: مفهوم تمويل الإقتصاد وأهميته
38	- أولا: مفهوم تمويل الإقتصاد
39	- ثانيا: أهمية تمويل الإقتصاد
40	المطلب الثاني: مصادر تمويل الإقتصاد
40	-أولا: مصادر التمويل الداخلية
42	-ثانيا: مصادر التمويل الخارجية
44	المطلب الثالث: أنواع التمويل والعوامل المحددة لتمويل الإقتصاد
44	- أولا: أنواع التمويل
46	- ثانيا: العوامل المحددة لتمويل الإقتصاد
47	المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين
47	المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها
47	- أولا: تعريف شركات التأمين
48	-ثانيا: أنواع شركات التأمين
53	المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين
53	- أولا: وظيفة التسعير
53	- ثانيا: وظيفة الإنتاج
53	- ثالثا: وظيفة الإكتتاب
54	- رابعا: وظيفة تسوية المطالبات

54	- خامسا: وظيفة إعادة التأمين
54	- سادسا: وظيفة الإستثمار
54	المطلب الثالث: تصنيف شركات التأمين
56	المبحث الثالث: الأهمية الإقتصادية لشركات التأمين
56	المطلب الأول: مصادر واستخدامات أموال شركات التأمين
56	- أولا: مصادر أموال شركات التأمين
59	- ثانيا: استخدامات أموال شركات التأمين
60	المطلب الثاني: مبادئ وأشكال الإستثمار في شركات التأمين
60	- أولا: مبادئ الإستثمار في شركات التأمين
61	- ثانيا: علاقة شركات التأمين بالمتغيرات الإقتصادية
61	المطلب الثالث: أهمية شركات التأمين في الإقتصاد وعلاقتها بالمتغيرات الإقتصادية
62	-أولا: الدور الإقتصادي لشركات التأمين
62	-ثانيا: علاقة شركات التأمين بالمتغيرات الإقتصادية
64	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa)	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: نشأة وتطور قطاع التأمين وأهميته في الإقتصاد الجزائري
67	المطلب الأول: نشأة ومراحل التأمين في الجزائر
67	- أولا: نشأة التأمين في الجزائر
67	- ثانيا: مراحل تطور التأمين في الجزائر
74	المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر
74	- أولا: أهمية التأمين في الإقتصاد الوطني
75	- ثانيا: الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر
80	المبحث الثاني: واقع سوق التأمين في الجزائر
80	المطلب الأول: تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري
80	- أولا: تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين خلال الفترة الممتدة (2015-2019)

83	- ثانيا: تطور الإنتاج لتأمينات الأضرار وتأمين الأشخاص (2015-2019)
85	المطلب الثاني: توزيع إنتاج قطاع التأمين حسب الشركات العمومية والشركات الخاصة والتعاقدية والشركات المختلطة في الجزائر
86	المطلب الثالث: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام pib
87	المبحث الثالث: دراسة حالة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa
87	المطلب الأول: تقديم المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa
88	- أولا: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين saa
89	- ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa بعناية
89	المطلب الثاني: أهداف الشركة والضمانات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين saa
89	- أولا: أهداف الشركة الوطنية للتأمين saa
89	- ثانيا: أنواع تأمينات المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa
91	المطلب الثالث: تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين saa
93	خلاصة الفصل
95	-خاتمة.....
99	-قائمة المراجع.....
105	-قائمة الملاحق.....



إن للمؤسسات المالية دور مهم في الإقتصاد الوطني لأي دولة، وتأخذ مكانا مركزيا في النشاط الإقتصادي لأنها تحمي الإدخار المالي وتضمن تمويل الإقتصاد، بما يمنح القطاع المالي وضعية خاصة ومتميزة، كما تعد من أهم وأخطر المؤسسات الإقتصادية التي تساهم في تحفيز النشاط الإقتصادي أو إعاقته من خلال قيامها بالعديد من الوظائف، وكنوع للمؤسسات المالية يوجد المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعتبر من أهم القطاعات التي تقوم عليها إقتصاديات الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية، وتتجلى أهمية المؤسسات المالية غير المصرفية خاصة شركات التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في تمويل الإقتصاد، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإقتصادية والإجتماعية للدول من خلال توفر الضمانات اللازمة لتحقيق خططها من جهة وتجميعها حصيلة معتبرة من الموارد المالية من جهة أخرى.

والجزائر كغيرها من الدول العالم الثالث تبدي إهتماما كبيرا بمؤسسات التأمين، بإعتبارها نوع من أنواع المؤسسات المالية غير مصرفية، وذلك من خلال دورها الفعال في الإقتصاد الوطني، ومساهمتها الفعلية في النشاط الإقتصادي في تنفيذ الخطط الإنمائية والتي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها.

فمؤسسة التأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لتعيد إستثمارها بالمقابل الحصول على عوائد، وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أواسر الإستقرار والتقدم الإقتصادي والإجتماعي للبلد، وكغيرها من المؤسسات الأخرى تسعى مؤسسات التأمين إلى تعظيم مردوديتها من أجل تدعيم مركزها المالي من جهة وإرضاء زبائنهم بتسديد إلتزاماتها في أوقاتها المحددة والحفاظ على ولاء عملائها وسمعتها في السوق وهذا من جهة أخرى.

ونظرا لأهمية مؤسسات التأمين في المياه الإقتصادية كان لابد من الإهتمام بتقديم أدائها المالي وواقع أهميتها في سوق التأمين الجزائرية ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني.

1-الإشكالية:

للقيام بدراسة مفصلة عن موضوع البحث تم طرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية وعلى رأسها شركات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الفرق بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية؟ وفيما يتمثل دورها في الإقتصاد؟
2. كيف يمكن لمؤسسات التأمين أن تساهم في تمويل الإقتصاد؟
3. ما هو واقع سوق التأمين في الجزائر؟ وكيف تساهم الشركة الوطنية للتأمين في تمويل الإقتصاد الوطني؟

2-الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم وضع مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يكمن الفرق بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية كون أن الأولى تقدم خدمات آنية كتقديم القروض وتقبل الودائع، والثانية تقدم خدمات آجلة لا يمكن الإستفادة منها إلا بمرور الوقت؛
2. تساهم مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري بنسبة قليلة، نظرا لغياب الثقافة التأمينية؛
3. تطور سوق التأمين في الجزائر مرهون بالجانب القانوني وليس بالوضع الإقتصادي؛
4. تحتل الشركة الوطنية للتأمين مركزا مهما في الإقتصاد الوطني، من خلال دورها الفعال في تمويل الإقتصاد.

3-أسباب إختيار الموضوع:

- الإهتمام الشخصي للموضوع بإعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الإقتصاد؛
- الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات التأمين في تنمية الإقتصاد الوطني؛
- قلة الدراسات التي عالجت موضوع دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد والدراسات الموجودة تطرقت لهذا الموضوع إما بشكل بحث، أو بدراسة سطحية للمؤسسات المالية غير المصرفية؛
- هميش مؤسسات التأمين بإعتبارها نوع مهم من أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية والإهتمام بالقطاعات الأخرى، مما ينتج عنه نقص الثقافة التأمينية لدى الأفراد.

4-أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على المؤسسات المالية غير المصرفية وواقعها في الإقتصاد؛
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية خاصة مؤسسات التأمين في الإقتصاد الجزائري؛
- إبراز المكانة التي تلعبها مؤسسات التأمين في الجزائر على كل المستويات ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني؛

- نشر الثقافة التأمينية لدى الأفراد والمؤسسات؛
- معرفة نسبة مساهمة مؤسسات التأمين الجزائرية في تنمية الإقتصاد.

5-أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء في تمويل الإقتصاد في المؤسسات المالية غير المصرفية؛
- كما يستوحى هذا البحث أهمية بالنظر إلى الإهتمام الكبير الذي يتولاه السلطات الإقتصادية في البلاد، لأجل تحريك عجلة التنمية في الإقتصاد. الأمر الذي يتطلب رؤية حديثة للموضوع وتقديم معطيات جديدة حوله، وهذا ما تعكسه الدراسة؛
- إضافة إلى ذلك للدراسة أهمية خاصة، حيث أن مؤسسات التأمين تقدم خدمات ومنتجات مالية، وتساهم في تشجيع الإدخار، كما أن البحث في تحريك الساحة التأمينية، وتطويرها يساهم في الرفع من الناتج المحلي، وبالتالي العمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول.

6-حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

- **الحدود العلمية:** من هذه الناحية سوف يتم دراسة المؤسسات المالية غير المصرفية، وسوف يكون من خلال دراسة نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية.
- **الحدود المكانية:** من هذه الناحية سنحاول دراسة موضوعنا في الإقتصاد الجزائري، وبالتركيز خصوصا على مؤسسات التأمين في الجزائر، ومن خلال الدراسة التطبيقية في المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين Saa بعنابة.
- **الحدود الزمنية:** تم الإعتماد في هذه الدراسة على التركيز على الفترة 2015-2019 وذلك لمعرفة أهم التطورات الحاصلة حول قطاع التأمين في الإقتصاد الجزائري.

7-واقع البحث من الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على ما أجري من بحوث في هذا المجال، إلا أن المراجع المتناولة لموضوع دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد قليلة، ولكن هذا لا يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة نوعا ما لها ومن بين هذه الدراسات:

- بالي مصعب: مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتورا تخصص مالية وبنوك وتأمينات، بجامعة ورقلة، الجزائر، دفعة 2018. حيث هدفت هذه الدراسة إلى دعم نظرية التأثير الإيجابي للتأمين على الإقتصاد الحديث، وتحديد مكانته في دعم النمو الإقتصادي الوطني، حيث توصلت هذه الدراسة في الأخير كون أن نشاط التأمين في الجزائر شهد تحولات عدة ناجمة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الإقتصادي من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق؛
 - سلطاني فاطمة: دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر سنة 2017. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن النشاط التأميني والنشاط الإستثماري هما ضروريان لشركة التأمين فكل منهما يكمل الآخر ويعتمد عليه؛
 - ملاحسو بلال: أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، أطروحة دكتورا تخصص إقتصاد مالي، بجامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر. هدفت هذه الدراسة لإختبار أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، حيث توصلت إلى أنه لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل ولا قصيرة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا ما يوضح غياب أثر النمو الإقتصادي على سوق التأمينات الجزائري؛
 - غجاتي إلهام: مويلي لقطاع التأمينات في الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، بجامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2012. حاولت هذه الدراسة معالجة الموضوع وسرد الجوانب الرئيسية له، حيث يظل التأمين الوسيلة الوحيدة للتخفيف من حدتها كونه وسيلة حماية وإدخار ووسيلة تعاون مع الآخرين، وفي الأخير تم التوصل إلى أن نسبة مشاركة التأمين في الإقتصاد الوطني ضعيفة جدان كذلك نسبة مساهمة التأمين في PIB تعرف تذبذب وهي نسب جد منخفضة بالمقارنة إلى ما حققه قطاع التأمين في الدول العربية والغربية؛
 - غفصي توفيق: سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره بالنهوض بالإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه تخصص علوم إقتصادية، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، سنة 2018. تحاول هذه الدراسة معرفة مدى محدودية مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تنمية الإقتصاد الوطني، حيث توصلت إلى أن ضعف مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تنمية الإقتصاد الوطني يتأتى أساسا من تديني نشاط التأمين على الأشخاص، كذلك ضعف مساهمة أداء قطاع التأمين وهذا بسبب ضعف الثقافة التأمينية لدى الأفراد؛
- وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى كون أنها مست المؤسسات المالية غير المصرفية بمختلف أنواعها وكل مؤسسة تقوم بوظائف من شأنها أن تساهم في تنمية الإقتصاد لأي بلد، وهذا ما أهملته الدراسات السابقة،

حيث ركزت الدراسة على مؤسسات التأمين باعتبارها نوع من أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية، باعتبارها محور مهم ودورها فعال في تمويل الإقتصاد الجزائري.

8- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات في:

- قلة المتخصصين في هذا المجال، خاصة على المستوى المحلي؛
- قلة المراجع المتعلقة بالنسب المالية لمؤسسات التأمين؛
- معظم الأرقام والإحصائيات والدراسات المنشورة خاصة المتعلقة بالنتائج الداخلي الخام تمتد من الفترة 1992 إلى 2017م، ولا يوجد بعدها إحصائيات جديدة، مما إضطر الباحث البحث في تقارير وزارة المالية والرجوع إلى السجلات القديمة للديوان الوطني للإحصاء ومقارنتها بكشوف حسابات شركات التأمين العمومية والخاصة خلال الفترة 2015- 2017.

9- مناهج الدراسة.

لمعالجة الإشكالية قمنا بالإعتماد على:

- المنهج التاريخي: والذي ظهر في عرضنا لنشأة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وبالتركيز خصوصا على نشأة وتطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني ومراحل إصلاحه؛
- المنهج الوصفي: والذي يناسب ويوافق موضوع الدراسة، حيث تم الإعتماد في التقديم للمؤسسات المالية غير المصرفية، وكذا فيما يتعلق بوصف مؤسسات التأمين؛
- المنهج التحليلي: والذي تم اتباعه في التحليل لمختلف الإحصائيات المتعلقة بواقع سوق التأمين في الجزائر وتحليل الأداء المالي لمؤسسات التأمين؛
- منهج دراسة حالة: والذي تم القيام به في الشركة الوطنية للتأمين Saa، من خلال معرفة مدى مساهمتها في تمويل الإقتصاد.

10-هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تتطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة، وهي كالتالي:

فالمقدمة العامة تم من خلالها إظهار المشكل وممنهجهته ليسهل عملية تحليله وإستخلاص النتائج.

- **الفصل الأول:** حيث تم التطرق فيه للإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية المؤسسات المالية، ومختلف أنواعها ودورها في الإقتصاد، والمبحث الثاني الذي تناول ماهية المؤسسات المالية المصرفية ووظائفها ودورها في الإقتصاد، وفي الأخير تناول المبحث الثالث ماهية المؤسسات المالية غير المصرفية والفرق بينها وبين المؤسسات المالية المصرفية.
- **الفصل الثاني:** حيث تم التطرق فيه لمدخل تمويل الإقتصاد وشركات التأمين، ما خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي تمويل الإقتصاد، وفي المبحث الثاني شركات التأمين بمختلف أشكالها، وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا الى مختلف إستثمارات شركات التأمين.
- **الفصل الثالث:** تم التطرق فيه إلى دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول نشأة وتطور قطاع التأمين وأهميته في الإقتصاد الجزائري، وفي المبحث الثاني ثم دراسة مساهمة قطاع التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري، وأخيرا في المبحث الثالث تم دراسة حالة المديرية الجهوية لشركة الوطنية للتأمين Saa.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات المالية

المصرفية وغير المصرفية

تمهيد

تلعب المؤسسات المالية من بنوك تجارية، وبنوك استثمار، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين وشركات الإستثمار دوراً هاماً في تمويل الاقتصاد لأي بلد، كما أنها تقوم على توفير كافة أنواع العمليات المالية الإدخارية والإستثمارية فهي جزء لا يتجزأ من النشاطات المالية.

كما تنقسم المؤسسات المالية إلى مؤسسات مالية مصرفية كالبنوك التجارية التي يتلخص دورها في قبول الودائع ومنح القروض، وكذلك مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين التي بدورها تقدم عدداً من الخدمات المالية كالحماية ضد خسارات معينة مقابل مبلغ مالي معين، وبناء على ما سبق سوف يتم في هذا الفصل التعرف على مختلف أنواع المؤسسات المالية بما فيها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وذلك من خلال إعطاء نظرة عن أهم المفاهيم للمؤسسات المالية وأنواعها وأهميتها وأهدافها المختلفة وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سيستعرض فيه دور المؤسسات المالية المصرفية ووظائفها المختلفة، بعدها يتم التطرق إلى أنواع المؤسسات المالية المصرفية، ومن ثم يمكن إعطاء نظرة عن المؤسسات المالية غير المصرفية والفرق بينها وبين المؤسسات المالية المصرفية وهذا في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية، أنواعها، أهميتها، أهدافها، ودورها في الاقتصاد

إن دراسة ماهية المؤسسات المالية هو التعرف على مختلف الخدمات المالية، كون أن المؤسسات المالية هي مؤسسات وسيطة تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها

يمكن التعرف على المؤسسات المالية فيما يلي:

أولاً: مفهوم المؤسسات المالية

يوجد عدة تعاريف للمؤسسات المالية نذكر منها:

تعرف المؤسسات المالية على أنها الشركات المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من المستثمرين إلى الشركات على هيئة قروض وودائع واستثمارات، حيث تلعب المؤسسات المالية دوراً حيوياً في النظام المالي لأي بلد وخاصة في البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة، حيث أنها توفر المتطلبات المالية للصناعات الرئيسية على المدى الطويل.¹

وتعرف كذلك المؤسسات المالية على أنها منظمة الأعمال الأخرى التجارية والصناعية إلا أنها تختلف عنها في كون أصولها أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل أصول الشركات الصناعية كما أن خصومها أيضا خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.²

المؤسسة المالية عبارة عن منظمات أعمال تكون الأموال مادتها التي تتداول بها، فهي مؤسسات وسيطة في الاقتصاد تقبل الودائع وتقدم القروض، كما أنها تمارس الاستثمار والتمويل وتقدم الخدمات المالية المتنوعة، وتنوع المؤسسات المالية فقد تكون عامة، وقد تكون خاصة، وقد تكون حكومية، وفي هذه الحالة التي تكون ملكيتها خاصة

¹ - عبد النبي محمد، (2019): إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الوحدة العربية جمهورية مصر العربية، ص13.

² - علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، (2013): إدارة المؤسسات المالية، مدخل فكري معاصر، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، شارع الملك الحسين، عمان، ص20.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

غالباً ما تكون شركات مساهمة¹. المؤسسات المالية هي منشأة أعمال سواء كانت بنوكاً، أو شركات تأمين، أو أسواق مالية، مثل البورصة كما أنها تعتبر آليات النمو الاقتصادي ككل.²

ومن التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج أن:

المؤسسات المالية: هي من أهم وأخطر المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، أو إعاقته من خلال قدرتها على منح الائتمان أو تحجيمه ومن خلال تحكم البنك المركزي (مصرف المصارف) في تحديد سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، إضافة إلى مساهمة بعضها في خلق النقود وشراء الأوراق المالية وخلق الحقوق على نفسه وتوظيف وإستثمار المدخرات.

ثانياً: أنواع المؤسسات المالية

يتم تصنيف المؤسسات المالية حسب معيار الوساطة، إلى نوعين يتمثل النوع الأول في المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع أو المدخرات، ويتمثل النوع الثاني في مؤسسات مالية غير وسيطة لا تقوم بدور الوساطة المالية.

1-1 مؤسسات مالية وسيطة: إذ تم تصنيفها إلى نوعين مؤسسات وسيطة تتلقى الودائع، والنوع الآخر مؤسسات وسيطة لا تتلقى الودائع.

1-1-1 مؤسسات وسيطة تتلقى الودائع: عبارة عن مؤسسات مالية تقبل الودائع من الافراد والمؤسسات وتلعب دور أساسي في عرض النقد وذلك لقدورها على خلق الودائع ومن أهم أنواعها.

أ. **البنوك التجارية:** يعتبر البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المدعيين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الاعمال والافراد وغيرهم، لأن البنك التجاري يقدم العديد من الخدمات المالية الأخرى، إلا أن إستخدام الشيكات كوسيلة للدفع بدلا من النقدية تعتبر خاصية مميزة لهذا النوع من البنوك، ورغم أنه يستخدم جزء من

¹ سرمد كوكب الجميل، (2016): إدارة المؤسسات المالية، نظريات وتطبيقات، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص9.
² رائد خالد عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهدان، (2015): إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، شارع الملك الحسين، عمان، ص ص24،25.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

أمواله في الأوراق المالية سواء لمنشآت الأعمال أو الحكومة، القروض تمثل بند أساسي من بنود الأصول بالميزانية وبالتالي خاصية قبول الودائع ومنح القروض تعتبر خاصية أساسية للبنوك التجارية.¹

ب. **مؤسسات الإيداع والإقراض:** متخصصة في الإيداع الشخصي وتحصل على مواردها من الودائع الادخارية مقابل شهادات ادخار تقدمها للمودعين، وتستثمر في أدوات مالية طويلة الأجل وتركز إقراضها في رهونات السكن.²

ج. **بنوك الإيداع:** هي مؤسسات مالية، بنوك، تعتمد على الودائع الإيداعية للحصول على الموارد المالية من أجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية فهي مؤسسات مالية تتشابه الى حد كبير مع مصارف الإيداع والإقراض ولكن هيكل هذه المؤسسات يختلف عن هيكل مصارف الإيداع والإقراض، حيث أنها تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون، ولقد تعرضت هذه المؤسسات الى مشاكل مثل مصارف الإيداع والإقراض، نتيجة لإقتصار نشاطها على تقديم القروض العقارية فقط ولذا سمح القانون بإصدار ودائع شكية وتقديم قروض إلى المستهلكين بجانب قروض الرهونات العقارية.³

1-1-2 مؤسسات وسيطة لا تتلقى الودائع: وهي عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة لا تقبل الودائع ومن بين أنواعها نجد:

أ. **شركات التمويل:** تحصل على مواردها من بيع الأوراق التجارية القصيرة والطويلة الأجل، ومن إصدار الأسهم والسندات، ويتركز نشاطها في قروض التمويل التجارية لمنشآت الأعمال الصغيرة وقروض تمويل المبيعات الاستهلاكية للقطاع العائلي.⁴

ب. **شركات الإستثمار:** تعرف شركات الإستثمار على أنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من مختلف المستثمرين وبصفة خاصة من صغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم موارد كافية لتكوين تشكيلات مختلفة من محافظ الأوراق المالية.

¹ - بن عزوز عبد الرحمان، (2011-2012): دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص84.

² - بن قبلية زين الدين، (2015-2016): أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص39.

³ - مصدر نفسه، ص85.

⁴ - بن قبلية زين الدين، مصدر سبق ذكره، ص40.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

ويمكن تصنيف شركات الإستثمار إلى نوعين من الشركات كما يلي:¹

- **شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة:** يدير هذا النوع من الشركات عدد كبيراً من الصناديق يطلق عليها اسم (الصناديق المشتركة)، حيث يتم من خلال هذه الصناديق إعادة شراء الأسهم من ملاكها في أي وقت يريد حامل السهم، وقد جاءت هذه العبارة (النهاية المفتوحة) على أساس حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير محدد، لأنه يجوز للشركة إصدار المزيد من الأسهم العادية وبيعها، وإن كان لا يجوز لها إصدار السندات بالإضافة على ذلك تقدم شركات الإستثمار ذات النهاية المفتوحة حصص من الأسهم بأي كمية للمستثمرين المرتقنين في أي وقت يشاؤون.

- **شركات استثمار ذات النهاية المغلقة:** تشكل هذه الشركات صناديق إستثمار يطلق عليها الصناديق ذات النهاية المغلقة التي يخول لها المشرع الحق في إصدار أسهم تباع للجمهور، ويتكون هذا الصندوق من عدد محدود من الاسهم القابلة للتداول في السوق المالية، فهذا النوع من الصناديق بمجرد إقفاله، لا يمكن شراء وبيع أسهمه إلا من خلال السوق. ويتم التداول هنا على أساس أسعار السوق وعمليات المضاربة فيه، ولقد سميت بهذا الاسم (النهاية المغلقة) لأن عدد الأسهم التي تصدرها ثابت لا يتغير باستثناء حالتين نادرتي الحدوث هما:

- حالة قيام الشركة بشراء أسهمها من السوق غير أنه لا تبدي هذه الشركات ذات النهاية المغلقة باستعدادها لإعادة شراء أسهمها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها.
- حالة إصدار الشركة لأسهم جديدة.

ج- شركات التأمين: هي مؤسسات مالية تأمينية تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم لإعادة إستثمارها في أوجه مختلفة لتحقيق أرباح وعوائد بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات، ومن أهم شركات التأمين ما يلي:

- **شركات التأمين على الحياة:** تحصل على مواردها من أقساط التأمين مقابل دفع مبلغ معين للمستخدمين في حالة الوفاة.

- **شركات التأمين ضد المخاطر:** وتحصل على مواردها من أقساط التأمين كالحرائق والحوادث والسرقات، ويعتمد سعرها على درجة المخاطرة وتكون أكثر سيولة من السابقة.

¹ - بن عزوز عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 89،90.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

1- 2 مؤسسات مالية غير وسيطة: لا تقوم بدور الوساطة المالية لذلك أدرجت تحت الفئة الخاصة بالمؤسسات المالية الأخرى، كسماسرة الأوراق المالية وتجار الأوراق المالية بنوك الاستثمار وغيرها¹.

أ. سماسرة الأوراق المالية: هم وسطاء بين مشتري وبائعي الأوراق المالية، فجمع تلك الفئتين معا يؤدي إلى خلق التعامل الآلي ومقابل ذلك يحصل السمسار على عمولة مقابل البحث عن المشتري المناسب والبائع لهذه الأوراق.

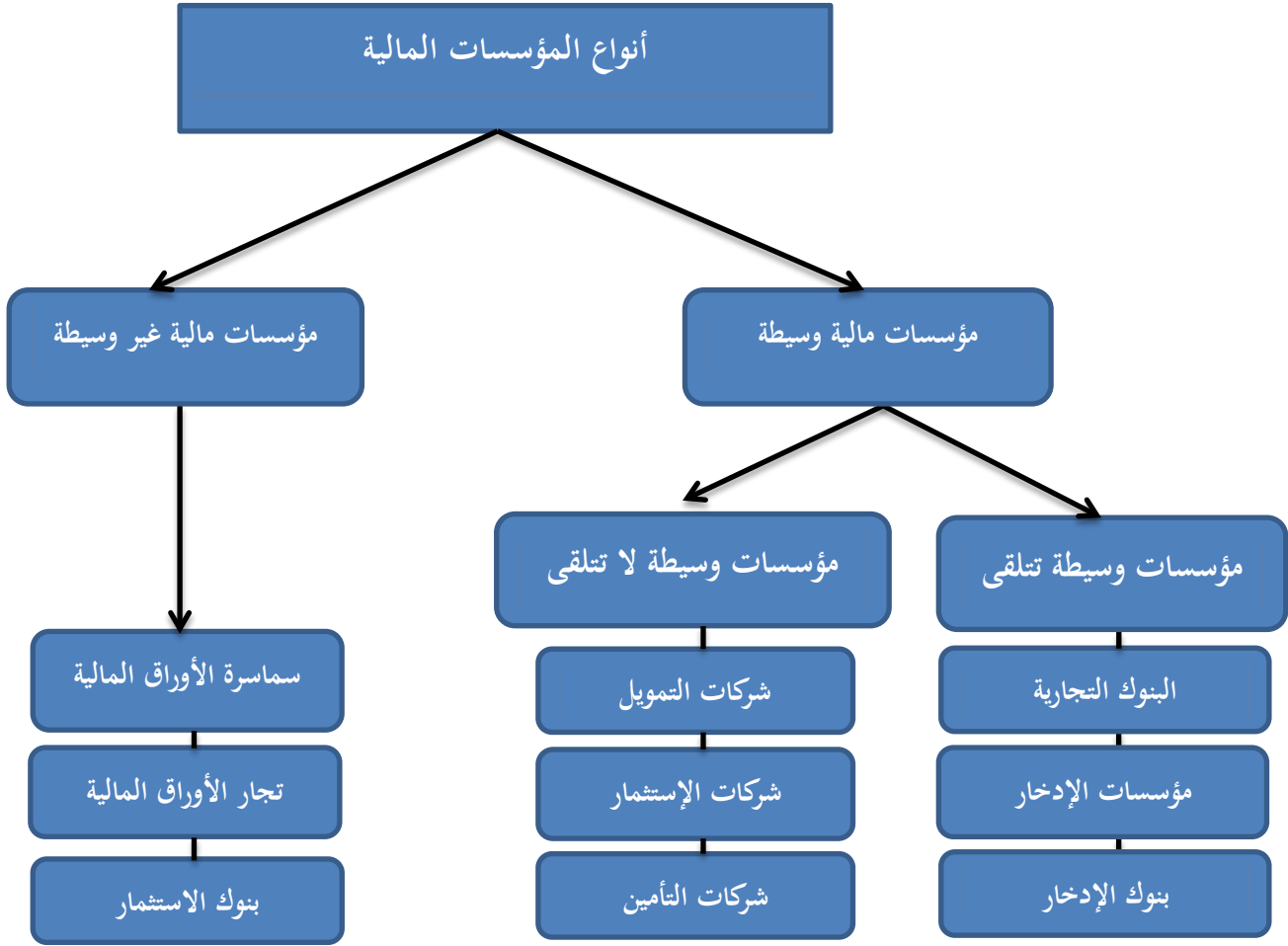
ب. تجار الأوراق المالية: فلا يقتصر دورهم على البحث عن مشتري وبائع الأوراق المالية، وإتمام الصفقة بينهما بل شراء هذه الأوراق، والاحتفاظ بها على أمل إعادة بيعها وتحقيق ربح مناسب في المستقبل.

يعني أن كلا من سماسرة وتجار الأوراق المالية يقدمان خدمات أساسية في خلق السوق الثانوي للأوراق المالية والعمل على تحسين تدفق المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية.

ج. بنوك الاستثمار: تتمثل مهمتها في مساعدة الشركات على بيع أدواتها المالية وسوق السندات الحكومية مقابل عمولة، وهي أيضا تقدم المشورة للشركات، وتضمن هذه البنوك أحيانا سعر محدد لأدوات المالية للشركة وتحقق أرباحها من الفرق بين السعر الذي تباع به الأدوات المالية في السوق، وبالرغم من مسماها إلا أنها لا تقبل الودائع وتعمل من خلال السوق الرئيسية وتقدم التوصيات للشركة حسب الأفضل لها حسب المعلومات الموجودة لديها مثلا هل تصدر أسهم أم سندات؟ وما هي مدة الاستحقاق للسندات وتوقيت عملية البيع؟ وهكذا.

¹ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، (2018): الأسواق والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، شارع زكرياء غنيم الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، ص14

الشكل رقم (1-1): أنواع المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الطرح النظري السابق.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات المالية

يمكن التعرف على أهمية وأهداف المؤسسات المالية في مايلي:

أولاً: أهمية المؤسسات المالية

تكمن أهميتها في مايلي:¹

– تقليل كافة المعاملات لكل من المقرضين والمقرضين.

¹ – بشير علوان حمد، (2012): دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الإقتصادي في ظل أزمات الإقتصاد المعولم، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 19، الفصل الثاني، المجلد السابع، جامعة بغداد، العراق، ص 189.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

- قروض طويلة الأجل تمكن هذه القروض المقترضين من الحصول على قروض طويلة، رغم أن الدائنين النهائيين (المودعين)، يقدمون قروض قصيرة الأجل وإعادة توجه هذه القروض لبناء المصانع.
- أن حقوق هذه المؤسسات هي ذات طبيعة سائلة فإن من الضروري تمييزها بوضوح عن حقوق المقترضين الآخرين مثل السندات لأمر، الذي يمنح حقوق هذه المؤسسات القدرة على التحول إلى نقد بسرعة و بدون خسارة.
- تجميع المخاطر إذ بقيام هذه المؤسسات بتجميع مبالغ المودعين على إختلافاتهم فإنها تقلل من مخاطر الاقتراض بما في ذلك يوفر حماية لمودعيها.

ثانيا: أهداف المؤسسات المالية

لتحقيق هذا الهدف لا بد من الإهتمام بالعديد من المجالات مثل إدارة الأصول والخصوم، وإدارة رأس المال وإجراء الرقابة على المصرفيات و السياسة التسويقية وهي على النحو التالي:

1. إدارة الأصول والخصوم: تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين وبين

العائد المتحقق من القروض أو الإستثمار، هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة. فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين وتحصل على أعلى عائد من المقرضين، ولكن المنافسة من المؤسسات المالية الأخرى تحد من قدرتها على ذلك، ومن تم تكون مهمتها هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد و التكلفة حتى تظل في السوق. وأما لإدارة العديد من الفرص لزيادة هذا الهامش فمثلا التطور التكنولوجي وزيادة حجم التنظيم وتحسين كفاءة العمليات الداخلية فيمكن أن يساعد على تقليل التكاليف وقد يكون هناك مصادر جديدة للإيرادات مثل تطوير الخدمات أو دخول أسواق جديدة أو تقديم خدمات جديدة.

والإدارة الاصول والخصوم تتطلب الأخذ بعين الإعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة وخطر الإفلاس¹.

أ. **خطر السيولة:** يعني عدم وجود النقدية أو الأموال السائلة عند الطلب أو عند الحاجة إليها ويمكن للمؤسسات المالية تفادي هذا الخطر إذا استطاعت أن تنفي باحتياجات الطلب على الودائع وعلى القروض، وإن كان حاجة المؤسسات المالية إلى السيولة تختلف قدرتها التنبؤ ودرجة استقرار مواردها المالية.

¹ - علاء فرحان، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، مصدر سبق ذكره، ص 25، 26.

ب. **خطر الإفلاس:** يعني عدم القدرة على تغطية الديون في الأجل الطويل فتعاني الشركة من خطر الإفلاس إذا كانت القيمة الإسمية للأصول أقل من القيمة السوقية للخصوم لأن ذلك يعني عدم القدرة على السداد وزيادة خطر السوق. ويزداد احتمال افلاس المنشأة ومن ثم على الإدارة الموازنة بين العائد والخطر، وذلك لأن الأصول ذات العائد الكبير تحتوي على درجة عالية من المخاطر.

2. **إدارة رأس المال:** مخاطر الإفلاس تجعل الاهتمام بإدارة رأس المال متزايدا، فيحاول ملاك المؤسسات المالية بقدر الإمكان تخفيض رأس المال إلى أدنى حد ممكن والاعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى المتاجرة بالملكية أو الدفع المالمين ولكن زيادة أموال الغير تزيد من درجة الخطر نتيجة لزيادة مخاطر عدم القدرة على السداد، ومن ثم على الإدارة أيضا الموازنة بين العائد المتحقق للملاك نتيجة لاستخدام أموال الغير ودرجة المخاطر المرتبطة به.

3. **الرقابة على المصروفات:** تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما يؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين، إلا أن هناك طرق في هذا السبيل أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآليات والتكنولوجيا الحديثة، قد تساعد على تخفيض المصروفات¹.

4. **السياسة التسويقية:** والتي تضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات الزبائن والأسواق الجيدة والاعلان عن الخدمات الجديدة كالوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض، فالإعلان عن الخدمات المقدمة والعلاقات الانسانية في التعامل مع العميل والسعر المناسب للخدمة وموقع المؤسسة والتسهيلات المادية، كلها عنصر يجب أن توفرها المؤسسة المالية لتضمن جودة الخدمة المقدمة و رضا العميل عنها.

¹ - رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، خالد فرحان المشهدان، مصدر سبق ذكره، ص26.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية في الاقتصاد

يكمن دور المؤسسات المالية في الإقتصاد فيما يلي:

أولاً: العمل على زيادة الإنتاج

ذلك ما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز¹.

ثانياً: تسهيل وإتساع عمليات الإئتمان وتطوير التجارة الخارجية

أن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين، إذ أن وجود تغطيات تأمينية كافية يمكن المصارف من فرض هوامش ربحية أو أسعار فائدة أقل على أموالها الموجهة للتمويل، وكلما زادت المخاطر وانعدمت التغطيات كلما كانت تكلفة التمويل أعلى. كما يلعب التأمين دوراً أساسياً في إتساع وتطور التجارة الخارجية من خلال التأمين البحري وتأمين المسؤولية، اللذان يسهمان في دعم الثقة بين أطراف التبادل التجاري.

ثالثاً: تغطية الودائع المصرفية للنشاط الإئتماني

إعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الإئتماني والاستثماري، قدرتها في إستخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الإقتصادية، مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع².

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المالية المصرفية

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على المؤسسات المالية المصرفية، ودورها في الاقتصاد، وأهم الوظائف التي تقوم بها.

¹ - مصعب بالي، مسعود صديقي، (2016): مساهمة قطاع التأمين في النمو الإقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص23.

² - مصطفى عبد اللطيف، (2006): دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي- حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة، الجزائر، ص78.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية المصرفية ودورها

يمكن التعرف على مفهوم المؤسسات المالية المصرفية ودورها في الإقتصاد من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم المؤسسات المالية المصرفية

تختلف التعاريف المقدمة للمؤسسات المالية المصرفية ومن بينها نجد:

المؤسسات المصرفية هي مؤسسات وسائط مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المصارف تلعب دور الوسيط ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز في أي مجتمع، وعليه ينبغي تحديد مصادر الأموال التي ترد على شكل ودائع بأنواع مختلفة، ثابتة أو جارية أو توفير شهادات إيداع قابلة للتداول أو غير قابلة للتداول وحسابات آنية، ونتيجة لهذه الأنشطة فإن المصارف تتحمل تكاليف مصرفية تمثل الفوائد من خلال إدارتها لمثل هذه الحسابات¹.

تعرف على أنها المصارف التي تؤدي مهمات وأنشطة غير مصرفية، مرتبطة بالتأمين أو السياحة أو إدارة الممتلكات وأنشطة إنتاجية أخرى، وعلى الرغم من أن المصارف بدأت تبعد في هذا المجال ونشط فيها الجانب التسويقي، وازدادت عوائقها المالية في كافة المجالات، إلا أن أنشطتها الأساسية الخاصة بالودائع والقروض والنشاط الاستثماري في الأوراق المالية لازالت الأنشطة الرائدة والمميزة لنجاح المصرف، وبعدها أنشطة نمطية يمكن أن تحقق المصارف من خلالها أهداف الربحية العالية وتقليل المخاطر و ترشيد التكاليف².

المؤسسات المالية المصرفية تعرف بأنها من السمات المميزة للعالم بعد أن كان المجتمع البشري يتعامل بالمقايضة كأساس لتلبية الحاجات المتزايدة وإشباع الرغبات المتطورة من خلال تحقيق المنافع المتعددة في ظل موارد طبيعية محددة³.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن:

¹ - رائد عبد الخالق، عبد اله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهدان، مصدر سبق ذكره، ص50.

² - إلهام وحيد دحام، (2013): فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، مركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ص ص40-41.

³ - علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، مصدر سبق ذكره، ص49.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

المؤسسات المالية المصرفية هي مكان إلتقاء العرض بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات، ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.

ثانيا: دور المؤسسات المالية المصرفية في الاقتصاد

يكمن دور هذه المؤسسات في:

- تعبئة الموارد: عن طريق قبول الودائع التي تعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية لخلق الودائع.
- منح الإئتمان: قد تمنح الإئتمان في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية، كالتعهدات والضمانات إلى الافراد ورجال الاعمال لفترات زمنية مختلفة وعادة ما تكون في الاجل القصير. وبذلك ينقسم الإئتمان إلى¹:
 - إئتمان في شكل تقديم قروض بطريقة مباشرة، أو الدفع تحت الحساب، أو خصم كمبيالات لصالح الزبون.
 - إئتمان في شكل كفالة، أو ضمان اتجاه الغير، فيقدم البنك هذا الضمان للمشروعات والسلطة العامة بالنسبة لعملية ما ولصالح عميل معين.
- التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة: تعتبر من أهم المجالات التي يجب أن توليها البنوك إهتماما متزايدا، باعتبارها تقوم بتلبية الإحتياجات التمويلية عن طريق تقديم القروض.
- القيام بالوساطة المالية من خلال تجميع الأموال الفائضة من الافراد والمؤسسات وإقراضها إلى أصحاب العجز بتمويل مختلف الإستثمارات للدفع بعجلة التنمية.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسات المالية المصرفية

من الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية المصرفية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تراولها البنوك.²

¹ - آسية محجوب، (2010، 2011): البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، ص29.

² - العاني إيمان، (2006، 2007): البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص5، 6.

أولاً: الوظائف الكلاسيكية

تتمثل الوظائف الكلاسيكية التي تقدمها البنوك فيما يلي:

1-1 قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف، حيث تلقى البنوك الودائع وهيئات مختلفة، إذ إنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع جزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية تمنح القروض وإنشاء النقود. توجد أشكال من الودائع البنكية المصروفة في البنوك بوجه عام تتمثل في:

1-1-1 الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب إلتزاماً حالياً من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

1-1-2 ودائع لأجل:

1-1-3 ودائع بإخطار: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة، كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

هذا النوع من الودائع يتم فيه الإنفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك، بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

1-1-4 ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

1-2 تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل إستثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:¹

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، (2009): المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص95

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

1-2-1 قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

1-2-2 قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصيا، ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

ثانيا: الوظائف الحديثة

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة، وتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن انفتاحها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها، إضافة إلى حصولها على أرباح. ومن هذه الوظائف نذكر:¹

1-2-1 تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المسندية أو التحويلات المسندية أو التحويلات العادية.

1-2-2 تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك سواء بزيادة أو بالنقصان.

1-2-3 تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية أدوات الائتمان قصير الاجل من أهمها الكمبيالة، السند الأدنى، أدونات الخزينة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة، وتعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

1-2-4 إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها وحساب عملائها، وكذلك متابعة الاسهم و السندات من خلال تطور الأسعار... الخ.²

¹ - العاني إيمان، مصدر سبق ذكره، ص6

² - العاني إيمان، مصدر سبق ذكره، ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

2-5 تقديم الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باعتبار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

2-6 التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات بيع العملات الأجنبية عاجلا ام آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تحض عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ.

2-7 إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر، ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

2-8 القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين على مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

تراعى البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المالية المصرفية

يمكن تصنيف البنوك إلى عدة أنواع حسب الغرض من إنشائها والنشاط الذي تمارسه إلى:

أولا: البنوك التقليدية:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

تعتبر البنوك التقليدية أكبر مكونات الجهاز المصرفي والمالي، ومهمتها الأساسية تتمثل في التوسط بين المودعين والمقرضين، فتقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض وتخصص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل.

1-1 البنوك التجارية: البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبذلك فإن البنوك التجارية تعتبر وسيط بين طرفين هما الجهات ذات الفائض (المقرضين) والجهات ذات العجز (المقرضين)، ويمكن تعريف البنك بأنه مؤسسة تتاجر بالديون¹.

1-2 بنوك الاستثمار والأعمال: تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، والإشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة، وقد أنشئ في مصر في الأواني الأخيرة منذ عام 1974 عدد كبير منها وتمثال هذه البنوك التجارية في قبولها للودائع والذي يمثل جزءاً رئيسياً لنشاطها.²

1-3 البنوك الإسلامية: هذه البنوك حديثة النشأة وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس بند التعامل بالفائدة بين البنك وعملائه أحداً وعطاءاً. لذلك يتم التعامل بها وفقاً لما أنزله الله سبحانه وتعالى والسنة الشريفة، أعمال البنوك من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات، وخطابات الضمان والكمبيالات الداخلية، التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل كل هذه المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من باب الربا³.

إلا أن الأعمال المصرفية بصورتها الأساسية عرفت منذ القدم، وقد رافقت في تطورها الذي شهدته النقود باعتبارها وسيطاً في المبادلات، وقد ظهر ذلك حلياً في العصور القديمة عند كل من السمرين والإغريق والرومان. وإن اختلفت الأشكال والمظاهر فقد كان المعبد الأحمر من أشهر المعابد التي باشرت بالنشاط المصرفي⁴، وقد اكتشفت كتابات أثرية عديدة على وجود هذا النشاط.

¹ - شقيري فوزي موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صايفي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مصدر سبق ذكره، ص 91.

² - محمد عبد الفتاح الصبري (2014): إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، شارع الملك حسني، عمان، الأردن، ص 29.

³ - عبد الغفار الحنفي، رسمية قرياقص، مصدر سبق ذكره، ص 31، 30.

⁴ - محمد محمود الكاوي، (2012): البنوك الإسلامية، (النظرية- التطبيق- التطوير)، الطبعة الأولى، دار الناشر المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، بنك الفيصل الإسلامي المصري، مصر، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات إستثمار وإدخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة متاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحاً كانت أو خسارة وليس علاقة دائنية ومديونية كالوضع بالنسبة للبنوك التقليدية¹.

2-البنوك الحديثة: بعد التطور التكنولوجي الحاصل في العالم و الذي شمل جميع المجالات تم إنشاء بنوك حديثة تتماشى مع التطورات الحالية و من بينها نجد:

2-1-1- البنوك الإلكترونية:

2-1-1-1- ماهية البنوك الإلكترونية : يعتبر مصطلح البنوك الإلكترونية أو بنوك الأنترنت أو بنوك الويب أو البنك المحمول تعبيراً منظوراً وشاملاً للمفاهيم التي في مطلع التسعينات، وهي بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك، وإنما هي بنك مستقل بذاته يقدم كافة الخدمات التي يقدمها أي بنك تقليدي آخر، غير أن الفارق بينهما أنه بنك لا وجود له على الأرض وإنما مقره على شبكة الأنترنت.

ويمكن تعريف البنك الإلكتروني أنه :

النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته، أو أي معلومات يريدتها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة المعلومات التي يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أي وسيلة أخرى.

لم تأخذ البنوك الإلكترونية كافة خصائصها ومحتواها من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي المتقدم للإشارة له، فالبرمجيات التي تشغل البنك الإلكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر الزبون، وإنما هي موجودة على البنك الإلكتروني نفسه، وتكمن الفائدة من ذلك في² :

• عدم إلتزام البنك أو مزود البرمجيات بإرسال الإصدارات الجديدة و المتطورة من البرمجيات إلى العميل .

• إمكانية دخول العميل إلى حساباته و إلى موقع البنك و خدماته من أي نظام آخر، في أي مكان و أي وقت

وليس فقط من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي كما هو الحال في فكرة البنك المنزلي.

كما لم يعد تعلم استخدام البرمجيات متطلباً كالتزام على البنك، وإنما هو متاح من خلال الموقع ذاته.

¹ - مصدر نفسه، ص31.

² - بن عزوز عبد الرحمان، مصدر سبق ذكره، ص155.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

2-1-2- خصائص البنوك الإلكترونية : إن ما يميز البنوك الإلكترونية عن البنوك التقليدية بعض الخصائص ومن هذه الخصائص ما يلي :

أ. إختفاء المعاملات والوثائق الورقية بحيث أن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة دون الحاجة إلى إستخدام الأوراق.

ب. البنوك الإلكترونية فتحت المجال أمام البنوك صغيرة الحجم والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاط عملها عالمياً حيث دخلت إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى التفرغ لذلك .

ج. القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الأنترنت بكفاءة عالية من أي موقع جغرافي .

د. عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر مما يثبت السرية بالتعامل بين البنك وعميله.

هـ. إمكانية تسليم بعض الخدمات إلكترونياً وبسرعة دون الحاجة إلى الإنتظار مثل كشف الحساب والرصيد وغيرها.¹

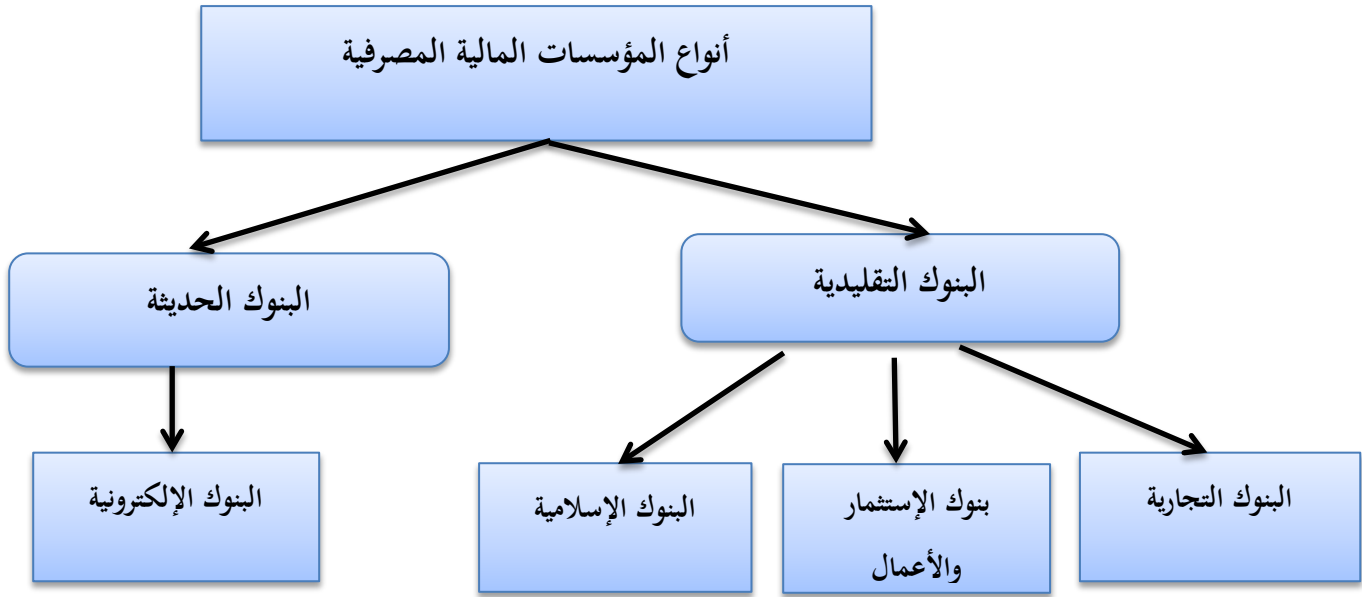
2-1-3- خدمات البنوك الإلكترونية: تقدم البنوك الإلكترونية العديد من الخدمات إلى العملاء وأهمها عرض أرصدة الحسابات، وكذلك المعاملات الأخيرة، والبيانات المصرفية وعرض صور الشيكات المدفوعة، ويمكن للعميل طلب دفاتر الشيكات، والحصول على قائمة كشف الحسابات، ويمكن لعملاء البنك تحويل الأموال بين حسابات العميل وتسديد الفواتير والتحويلات البرقية وشراء وبيع الأوراق المالية و طلبات الحصول على القروض والتعاملات المصرفية الأخرى وتقديم الضمانات والرهنونات، وخدمات تبادل العملات الأجنبية، وخدمات تزويد الأنترنت، وأصبح بإستطاعة البنوك استغلال تكنولوجيا نظم المعلومات لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية عن بعد باستخدام الأنترنت².

ويمكن تلخيص الأنواع السابقة في الشكل التالي :

¹ - وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، صالح طاهر الزرقان، (2012): الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ص74،73.

² - دريد كمال آل شيب، (2012): إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص392.

الشكل رقم (1-2): أنواع المؤسسات المالية المصرفية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الطرح النظري السابق.

المبحث الثالث: ماهية المؤسسات المالية غير المصرفية، والفرق بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية

المؤسسات المالية غير المصرفية هي وسائل تمويلية غير بنكية تتحدد علاقة هذه المؤسسات مع المتعاملين معها وفق أسس تعاقدية، كما تقوم باستثمار مواردها في مشروعات طويلة أو قصيرة الأجل¹.

المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية غير المصرفية

شهدت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نمواً كبيراً في المؤسسات المالية غير المصرفية، سواء بصورة مطلقة أو مقارنة بالمصارف التجارية خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتشمل هذه المؤسسات شركات الوساطة المالية التي تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية وتشجيع الاستثمار المحلي من خلال أنشطتها في السوق النقدي بقبول الودائع الإدخارية والتعامل في الأسواق المالية، بيعة وشراء الأسهم والسندات والاستثمار المباشر في قطاع التشييد أو أي قطاع آخر يسمح لها بالإستثمار فيه، ومن الأمثلة على هذه المؤسسات صناديق توفير البريد ومؤسسات الإدخار لأغراض الإسكان، ومؤسسات الضمان الإجتماعي وشركات التأمين بأنواعها المختلفة .

¹ - محمد ضيف الله القطابري، (2011): دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، الطبعة الأولى، المسهل للنشر والتوزيع، اليمن، ص192.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وهي جميعها تعتبر مؤسسات مالية هدفها التوسط بين المقرض (المدخر) والمقترض (المستثمر) وبافتراض أن هذه المؤسسات تساعد على تحريك أموال مدخرة عاطلة وتوجيهها نحو مجالات استثمارية، فإنها تساعد على زيادة حجم الإئتمان بتحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين (المقترضين)، ولكنها لا تستطيع زيادة الإئتمان إلا بقدر ما يتوفر لديها من أموال فقط.¹

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية

المؤسسات المالية غير المصرفية عدة أنواع أهمها ما يلي :

أولاً : صناديق الإستثمار: هي أحد أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال من الأفراد و المؤسسات ،وتقوم باستثمار هذه الأموال في المحافظ المالية وبحيث يكون لكل فرد حصة أو أكثر تسمى (وثيقة) ويتم استثمار هذه الحصص وفقاً لأهداف محددة وسياسات أعلن عنها قد يكون الهدف تحقيق دخل منتظم أو أرباح رأسمالية أو كلاهما معا.²

2-1-1 أهمية صناديق الإستثمار:

أ. إن صغار المستثمرين الذين يشترون الأوراق المالية لا يستطيعون الإستفادة من مزايا التنوع وذلك بسبب ضآلة وصغر حجم استثماراتهم لذلك تقدم هذه الصناديق الأسلوب أو الطريقة التي تستطيع فيها تلك الفئة من تحقيق هدفهم في الإستثمار والإستفادة من ميزة التنوع، والتي ما كان باستطاعتهم الإستفادة منها لولا وجود هذه الصناديق .

ب. كما أن صناديق الإستثمار هذه إدارتها مدراء بخبرة و كفاءة عالية في إدارة المحافظ المالية وهذه الميزة أيضاً غير متوفرة لصغار المستثمرين .

ج. كما أن صناديق الإستثمار هذه توفر السيولة اللازمة وذلك من خلال استعادتها لإعادة شراء حصص أو وثائق المستثمر بناء على طلبه .

ومنه نستطيع القول أنه وبسبب توافر ثلاثة عناصر أساسية هي :

- تحقيق التنوع Diversification
- الإدارة الكفؤة Management Expertise

¹ - أمانة خوصة، مصدر سبق ذكره، ص 31، 30.

² - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مصدر سبق ذكره، ص 281.

• السيولة Liquidity

أدى ذلك إلى إنتشار فكرة صناديق الإستثمار و نموها و تطورها.

كما أنه يلاحظ إتجاه الوسطاء الماليين Financial Intermediaries كبنوك الإدخار، وصناديق التأمين والمعاشات إلى الإستثمار في صناديق الإستثمار، وقد تزايدت هذه الإستثمارات في الوقت الحاضر .

2-1-2 إدارة صناديق الإستثمار: Management of Mutual Funds

إن المهمة الأساسية لمدراء المحافظ المالية الخاصة بصناديق الإستثمار هي استثمار أموال الصندوق بشكل جيد بحيث تتلائم مع أهداف المستثمرين و تحقق معدل نمو بمرور الزمن حيث يقوم مدراء هذه المحافظ بما يلي:¹

أ- تحليل الظروف الإقتصادية و تحليل إتجاهات الصناعة و إعداد التنبؤات المتعلقة بذلك و أثر هذه الظروف على الشركات .

ب- يقوم مدراء المحافظ المالية بتعديل المحفظة لتتوافق مع التغير في الظروف الإقتصادية .

2-1-3 العائد المتوقع للمستثمر في صناديق الإستثمار: ويتحقق العائد بالنسبة للمستثمرين في هذه الصناديق من خلال :

أ. توزيعات الأرباح التي يحصل عليها جملة هذه الوثائق في نهاية السنة المالية لهذه الصناديق و التي تسمى بالإيرادات الجارية.

ب. المكاسب والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع حصصهم عند تصفية هذه الوثائق و يكون الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع هو بمثابة أرباح أو خسائر رأسمالية فإذا كان سعر البيع الحصص (الوثيقة) أكبر من سعر شرائها.

فإن المستثمر يحقق مكاسب أو أرباح رأسمالية وإذا كان سعر البيع الحصص (الوثيقة) أقل من سعر شرائها فإن المستثمر يحقق خسائر رأسمالية .

2-1-4 أنواع صناديق الإستثمار: Types of Mutual funds

إن صناديق الإستثمار تعتبر وسيلة يمكن بواسطتها استثمار أنواع مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتسويق، ومعظم صناديق الإستثمار تستثمر في أصناف معينة من الأصول أو أجزاء في صنف محدد¹.

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مصدر سبق ذكره، ص282.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وهذا يعطي المستثمرين القدرة على إختيار الصناديق ذات التخصيص الواسع للأصول. وصناديق الإستثمار تستثمر بالتالي في كافة أنواع الأوراق المالية المتداولة والمرغوبة من قبل المستثمرين. وهناك ثلاثة أنواع من المحددات من الناحية العملية على أنواع الأوراق المالية التي يتم التعامل بها:

أ. إن صناديق الإستثمار تتعامل بأوراق مالية يكون الطلب عليها شديدا ومرغوبة بكثرة من قبل عامة المستثمرين في السوق. وهذا الأمر ضروري لكي تحتسب وبدقة قيم صافي الأصول عند نهاية كل يوم، ولتأمين درجة السيولة في حالة ضرورة بيع أوراق مالية لمواجهة إطفاء غير متوقع لبعض الأسهم (Redemptions)، فمثلا من النادر أن تقوم صناديق الإستثمار بالإحتفاظ بأوراق مالية شخصية أو إحلالها محل أخرى، لأن التقديرات الدقيقة لقيمة هذه الأوراق غير متاحة عادة، وبنفس المنطق فإن أسهم الشركات الصغيرة في الأسواق النامية (Emerging Markets)، وبصورة عامة لا يحتفظ بها مادامت تتصف بسيولة من حفظة .

ب. إن صناديق الإستثمار المشتركة تحدد من ملكية الأوراق المالية في الأقطار ذات الإجراءات على سحب رؤوس الأموال من ذلك البلد.

ج. إن بعض الأقطار تضع قيودا على الإستثمارات الأجنبية بالأوراق المالية التي نشأت في البلد ذاته .

ثانيا : صناديق التقاعد

تعرض العديد من الشركات الخاصة والعامة على العاملين فيها خطط تقاعدية، إذ يقوم هؤلاء بإيداع أموالهم في صناديق التقاعد لكي تستثمر في أصول مالية طويلة الأجل ويمكن بعد أن ينتهي عمر الموظف الوظيفي أن يسحب رصيده من الصندوق².

حيث أن صناديق التقاعد هي التي تقوم بتجميع أموال التأمينات لتوفير المعاشات مستقبلا وفق خطة محددة للمنافع المقترحة، والتي تختلف باختلاف المؤمن عليهم وأرباب المعاشات.³

¹ - خالد وهيب الراوي(1999): كتاب الإستثمار، (مفاهيم، تحليل، إستراتيجية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 273،274.

² - علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، مصدر سبق ذكره، ص24

³ - سالم راضية، (2015-2016): دور المؤسسات المالية الدائنة هيكلية في تطوير السوق المالي للإقتصاديات النامية، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص73.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

كما أن صناديق التقاعد هي مؤسسات استثمارية حكومية ذات استقلال مالي وإداري. لذلك فهي مؤسسات استثمارية عامة تعنى بشؤون استثمارات القطاع العام بهدف إقامة مشاريع جديدة تخدم أهداف الخطط الإثمانية للمملكة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر صندوق التقاعد شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ويتمتع مجلس إدارته بصلاحيات مطلقة من حيث استثمار أمواله وكذلك يخضع موظفوه لنظام خاص بهم.¹

2-2-1- طبيعة عمل صناديق التقاعد: تهدف هذه الأنواع من الصناديق إلى حماية المصالح المالية لأعضائها وتعمل طبقاً لاتفاقيات الإيداع التي تجبر أصحاب العمل على دفع مخصصات تقاعدية أو إيداعية لموظفيهم. وعليه يترتب على كل صاحب عمل أن يعد خطة تقاعد pension plan للعاملين لديه.

وهي عبارة عن برنامج لتوفير منافع مادية للعاملين عند التقاعد أو العجز. ويتكون عادة صندوق خاص لإدارة هذه الخطة يسمى صندوق التقاعد (pension Fund) و هو مؤسسة تقوم بإدارة برنامج التقاعد للعاملين، وتدير موجوداته المشتراة من أموال الصندوق المكونة من مساهمات من صاحب العمل و مساهمات من العاملين. ويعتبر أهم ما تقدمه المؤسسات لموظفيها عند بلوغهم سن التقاعد، و هو تطوير خطة للتقاعد أو الإيداع.

ثالثاً: صناديق الإيداع:

صندوق الإيداع هو صندوق استثمار يضمن دفع الموظفين المساهمات المقتطعة منهم، ومن أصحاب العمل لحساب الموظفين مع عوائد استثمارها، عند إحالتهم إلى التقاعد.²

رابعاً: شركات التأمين:

وتنحصر فكرة التأمين في الإحتياط للمستقبل ضد خطر الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواء في الممتلكات، وهنا نشأ التأمين على الممتلكات أو يطلق عليه التأمينات العامة، أو التي تقع على الإنسان نفسه وهنا نشأ ما يسمى بتأمين الحياة، وأصبح التأمين بشقيه نظام من أهم النظم التي تقوم عليها، الحضارة الحديثة.³

¹ - شقيري نوري موسى، محمد إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مصدر سبق ذكره، ص 253.

² - مصدر نفسه، ص 253، 256.

³ - عبد الغفار حنفي، سمية قرياقض، مصدر سبق ذكره، ص 331، 332.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

ولا يقتصر الغرض من التأمين على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن لهم وما يتبع ذلك من توفير الأمان والإستقرار لأفراد المجتمع، بل أن للتأمين أيضا دوره ومساهمته في التنمية الإقتصادية، من أهم هذه الإسهامات توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الإدخاري.

فشركات التأمين لها دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية.

وشركة التأمين يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح طالما أنها تقوم بتحليل ودراسة البيانات الخاصة بالمؤمن لهم أي العملاء، وذلك على أسس علمية سليمة مما يمكنها من حساب وتقدير الأقساط بصورة عادلة والمطلوب دفعها، أيضا الوفاء بالتزاماتها قبل المؤمن لهم بدفع التعويضات المستحقة لهم. أيضا من العوامل التي تساعد شركات التأمين على تحقيق الأرباح هو السعي لتوزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الشركات المحلية والعالمية، وهو ما يسمى بإعادة التأمين والإشتراك في التأمين.

خامسا: الصناديق السيادية.

يعرف صندوق الثروة السيادية بأنه آلية أو أداة ينشأها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض الميزان التجاري، أو بسبب ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بهدف إدخار أو استثمار هذا الفائض داخليا أو خارجيا في الأسواق العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية.¹

5-1- خصائص صناديق الثروة السيادية:

حيث تتميز الصناديق السيادية بالعديد من الخصائص التي جعلتها تتميز عن باقي الحافظات الإستثمارية ويمكن حصرها في النقاط التالية :

أ. هذه الصناديق ملك للحكومات أي أن أصولها ملك للدولة و ليس القطاع الخاص كما أنها تخضع لإدارة ومراقبة الدولة من خلال هيئة مستقلة عن باقي الهيئات الحكومية مثل البنك المركزي.

¹ - سليمان عبد الكريم، (2013، 2014): دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبوظبي، مذكرة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد لخضر، بسكرة، الجزائر، ص04.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

ب. أصول هذه الصناديق عبارة عن إحتياطات ناتجة عن فوائض التصدير،(تصدير المواد الأولية كالبتترول، تصدير المنتجات الصناعية)، أو فوائض الميزانية العامة للدولة .

ج. تتبنى الصناديق السيادية إستراتيجية استثمارية طويلة المدى ومرتفعة المخاطر، كما أنها تستثمر في أصول خارج البلد .

د. تختلف الصناديق السيادية عن البنك المركزي من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الإستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف من جهة ، ومن جهة أخرى نوعية الأصول المستثمر فيها، بصناديق الثروة السيادية تستثمر في السهم في حين أن البنوك المركزية كونها ملزمة بالإحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف فتستثمر في السندات .¹

هـ. صناديق المعاشات تتميز عن صناديق الثروة السيادية في كون مواردها تأتي أساسا من إشتراكات المنتسبين لها، وهدفها تمويل معاشات التقاعد للأجيال القادمة.

و. تأخذ المؤسسات العمومية من الناحية القانونية شكل مؤسسات وليس صناديق استثمار، وظيفتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات على خلاف الصناديق السيادية التي وظيفتها استثمار الأصول المالية.

المطلب الثالث: الفرق بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

تعتبر البنوك وشركات التأمين مؤسسات خدمية ذات طبيعة مالية، ورغم وجود العديد من النقاط المشتركة بينهما إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض الفروقات، التي أثرت على المفاهيم والأساليب الفنية المتبعة في كل قطاع².

وفي هذا المطلب حاولنا إبراز الفرق بين شركات التأمين بإعتبارها الأكثر تداولاً وشيوعاً في الجزائر فهي تمثل المؤسسات المالية غير مصرفية في الجزائر والبنوك لأنها المؤسسات المالية المصرفية الأكثر استخداماً وإنتشاراً في الجزائر.

وفيما يلي جدولاً يوضح أهم الفروق بين البنوك وشركات التأمين من حيث طبيعة النشاط، العملاء، طبيعة الخدمة المقدمة، وأدوات تعبئة المدخرات.

¹ - أحمد نصير، يونس زين، نذير غانية، (2018): صناديق السيادة كآلية حديثة لتمويل التنمية المستدامة، "صندوق النرويجي نموذجاً"، مجلة نهاء للإقتصاد والتجارة، المجلد1، عدد خاص، جامعة حمه لحضر الوادي، الجزائر، ص22.

² - سلطاني فاطمة، (2016، 2017): دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص12، 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين البنوك و شركات التأمين :

شركات التأمين	البنوك	البيان
1- تتميز شركات التأمين بانعكاس الدورة الإنتاجية، حيث تبدأ بتحصيل الأقساط ثم تقديم خدمة التأمين بعد ذلك في شكل تعويضات. 2- أن شركات التأمين تمارس نوعاً من الوساطة المطلوبة ضمنية	1- ان نشاط البنوك يقتضي بالضرورة تقديم الخدمة بعد تحصيل الأموال اللازمة لذلك. 2- تمارس الوساطة المالية فهي تجمع بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وتقديم الخدمات البنكية لمن يطلبها دون استثناء.	من حيث طبيعة النشاط
1- تقدم خدمة آجلة لا يمكن الاستفادة منها إلا بمرور الوقت. 2- خدمتها هي وعد بالتعويض قد تؤدي في حالة تحقق الخطر، كما قد لا تؤدي إذا تم تحقيق الخطر.	1- تقدم خدمات آنية كتقديم القروض وتقبل الودائع. 2- خدمة تقدم بمجرد طلبها . 3- أغلب المستفيدين من الخدمات هم طالبوها مباشرة .	من حيث طريقة الخدمة المالية المقدمة
تباين أن تقديم العملاء لكليهما هو نفسه فأغلبيتهم يصنفون على أساس أفراد أو مؤسسات مع وجود في الحاجات.	أن تقديم العملاء لكليهما هو نفسه فأغلبيتهم يصنفون على أساس أفراد أو مؤسسات مع وجود تباين في الحاجات.	من حيث طبيعة العملاء
1- تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص ووثائق التأمين الجماعية. 2- عمليات تكوين الأموال وهي الحصول على مبلغ معين في تاريخ معين دون الإرتباط بحياة أو وفاة شخص.	1- تتمثل في الودائع المصرفية (ودائع لأجل، وودائع تحت الطلب، وودائع التوفير).	من حيث أدوات تعبئة المدخرات

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على ما ورد في الطرح النظري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المؤسسات المالية وأهم أنواعها، حيث أن هذه المؤسسات تلعب دورا حيويا في الإقتصاد من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها. فالمؤسسات المالية تنقسم بطبيعتها إلى مؤسسات مالية مصرفية، ومؤسسات مالية غير مصرفية، حيث أن كل منهما يقدم خدمات مالية من شأنها تفيد الإقتصاد.

فالمؤسسات المالية المصرفية تؤدي مهمات وأنشطة متنوعة تتزايد يوما بعد يوم تخدم الإقتصاد، كذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية التي هي أيضا تقدم بدورها مختلف الخدمات التي تبرز أهميتها في الإقتصاد.

وأخيرا تم التعرف على المؤسسات المالية ودورها في الإقتصاد بمختلف أنواعها، ومن ثم سوف يتم التعرف على أهمية ودور هذه المؤسسات على تمويل التنمية في الإقتصاد وهذا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مدخل لتمويل الإقتصاد وشركات

التأمين

تمهيد:

يعتبر دور شركات التأمين هاما في تنمية إقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع العجلة الإقتصادية للدولة، إذ أنها تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدل النمو الإقتصادي وتحسين الوضع الإقتصادي، وذلك من خلال دورها المزدوج، والجزائر كغيرها من الدول النامية إختارت في غداة الإستقلال نموذجا تنمويا شائعا آنذاك وهو إحتكار الدولة للمعاملات الإقتصادية بما فيها قطاع التأمين، والذي لا يختلف دوره كثيرا نظرا لمساهمته الفعلية في النشاط الإقتصادي، وبناء على ما سبق يمكن في هذا الفصل التعرف على أهمية تمويل التنمية وشركات التأمين وذلك من خلال إعطاء نظرة عن تمويل الإقتصاد، من خلال مفهومها وأهميتها وأهم المصادر لها وهذا في المبحث الأول، وأما في المبحث الثاني نستعرض فيه أنواع شركات التأمين وتصنيفاتها بعدها نتطرق لإعطاء نظرة حول الدور الإقتصادي لشركات التأمين وهذا في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل الإقتصاد

يعتبر تمويل التنمية في الإقتصاد الركيزة الأساسية لأي دولة، حيث لا بد من توفير مصادر التمويل التي تعتبر ركيزة أساسية للحياة الإقتصادية، وتظهر الحاجة للتمويل إما بسبب السياسة الإقتصادية للمؤسسة التي تحاول استغلال كل إمكانياتها في خلق ثروة جديدة تضمن بها حصتها في السوق، أو توسيع نشاطها بسبب ملائمة الظروف الإقتصادية مع ما يوافق إمكانية المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإقتصاد وأهميته

ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على مفهوم تمويل الإقتصاد بالإضافة إلى أهميته:

أولاً: مفهوم التمويل

توجد عدة تعاريف للتمويل نذكر منها:

التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب، لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة للأداء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد في تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع، والتي تشمل المستثمرين والعمل والمديرين المستهلكين.¹

ويعرف أيضا بأنه هو النشاط الرئيسي الذي يركز عليه الإستثمار في الشركات، والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية في مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الإستخدامات المختلفة.²

ويمكن تعريف **التمويل** في الأدبيات العامة بأنه هو ما يخص الإدارة الحكومية وكيفية توفير الأموال لتغطية النفقات العامة، ويدرس التمويل ضمن تلك الأدبيات بحقل واسع في إطار إيرادات الحكومة، وتختلف الأسس والمفاهيم والنظريات المحاسبية بين ما يطبق في قطاع الأعمال وما يضمنه من شركات ومنشآت ومؤسسات هادفة للربح وبين ما يطبق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، ولهذا تسعى الحكومة إلى توفير الأموال ومن مصادر مختلفة لغرض تغطية نفقاتها العامة.³

¹ - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، (2007): إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 53.

² - محمد الفاتح محمود المغربي، (2016): التمويل والإستثمار في الإسلام، د.ط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 9.

³ - سرمد كوكب الجميل، (2011): التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 14، 15.

وأخيرا يعرف التمويل على أنه توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي يمكن للأفراد والمؤسسات على الإستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة.¹

ومن التعاريف السابقة يمكن الإستنتاج أن:

التمويل: هو عملية التجميع لمبالغ مالية ووضعتها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة. وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتحسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

- جانب الأصول: يظهر في استخداماتها.
- جانب الخصوم: يظهر في الموارد.

ثانيا: أهمية التمويل

تكمن أهمية التمويل في توفير الموارد والإمكانيات المالية لمن يطلبها بهدف تلبية الإحتياجات وذلك وفق مايلي:²

1-2 بالنسبة للمؤسسة: كل مؤسسة في حاجة دائمة للموارد المالية من أجل الإستمرار والتطور، إذ أن هدف كل مؤسسة هو البقاء والربح ولا يمكن ضمان ذلك إلا عن طريق التطور الدائم وتوسيع المشاريع القائمة، وبما أنه لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان حجمها توفرها لهذه الموارد ذاتيا، فقد جاءت أهمية التمويل باعتباره شريان العمل الإستثماري الذي يتيح للمؤسسة تمويل استثماراتها ونشاطها الإستغلالي.

2-2 بالنسبة للدولة: تكمن حاجة الدولة الملحة للتمويل خصوصا فيما يتعلق بالعملية التنموية فكما هو الحال بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تخلف إقتصادي من جهة وعائق قلة الموارد المالية من جهة أخرى، وهو ما يجعل اعتماد الدول النامية على مختلف أساليب التمويل أمرا مهما ومبررا، وذلك لمعالجة متطلبات العمليات الإستثمارية وذلك من خلال النقاط التالية:

- تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تمويل إستثمارات المشاريع الكبرى والمنشآت القاعدية.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، (2017): سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار حمير للنشر والتوزيع، مصر، ص33.

² - علام عثمان، (2013-2014): تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص176، 175.

- تمويل عجز ميزانية الدولة.

- تمويل العجز في الأنظمة الإجتماعية.

- تمويل عجز المؤسسات العامة.

2-3- بالنسبة للفرد: كما هو معلوم فإن الهدف الأساسي لأية عملية تنمية هو تحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق رفاهيته، ومن هنا فإن كل الأهداف المرجوة من خلال مختلف العمليات التمويلية تصب كلها في إطار خدمة مصلحة الفرد والمجتمع وذلك من حيث:

- توفير الهياكل الضرورية لرفاهية الأفراد.

- تحسين الظروف الصحية للأفراد.

- توفير مختلف السلع والخدمات المطلوبة من الأفراد.

- تحسين ظروف التعليم وتطوير مناهج للدراسة والتدريب.

- المساهمة في الحد من البطالة من خلال مناصب الشغل الموفرة نتيجة تمويل المشاريع الإستثمارية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل الإقتصاد

وهنا يمكن التعرف على مصادر التمويل فيما يلي:

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل الإقتصاد

1-1- المدخرات الإختيارية: وتشمل كل المدخرات التي تقوم بها العائلات وقطاع الأعمال وهي تتضمن:¹

أ. **مدخرات القطاع العائلي:** يتمثل إدخار القطاع العائلي في الفرق بين دخل الأفراد وإتفاقهم على السلع

الإستهلاكية والخدمات، كذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكنتزات، يرى بعض رجال

الإقتصاد أنه يمكن إعتبار إدخار القطاع العائلي إستهلاكاً لسلع المستقبل باعتبار أن الفرد الذي يدخر جزءاً من

دخله لا يفضل أكثر من تخصيص هذا الجزء من دخله للإستهلاك المستقبلي.

ب. **مدخرات قطاع الأعمال:** فهي مرتبطة إلتقاط وثيقاً بالنشاط الإقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط

زادت معه المدخرات والعكس صحيح. في الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات

القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام.

¹ - علام عثمان، مصدر سبق ذكره، ص178.

ج. **مدخرات القطاع الخاص:** تتكون مدخرات القطاع الخاص من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص، تختلف أهمية هذين القطاعين في تكوين المدخرات في كثير من الدول المتقدمة والنامية، إلا أن الملاحظ أن القطاع العائلي يمثل أهمية أساسية في ذلك حيث تشكل مدخراته ما بين 60% و70% من مجموع المدخرات الوطنية، كما أنه القطاع الوحيد الذي تتجاوز مدخراته إستثماراته. ولهذا فإن نمو القطاعات الأخرى يتوقف على ما يموله هذا القطاع من مدخرات.

د. **مدخرات القطاع العام:** يتكون إيداع هذا القطاع من فائض الإيرادات الحكومية الجارية على نفقاتها الجارية وكذلك الأمر بالنسبة للهيئات العامة والشركات التي تعمل في نطاق القطاع العام. ويرى الكثير من رجال الإقتصاد أن مستوى الإيداع العام يعتمد على مرحلة التنمية الإقتصادية للدولة وعلى مدى ما بلغته من نمو للدخل، ويشار بهذا الصدد إلى أن البلاد إن إستطاعت أن تبلغ تقدما إقتصاديا ملحوظا، يكون معدل الإيداع الوطني فيها مرتفعا حيث تتناسب معدلات الإيداع المرتفعة مع معدلات الإستثمار المرتفعة، ولهذا تقتضي الزيادة في إستثمارات الدولة بالتبعية حجما من المدخرات الوطنية حتى يمكن تمويلها. لذلك فإن معدل الإيداع العام سوف يرتفع بشكل آلي في الإقتصاديات التي يزداد فيها حجم الإستثمارات الحكومية.

1-2 المدخرات الإجبارية: وتشمل على الإيداع الذي يقطع بصفة إجبارية من الدخول المنخفضة لدى الأفراد ويتضمن ما يلي:

أ. **الإيداع الجماعي:** يقصد به ذلك الإيداع الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية ويتمثل هذا الإيداع في أرصدة صناديق التأمينات الإجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الإيداع يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والعائدات. يعتبر هذا الإيداع أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم.¹

ب. **التمويل التضخمي:** في بعض الفترات تلجأ السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الإعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، وذلك عبر إصدار نقود ورقية جديدة أو عن طريق الإقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى هذا الإجراء بالتمويل التضخمي الذي يعاب عليه أنه يساهم في:

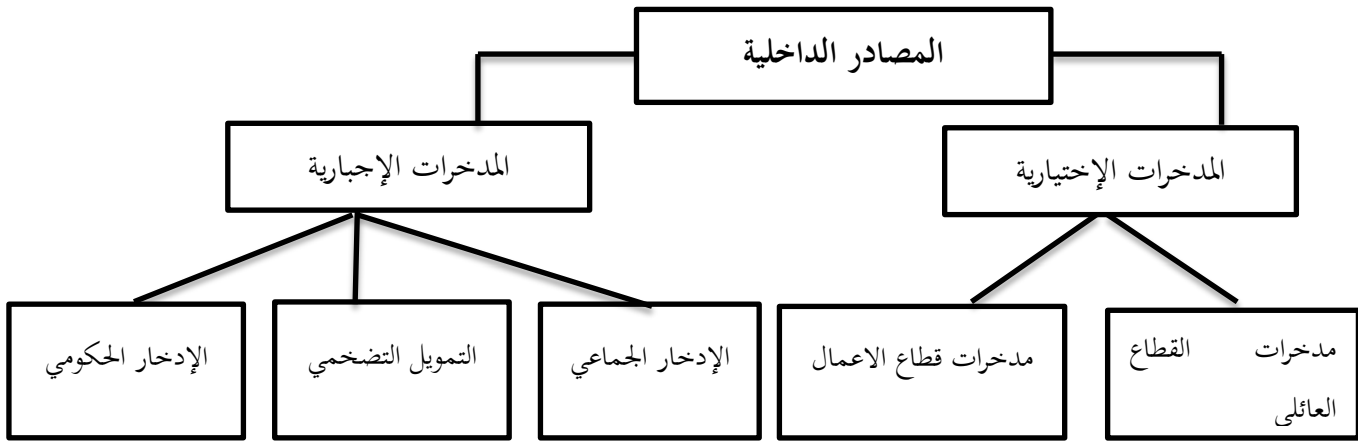
○ انخفاض قيمة العملة الوطنية وما ينتج عنها من إنخفاض في المدخرات وإرتفاع الإستهلاك.

¹ - ناصري نفيسة، (2013-2014): دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص97.

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يدفع الأفراد لإكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الإستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات.
- إعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل متفاوت وينجم عنه إضطرابات إجتماعية وسياسية¹.

ج. الإدخار الحكومي: يتمثل في الفرق الموجود بين الإيرادات والنفقات العامة الجارية الذي يوجه إلى تمويل المشاريع الإستثمارية أو تسديد أقساط من المديونية. وتعتبر الضرائب بنوعها المباشرة وغير مباشرة أحد أهم مكونات الإيرادات الجارية، فإذا كان هناك فائض إتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون. أما في حالة وجود عجز فيتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، حيث تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها و ضغط نفقاتها من أجل تحقيق فائض لتغطية متطلبات التنمية. ويمكن تلخيص مصادر التمويل الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): المصادر الداخلية لتمويل الإقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل الإقتصاد

أ. القروض الخارجية: تعرف القروض الخارجية بأنها إنفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع إلتزام إعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض. أما المصرف الدولي للإنشاء و التعمير، فيعرف القروض

¹ - علام عثمان، مصدر سبق ذكره، ص179.

الخارجية بالموارد الحقيقية أو المالية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات.¹

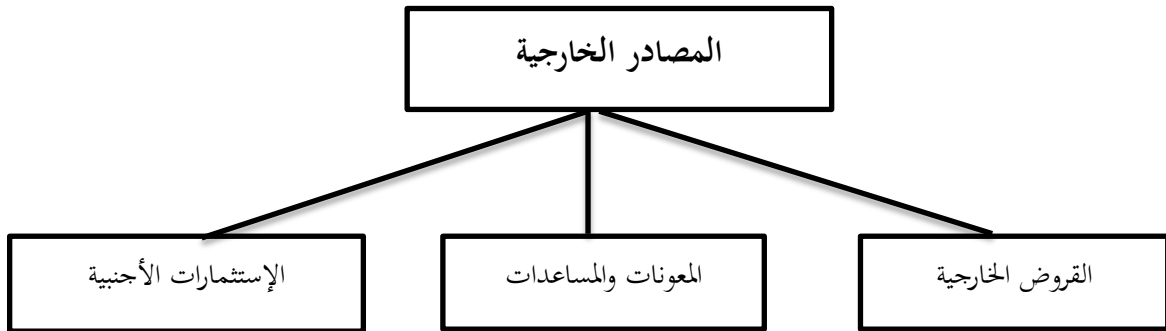
ب. **المعونات والمساعدات الخارجية:** تتمثل في التدفقات الخارجية التي تحصل عليها الإقتصاديات النامية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية. سواء كانت تلك المعونات أو المساعدات النقدية في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو عينة في شكل سلع وخدمات أو خيارات فنية.

ج- **الإستثمارات الأجنبية:** يعتقد بعض الإقتصاديين أن الإستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة لإقتصادات البلدان النامية، بسبب عجز المدخرات المحلية وقصورها فيها عن الوفاء بمتطلبات الإستثمارات المطلوبة فضلا عما تتمتع به أغلب البلدان النامية من عوامل جديدة جاذبة، يتمثل الإستثمار الأجنبي في إستثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية وتأخذ الإستثمارات الأجنبية شكلين رئيسيين هما:

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس مال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال المشروع كبيرة وتمنحه الحق بالإشتراك في الإدارة.
- **الإستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الإكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

ومن خلال الشكل التالي يمكن تلخيص مصادر الخارجية لتمويل الإقتصاد:

الشكل رقم (2-2): المصادر الخارجية لتمويل الإقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

¹ - ناصري نفيسة، مصدر سبق ذكره، ص108.

المطلب الثالث: أنواع التمويل والعوامل المحددة لتمويل الإقتصاد.

سوف يتم التعرف على أنواع التمويل والعوامل المحددة لتمويل الإقتصاد فيما يلي:

أولاً: أنواع تمويل الإقتصاد

إذ تم تصنيف أنواع التمويل الى نوعين أساسيين يتمثل النوع الأول في التمويل المباشر، والنوع الثاني في التمويل المحلي والدولي.

1-1 التمويل المباشر وغير المباشر:

يمكن التعرف على هذا النوع فيما يلي:

1-1-1 التمويل المباشر: هذا نوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. حيث أن هذا النوع من التمويل يتخذ صورة متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).¹

أ. **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تحتطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للإكتتاب العام أو الخاص.
- إصدار سندات.
- الإئتمان التجاري.
- التمويل الذاتي
- تسهيلات الإعتماد... الخ.

ب. **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال، ذات مدد زمنية وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

1-1-2 التمويل غير المباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخرى للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة (مصرفية أو غير مصرفية)، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من وحدات ذات الفائض لتوزيعها

¹ - أكبر عمر محي الدين الجباري، (2009): التمويل الدولي، د.ط، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص10.

على الوحدات التي تحتاج إليها الوحدات ذات العجز، والمؤسسات المالية تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار ومتطلبات مصادر التمويل، إذ أن الكثير من المصادر الإدخارية ترفض التوظيف الإستثماري المباشر نظرا لعدم رغبتها في تحمل المخاطر أو نتيجة عدم ثقتها في الإستثمارات المقدمة. ما يستنتج من هذه الطريقة في التمويل هو أن المؤسسات الوسيطة لها قدرة على تحويل الإكتناز الإدخاري إلى توظيف إذخاري.¹

1-2-1 التمويل المحلي والتمويل الدولي:

في هذا النوع تم تقسيم التمويل إلى تمويل محلي وتمويل دولي

1-2-1-1 التمويل المحلي: هو كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة. ومن شروطه:²

- **محلية المورد:** يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي يستفيد من حصيلته، وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية، ومثال الموارد المحلية الضريبية على العقارات.
- **ذاتية المورد:** يقصد بذاتية المورد إستقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوقيت بين إحتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.
- **سهولة إدارة المورد:** ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة ووفرة حصيلة المورد نسبيا.

1-2-2-1 التمويل الدولي:

هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب. تكمن أهميته في:³

¹ - دباح هشام، (2011-2012): المفاضلة بين التمويل المباشر والتمويل غير المباشر في تمويل المؤسسة الإقتصادية، مذكرة الماجستير، إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص15.

² - حنفرى خيضر، (2010-2011): تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتورا غير منشورة، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص31، 32.

³ - عمار عبد الهادي شلال، (2011): التمويل الدولي والعمليات الإقراضية للصندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي للفترة (1974-2009)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد14، العدد7.

- تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي:
 - توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها.
 - تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد.
 - تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل).
- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الاموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والإستثمارات... الخ)
- تأمين الإلتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

ثانيا: العوامل المحددة لتمويل الإقتصاد.

هناك عوامل أساسية تباشر تأثيرها على القرارات الخاصة بتشكيل الهيكل المالي لأي مؤسسة إقتصادية، والذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحيتها.¹

2-1 الملائمة: ويقصد بها أن تتلائم الأموال التي تمول بها المؤسسة الإقتصادية لإستخدامها مع طبيعة الأصول، وأن تراعي ترتيب درجة السيولة للأصول مع درجة الإستحقاق لهذه الموارد، حيث تسعى الإدارة المالية إلى الحصول على الأموال المناسبة لأنواع الأصول المستخدمة.

2-2 تكلفة مصادر التمويل وسهولة الحصول عليها: أن تكلفة عامل مؤثرة في إختيار التمويل المناسب لأنها كلما كانت الفوائد على القروض أقل شجع ذلك المؤسسة على الإقتراض.

2-3 المخاطرة: نعني بالمخاطرة المقياس النسبي لمدى تقلب العائد الذي سيتم الحصول عليها مستقبلا، أي هي إحتمال أو توقع حدوث نتائج سلبية خلال دورة الإستغلال.

2-4 المرونة: ويمثل هذا العامل إمكانية تعديل مقدار مبلغ التمويل بالزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات الرئيسية في مقدار الحاجة إلى الأموال. تفقد المؤسسة مرونتها في الحالات التالية:

¹ - زاوي فضيلة، (2008-2009): تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 15، 16.

عند زيادة الإلتزامات المترتبة عليها، ففي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة القيام بعملية الإقتراض، رغم توفر الأموال للإقتراض في السوق وبفائدة أقل.

عدم القدرة على توفير ضمانات لقروض إضافية بنفس الضمانات التي منحت للقروض السابقة وهذا ما يقلل من قدرة المؤسسة على الإقتراض.

قد يؤدي بعض الشروط المنصوص عليها في العقود الماضية مع الدائنين إلى تقييد قدرة المؤسسة الحالية في الحصول على أموال إضافية.

2-5 الدخل: يعتبر الدخل مجموع التدفقات النقدية الصافية للمؤسسة الإقتصادية نتيجة لإستخدامها للموجودات.

2-6 التوقيت: ويشير هذا العامل إلى أهمية حصول المؤسسة على مصادر الأموال اللازمة لها في توقيت يناسبها من حيث التكلفة وشروط الإقتراض.

المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين.

تصنف شركات التأمين ضمن المؤسسات المالية التمويلية الهامة التي تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم، حيث لا يقتصر دورها على توفير الأمن الإقتصادي للأفراد والمؤسسات فقط، بل أصبحت جزءا من سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها:

في هذا المطلب سيتم التعرف على شركات التأمين بالإضافة إلى أنواعها:

أولا: تعريف شركات التأمين

لقد تعددت التعاريف المقدمة لشركات التأمين، نذكر منها:

تعرف شركات التأمين بأنها أحد مكونات النظام المالي (financial systems) في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي (financial Intermediaries)، تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم "المشركين" لحمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه الأموال إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع. وقد تقوم كذلك بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة، أي أن شركات

التأمين تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال، وبالتالي فإن شركات التأمين تلعب دورا حيويا في عملية النمو الإقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.¹

ويمكن تعريفها أيضا بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد.²

وهي المؤسسات المالية التي تحمي الأفراد والشركات (حملة وثائق التأمين) من الأحداث الغير مرغوب فيها، وتنقسم إلى: شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين على الممتلكات، والتزامات الغير.³

وأخيرا تم التوصل إلى أن شركات التأمين هي شركات يلجأ إليها الناس للإستفادة من المبلغ الذي تقدمه لهم هذه الشركات كتعويض عن بعض الأخطار التي يتعرضون لها كإحترق منازلهم، أو تعرضهم للسرقة، أو في حالات المرض، والعجز وغيرها، وتعد هذه الشركات من أهم القطاعات الإقتصادية في هذه الأيام.

ثانيا: أنواع شركات التأمين:

تتنوع هيئات التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب إدارتها والهدف من تنظيمها من ناحية أخرى، وعموما يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-2 شركات التأمين المساهمة: تحتل شركات التأمين المساهمة مركز الصدارة في سوق التأمين في العالم نظرا لما تتميز به من خصائص لا توجد في الأشكال الأخرى للمؤمن، ومنها مقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة مما يساعدها على الإستمرارية والتوسع والمنافسة، لذلك فهي من أكثر صور المؤمن إنتشارا وأنسبها لمزاولة التأمين من الناحيتين الإقتصادية والفنية.

ويشترط في الشركات المساهمة للتأمين توافر بعض الشروط الإضافية بجانب الشروط العامة التي يجب توافرها لقيام شركات المساهمة عموما، وينص في قوانين الإشراف والرقابة على شركات التأمين على مثل هذه الشروط الإضافية ومن أهمها رأس مال الشركة وعدد الأشخاص المؤمنين.

¹ - شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صايفي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مرجع سبق ذكره، ص 209، 210.

² - بالي مصعب، (2018): مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري، (دراسة قياسية إستخدام نموذج ARDL)، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 80.

³ - عبد الغفار علي حنفي، السيدة عبد الفتاح إسماعيل، (2010): الأسواق والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 18.

وقد اختلف تحديد رأس مال المصدر المدفوع من دولة لأخرى على أن يتكون للشركة بعد ذلك رصيد من مجموع الأقساط الصافية التي يدفعها المؤمن عليهم و المخصصات الفنية المختلفة، وعائد الإستثمار على هذه الأموال، على أن تقوم مثل هذه الشركات بدفع مبالغ التأمين أو التعويض المستحقة من رصيد الأموال المشار إليه.

ومثل هذا النوع من الشركات الحق في القيام بكافة فروع التأمين المختلفة من تأمينات الممتلكات المسؤولية المدنية وتأمينات الحياة ، وقد تقوم الشركة بكافة أنواع التأمين السابقة أو يقتصر نشاطها على نوع أو أكثر منها على حسب قانونها الأساسي. ويقوم بإدارة أعمال الشركة مجلس إدارة - حدد القانون عدد أعضائه - ويعتبر هذا المجلس مسؤولاً أمام الجمعية العمومية للمساهمين، وعلى ذلك ففي هذا الشكل من المؤمن هناك إنفصال بين من يملك الأسهم وهم أصحاب الشركة من المساهمين، وبالتالي مجلس إدارتها وبين حملة وثائق التأمين، لذلك كانت أهمية قيام هيئات حكومية للإشراف والرقابة على أعمال مثل هذه الشركات أمراً ضرورياً، للمحافظة على حقوق حملة وثائق التأمين، وتهدف مثل هذه الشركات إلى الربح، وبسبب النظام الإداري المتبع فيها وقيامها بهدف الربح. نجد أن تكلفة التأمين في مثل هذا النوع من الأشكال للمؤمن مرتفعة نسبياً عنه في الأشكال الأخرى وإن كان ما يخفف من حدة هذا الإرتفاع في التكاليف قدرة مثل هذه الشركات على جذب أعداد كبيرة نسبياً من المؤمن عليهم، وبالتالي تحقيق قانون الأعداد الكبيرة، بما يؤدي إلى أن الخسائر المتوقعة و المحسوب على أساسها قسط التأمين تكون قريبة جداً من الخسائر الفعلية ومزايا الإنتاج الكبير ومن هنا أيضاً كان نجاح مثل هذه الشركات وتحقيقها الأرباح مضموناً.

وتحدد مسؤولية المؤمن له من قبل الشركة في دفع قسط ثابت، ومحدد وغير قابل للتعديل مهما إنتهت إليه أعمال الشركة من أرباح أو خسائر. و نظراً لإنفصال شخصية المؤمن لهم والذين يتميزون بالكثرة العددية فإن مجال الغش والتظليل في مثل هذا الشكل يكون أكبر منه في الأشكال الأخرى للمؤمن وإن كان يجد من ذلك وجود هيئات حكومية للإشراف والرقابة على أعمال هذا الشكل من المؤمن.

2-2 هيئات التأمين بالإكتتاب "اللويديز": يمكن للأفراد أيضاً القيام بالعمليات التأمينات في بعض الأحيان، وأشهر مثال على ذلك الأفراد المكتتبون الذين ينتمون إلى جماعة اللويديز في بريطانيا ، وتعتبر جماعة اللويديز هذه من أهم هيئات التأمين في العالم أجمع، ويرجع الأصل التاريخي لإسم لويديز إلى مقهى شهير كان يمتلكه في القرن السابع عشر الإفرنجي، شخص يدعى إدوارد لويديز وكان هذا المقهى ملتقى المهتمين بشؤون التجارة والملاحة وأعمال التأمين البحري، وكان التعاقد يتم في هذا المقهى، ومن هنا جاء إسم اللويديز، وقد تأسست هيئة اللويديز في العالم 1688 الإفرنجي، وهي في الوقت الحاضر تملك المكان الذي تجري فيه العمليات التأمينية وتضع الشروط والقواعد اللازمة، ليحصل الأفراد على عضويتها، والهيئة نفسها لا تقوم بعملية التأمين، ولكن يقوم بها الأفراد المنضمين لعضويتها بصفتهم الفردية، حيث يتم تكوين نقابات صغيرة تتكون من 5 إلى 10 أعضاء (يزيد عدد هذه النقابات عن 170 نقابة)، ويمثل كل نقابة من

هذه النقابات وكيل مكاتب يكون له الحق في قبول الأخطار (المقدمة عن طريق سماسرة التأمين) بالإنابة عن أعضاء النقابة، وفي حالة قبول الوكيل تغطية الخطر، يحدد حصة نقابته في العملية وداخل كل نقابة يتم التوزيع بين الأفراد المكتتبين طبقاً لنسبة متفق عليها.¹

ويعتبر كل فرد مكاتب مسؤولاً مسؤولية شخصية عن الجزء الذي أكتتب فيه، وهكذا يمر السمسار على أكثر من وكيل إلى أن يتم تغطية العملية بالكامل، فيقوم بإصدار وثيقة التأمين التي يتم توقيعها بواسطة وكلاء النقابات التي أكتتبت في العملية. وتستمد جماعة اللويدز شهرتها وقوتها من الشروط التي تضعها لقبول الأفراد كأعضاء بها، حيث يشترط في من ينظم إلى عضوية جماعة اللويدز أن يكون في مركز مالي مرموق وألا تشوب سمعته الشخصية أي شائبة. وعندما يتقرر قبول العضو بالجماعة يكون عليه إيداع ضمانا ماليا، يتناسب مع نوع التأمين الذي يرغب في مزاولته والحد الأقصى لمبالغ التأمين التي يتضمن إصدارها، ويوضع هذا الضمان في صندوق اللويدز كضمان .

كما تشترط الجماعة على العضو أن يحتفظ بالأقساط المحصلة وعوائد استثمارها في حساب خاص تخصص أمواله لسداد التعويضات المستحقة الناشئة عن الأخطار التي يقبلها، وحتى تتأكد الهيئة من سلامة مركز العضو المالي، تشترط أن يقوم بمراجعة حسابات العضو مراجع حسابات مستقل يقدم تقريره إلى الجماعة بصفة دورية، وبالإضافة إلى كل ما تقدم فإن عضو اللويدز يكون مسؤولاً مسؤولية غير محددة عن الأعمال الخاصة به، وتختص جماعة اللويدز بتقديم خدمات لأعضائها أهمها:

- أ. دراسة وثائق التأمين التي يصدرها الأعضاء ودراسة المشاكل التي قد تترتب عليها.
- ب. إختيار وفحص وقبول الأعضاء في الجماعة، ومراقبة سلوكهم ومقدرتهم الفنية والمالية.
- ج. إصدار المطبوعات والمجلات والإحصاءات الخاصة بالتأمين على المستوى العالمي.²
- د. الإشراف والرقابة على أعمال التأمين التي يقوم بها الأعضاء .
- هـ. تعيين وكلاء لها في الموانئ البحرية حول العالم لإمداد الأعضاء بالتقارير الفنية اللازمة مقابل أجر.

2-3: هيئات التأمين التبادلي: تتمثل فكرة التأمين التبادلي في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة مثل المهنة ومعرضين لأخطار متشابهة يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لحدوث هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر. ولا يهدف هذا الشكل من أشكال المؤمن إلى تحقيق أرباح ولكن يهدف إلى تقديم الخدمة التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وللهيئة الحق في مزاوله أي نوع من أنواع التأمين ورغم ذلك فإن تأمين

¹ عبد الله حسن مسلم، (2015): إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص95.

² عبد الله حسن مسلم، مرجع سابق، ص96.

الحياة يعد أفضل مجالات العمل بالنسبة لهيئات التأمين التبادلي، لأنه طويل الأجل بطريقة تسمح بتكوين إحتياطات وتكوين الخبرة الكافية للتعامل مع الأخطار التي يغطيها هذا التأمين.

وعمقتضى التأمين التبادلي يتم تحصيل إشتراك مبدئي من كل عضو مقدما، وتقوم الهيئة بعد ذلك بتحديد نصيب العضو في التعويض بشكل نهائي في نهاية كل سنة بعد معرفة نتائج أعمال الهيئة، وتجري على هذا الأساس تسوية حساب كل عضو، فإن زاد الإشتراك المبدئي عن حملة العضو في التعويض فيرد له الفرق أو يكون به إحتياطي لمواجهة عدم كفاية الإشتراكات في السنوات التي تزيد فيها التعويضات عن الإشتراكات المحصلة¹، وإذا كان الإشتراك المبدئي أقل من حصة العضو في التعويض فإنه يلتزم بسداد الفرق خاصة في حالة عدم وجود إحتياطات، ويمكن للعضو الإنسحاب في أي وقت، بشرط ألا يخل هذا الإنسحاب بالتزاماته خلال فترة عضويته بالنظام، أي يجب أن يسدد جميع إلتزاماته السابقة قبل إنسحابه. وتدار هذه الهيئات بواسطة أعضائها، حيث يقوم الأعضاء بإنتخاب مجلس الإدارة من بينهم، ويستعين مجلس الإدارة بالكفاءات الفنية اللازمة في مجال الشؤون الإستثمار.

2-4: الجمعيات التعاونية للتأمين: تتشابه هذه الجمعيات مع الجمعيات الإستهلاكية أو التعاونية في أن رأسمالها يتكون من عدد من الأسهم غير محدد العدد، ويكون لكل شخص بالإكتتاب في هذه الأسهم أو التنازل عنها. وفقا لنظام الجمعية ولكل عضو في الجمعية صوت واحد أيما كان عدد ما يملكه من هذه الأسهم وتحصل الأسهم على نسبة محددة من قيمتها سنويا كريح وما تبقى بعد توزيع أرباح الأسهم يوزع كأرباح على حملة وثائق التأمين كل بنسبة تعامله مع الجمعية، كما أنه ما يميز هذا النوع من المؤمن أنه يقبل التغطية التأمينية للأعضاء وهذا عكس هيئات التأمين التبادلي.

وعادة ما تقوم مثل هذه الجمعيات بعمليات التأمين التي لا تقدم عليها شركات التأمين المساهمة بسبب خطورتها مثل تأمين نفوق الماشية والتأمين على المحصولات الزراعية ضد آفات الطبيعة والصقيع، هذا بالإضافة إلى فروع التأمين الإجتماعي المختلفة، ولا تهدف مثل هذه الجمعيات أساسا إلى الربح، كما أن مسؤولية المؤمن له محددة بقيمة القسط المحدد لتغطية التأمين .

ويتولى إدارة الجمعية عدد من الأعضاء المساهمين -مجلس الإدارة- تتولى إختيارهم الجمعية العمومية من حملة الأسهم في نظير مكافأة محددة، ولهذا المجلس الحق في الإستعانة بمجموعة من الموظفين الفنيين والإداريين للقيام بالأعمال المختلفة، من كل ما تقدم يتضح لنا أن التأمين التعاوني- الجمعيات التعاونية- وسيط بين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين التبادلي من حيث رأس المال، وتوزيع الأرباح وطريقة الإدارة.²

¹ - بناي مصطفى، (2013-2014): واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الإقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص87.

² - بناي مصطفى، مرجع سابق، ص88.

2-5: صناديق التأمين الخاصة: تقوم مثل هذه الصناديق بأهداف إجتماعية بحتة حيث أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح كما تقتصر خدماتها على أعضائها فقط، وتقوم مثل هذه الصناديق على أساس إتفاق بعض الأفراد الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة أو العمل فيما بينهم على تكوين صندوق خاص لتغطية خطر إجتماعي معين وخاصة في حالة الكوارث التي يتعرضون لها كوفاة العضو أو ضياع مورد رزقه أو تقاعد بسبب بلوغه السن القانونية أو المرض أو لحادث حيث تقوم مثل هذه الصناديق بتجميع المدخرات البسيطة للأعضاء في صورة رسوم عضوية أو إشتراكات، واستثمار هذه الأموال لصالحهم بجانب وظيفتها التأمينية .

ويبدو من خلال ذلك أن الهدف من إنشاء هذه الصناديق ليس تحقيق الربح، وإنما هو التعاون بين أعضائه في حالات معينة يحتاج فيها العضو إلى دعم أو مؤازرة عند تعرضه لخطر معين. كذلك تبدأ صناديق التأمين بدون رأس مال، بينما لا بد أن يكون هناك رأس مال للجمعيات التأمين التعاوني كما أن هذه الصناديق لا تستطيع أن تؤمن لغير أعضائها، بينما تستطيع جمعيات التأمين التعاوني ذلك وفيما عدا هذه الأمور تشبه صناديق التأمين الخاصة جمعيات التأمين التعاوني إلى حد كبير.¹

2-6: هيئات تأمين الحكومة: تتدخل الحكومات في أسواق التأمين عندما تكون هناك ضرورات ملحة إقتصادية أو إجتماعية لحماية الأفراد أو الثروة القومية للمجتمع، وعندما تعجز أو تمتنع شركات التأمين التجارية عن مزاوله أنواع معينة من التأمين أو تغطية أخطار خاصة، وتعتبر منشآت التأمينات الإجتماعية من أكثر أنواع منشآت التأمين الحكومية إنتشارا في معظم دول العالم، نظرا لأنها توفر الحماية التأمينية الإجبارية لخدمة قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، حيث تغطي أخطار الوفاة والعجز والمرض والشيخوخة لجميع العاملين المدنيين والعسكريين على حد سواء²، وعموما فإن هناك أسبابا هامة تستدعي تدخل الحكومات في أسواق التأمين نذكر منها ما يلي:

- أ. أهمية التأمين بالنسبة للنواحي الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع .
 - ب. ارتفاع درجة الخطر بالنسبة لموضوع التأمين .
 - ج. قص الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع .
 - د. ارتفاع أسعار الخدمات التأمينية التي تقدمها منشآت التأمين التجاري .
 - هـ. رفض منشآت التأمين التجاري تقديم بعض الخدمات التأمينية مع أهميتها للإقتصاد القومي. وتتسم منشآت التأمين الحكومي بصفات مميزة نذكر منها:
- تنشأ دون الحاجة إلى رأس مال.

¹ - بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² - عبد اله حسن مسلم، مرجع سابق، ص 98.

• لا تهدف إلى تحقيق الربح.

• تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المؤمن له.

كما تتم إدارة المنشآت عن طريق مجلس إدارة معين من قبل الحكومة تتوفر فيه الخبرات التأمينية والإدارية اللازمة. كما في حالة المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية، أو قد تقوم الدولة بإسناد العمل التأميني لإحدى الشركات التجارية للقيام بهذا العمل، نيابة عنها ولحسابها، كما في حالة التأمين الإجباري للسيارات.

المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين

شركات التأمين كباقي المؤسسات الإقتصادية لها وظائف متكاملة لتحقيق الأهداف العامة للشركة لكن تختلف بشكل واضح عن الوظائف المتعارف عنها في مجال الإدارة كما يوضح الشكل الموالي :

أولاً: وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده و بالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة احتمال تحقيق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده كما أنه يتناسب و بصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني .

ثانياً: وظيفة الإنتاج production: يقصد بالإنتاج في مجال تأمين المبيعات و النشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين في الخدمة التأمينية وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمين الحياة ويطلق على الدائرة المختصة بالإنتاج إسم دائرة المبيعات.

ثالثاً: وظيفة الإكتتاب subscription: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الإكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية ، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للإكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحاً منخفضاً، أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحاً مرتفعاً وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقاً وغير ذلك ¹.

¹ - كريمة شيخ، (2009-2010): إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص34، 35.

رابعا: وظيفة تسوية المطالبات: هي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد قيمة التعويض المستحق .

خامسا: وظيفة إعادة التأمين: هي عملية تأمين لشركات التأمين، أي وسيلة لنقل أو "التخلي عن" بعض المخاطر التي تتحملها شركات التأمين، مثل (تأمينات النقل، الحريق، وتأمين الأخطار الصناعية الكبرى) إلى شركة تأمين أخرى هي شركة إعادة التأمين.

سادسا: وظيفة الإستثمار: يتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها، حيث تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل، كون الإلتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الإستثمارات التي تقوم بها شركات تأمين الممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل، كالإستثمار في الأسهم أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.¹

المطلب الثالث : تصنيف شركات التأمين:

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني، ويمكن توضيح هذه التصنيفات فيما يلي:

أولا: التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة.

1-1 شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الإثنين (التأمين المختلط) .

2-1 شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه ، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات .

3-1 صناديق الضمان الإجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي .

¹ - بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص ص82، 83

4-1 الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع

معين.¹

ثانيا: التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة :

تصنف شركات التأمين وفق الشكل القانوني للشركة لنوعين أساسيين، هما كما يلي:

1-2 شركات الأسهم (الشركات المساهمة): وفي هذا النوع من الشركات نجد أن حملة الأسهم العادية يسيطرون على هذه الشركات وتكون الملكية بيدهم ولهم دور أساسي في تشكيل مجلس إدارة الشركة الذي يعمل بدوره على تسيير أمور الشركة ، وحملة الأسهم هم الذين يحصلون على الربح الصافي المتحقق .

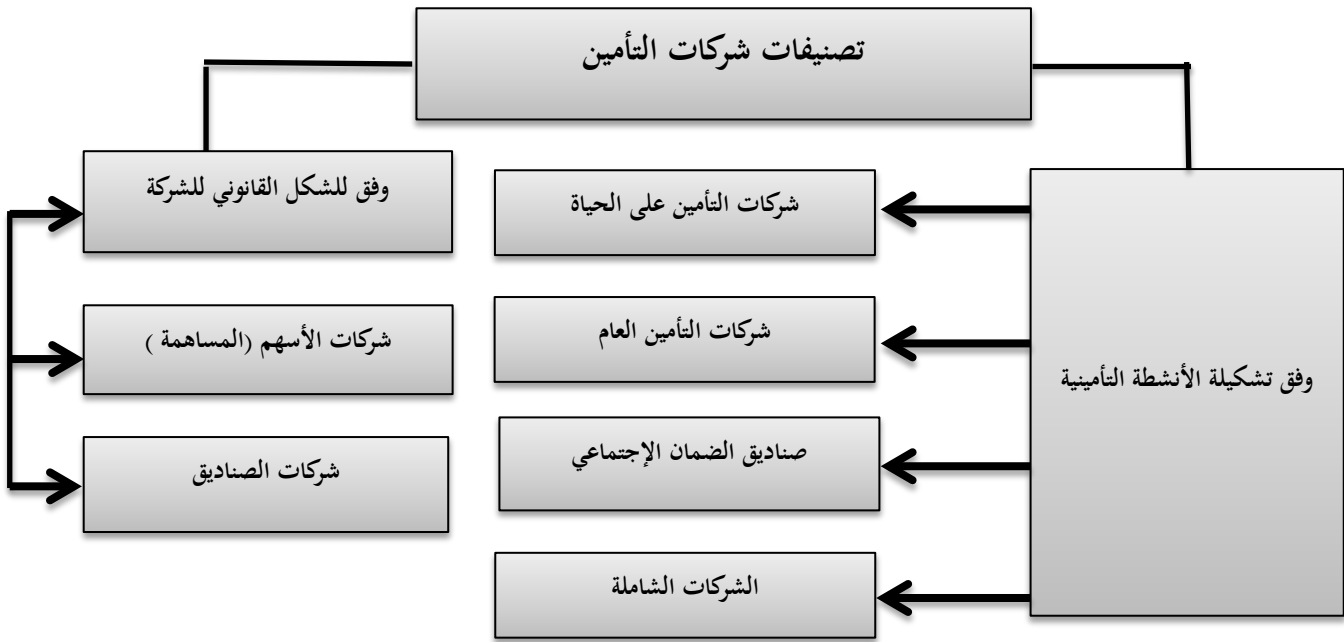
2-2- شركات الصناديق: وهي في العادة تكون شركات التأمين على الحياة ، و هنا الأمر مختلف حيث يمتلك هذا النوع من الشركات حملة وثائق التأمين ، وهي تتشابه إلى حد كبير مع شركات الإستثمار ذات النهاية المفتوحة، وهذه الشركات لا تقوم بإصدار أسهم وإنما تستبدل بوثائق التأمين المكتتب فيها، وإدارتها تباشر من قبل متخصصين في مجال التأمين.²

ويمكن تلخيص هذه التصنيفات في الشكل التالي:

¹ - طبائية سليمة، (2013-2014): دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، ص33.

² - محمد صالح الحناوي، نحال فريد، جلال إبراهيم العبد، (2004): أسواق المال والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص337.

الشكل رقم (2-3): تصنيفات شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق.

المبحث الثالث: الأهمية الإقتصادية لشركات التأمين

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على أهمية شركات التأمين في الإقتصاد، وذلك من خلال معرفة مصادر واستخدامات شركات التأمين وكيفية الإستثمار فيها ودورها وعلاقتها بالمتغيرات الإقتصادية.

المطلب الأول: مصادر واستخدامات أموال شركات التأمين

تتمثل مصادر واستخدامات أموال شركات التأمين فيما يلي:

أولاً: مصادر أموال شركات التأمين:

تختلف وتتعدد مصادر أموال شركات التأمين وفقاً لنوع التأمين الذي تقوم به، وتتكون موارد شركات التأمين من

المصادر التالية:

1-1 أموال وحقوق المساهمين: وتتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جداً من حجم الأموال الموجهة للإستثمار في شركات التأمين.

1-2-1 أموال وحقوق حملة الوثائق: وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

1-2-1-1 حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة: يطلق عليها بالمخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال، وتحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة إستحقاق وثائق هذا النوع من التأمينات، وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.¹

1-2-2-1 أموال التأمينات العامة (التأمين على الممتلكات والمسؤولية): وتضم المخصصات التقنية التالية:

• **مخصص الأخطار السارية (مخصص الأقساط المدفوعة مقدما):** من المتعارف عليه أن عقود تأمينات الأضرار هي عقود سنوية -تغطي مخاطر عام كامل- لكن تاريخ بدأ سريان عقد التأمين لا يقترن بالضرورة بتاريخ بدأ الدورة المالية لشركة التأمين إذ أن إبرام عقود التأمين يتم على مدار هذه الدورة، من هنا فإن الإيراد الناتج عن هذه العقود والممثل في أقساط التأمين لا يخص السنة المالية التي تم فيها التعاقد، وإنما يرتبط أيضا بالسنة المالية التالية والتي تمتد لها مدة سريان عقد التأمين. لذا جرت العادة في شركات التأمين على تكوين مخصص الأخطار السارية المتعلقة بإيراد السنة المالية الموالية، والذي سيستخدم مستقبلا لتغطية الأخطار السارية أو يسترده المؤمن له في حالة رغبته في إلغاء العقد مع شركة التأمين.² ما يمكن الوصول إليه هو أن شركات التأمين تقوم بتكوين مخصص الأخطار السارية تحقيقا لمبدأ الحيطة والحذر، ولكي لا يحصل تداخل وحلل بين ميزانية السنة الحالية وميزانية السنة الموالية لها. بعبارة أخرى فإن إنشاء هذا المخصص جاء تحقيقا لمبدأ مقابلة إيرادات السنة بمصروفاتها، كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة طرق لتكوين هذا المخصص تختلف في دقتها وأهميتها حسب نوع التأمين وحجم العمليات التأمينية نذكر منها:

- الطريقة الأربعة والعشرين؛

- الطريقة الثمانية؛

- طريقة الإثنى عشر...

¹ - حدباوي أسماء، (2011-2012): الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 30، 31.

² - لفتاحة سعاد، (2014-2015): إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملائمة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 25.

كما سبق يمكن القول أن الأموال المتراكمة من مخصص الأخطار السارية تعتبر أموال ذات طبيعة قصيرة الأجل لأن وثائق التأمين في غالبيتها ووثائق سنوية كما سبق الذكر، إلا أن هذه الأموال تزداد وتتراكم من عام لآخر خاصة مع إرتفاع الإصدارات الجديدة لوثائق التأمين فتتحول إلى مصدر للإستثمارات طويلة الأجل.

- **مخصص التعويضات تحت التسوية:** تقوم شركات التأمين بتكوين هذا المخصص بسبب وجود فاصل زمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق في التعويض من جهة وبين التاريخ الذي يتم فيه تسوية المطالبات ودفع التعويضات من جهة أخرى. إذ يمثل هذا المخصص قيمة التعويضات التي استحققت عن أخطار تحققت فعلا خلال السنة المالية إلا أنها لم تسدد حتى تاريخ الإقفال وهذا بسبب طول إجراءات التسوية التي تشمل:
 - تقديم المؤمن له المستندات الدالة على وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض.
 - قيام شركة التأمين بإجراءاتها في التأكد: من وقوع الخطر فعلا، السبب القريب في حدوثه، تقدير حجم الضرر الذي على أساسه تقدر قيمة التعويض الواجب أداءه.

يظهر مخصص التعويضات تحت التسوية في ميزانيات جميع شركات التأمين وتعتبر مبالغة حق من حقوق حملة الوثائق، وجمدي بالذكر أن هذا المخصص يعد من المخصصات التي تواجه فيها شركات التأمين صعوبات كثيرة عند تقديرها، وذلك نتيجة صعوبة تقدير قيمة التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدما وقبل إجراء التسوية، هذا ما جعل شركات التأمين تستخدم طرق تقديرية لتقييمها مثل:

- طريقة الملف بملف.
- طريقة التكاليف المتوسطة¹.

وتعد طريقة الملف بملف الأكثر إستعمالا في الميدان العملي وتطبق في كل فروع التأمين. على ضوء ما سبق يمكن القول بأن مخصص التعويضات تحت التسوية يكتسي أهمية بالغة في شركات التأمين إذ يهدف إلى تحميل ميزانية سنة الحدوث بمبالغ التعويضات المستحقة عنها، كما تعتبر الأموال المتراكمة من هذا النوع من المخصصات مصدرا هاما للإستثمار فرغم أنها تكون ذات طبيعة قصيرة الأجل إلا أن تراكماتها تحولها إلى أموال طويلة الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصص التعويضات تحت التسوية ينقص أو ينخفض بجزء لشركات إعادة التأمين وحسب نسبة الإعادة لهذه الشركات.

- **مخصص التقلبات في معدل الخسائر:** ترجع أهمية تكوين هذا المخصص إلى أن معدل الخسائر في شركات التأمين يختلف من سنة إلى أخرى، فقد تتعرض شركات التأمين لسنوات تكون فيها الخسائر أقل من الأقساط وسنوات

¹ - لفتاحة سعاد، مصدر سبق ذكره، ص26

أخرى تكون فيها الأقساط غير كافية لتغطية الخسائر والتعويضات، ونظرا لصعوبة تغيير القسط السنوي إذا ما تغيرت معدلات الخسائر عن المعدلات المحسوبة ولكي تحقق شركة التأمين التوازن بين السنوات الحسنة والسنوات السيئة، تقوم باحتجاز جزء من الأرباح المحققة خلال السنوات الحسنة أين يكون هناك إنخفاض في مستوى الخسائر عن مستوى الأقساط في شكل هذا المخصص - مخصص التقلبات في معدل الخسائر- الذي يوجه لمقابلة السنوات والتي تتسم بارتفاع الخسائر. وبعبارة أخرى يمكن القول أن مخصص التقلبات في معدل الخسائر يتم تكوينه بغرض التقليل من معدلات الخسائر التي قد تتعرض لها شركة التأمين مستقبلا، أي ضمان التوزيع العادل لتلك الخسائر على الدورات المالية، مما يخفف من تأثير تقلبات الخسائر الناتجة عن زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة على نتائج أعمال وتطور شركة التأمين وبطبيعته يكون في السنوات الجيدة¹.

1-3 أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني: ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو الديون المعدومة، وتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللكلاء المنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة، أو دائنين متنوعين وهذه الأموال تعتبر قصيرة الأجل، وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمتجمعة لدى شركة التأمين.²

ثانيا: إستخدامات أموال شركات التأمين.

ويطلق على هذه الإستخدامات لفظ الإستثمارات، ويلاحظ بالنسبة لاستخدامات الأموال في شركات التأمين مايلي:

- توجه شركات التأمين الجزء الأكبر من مصادر أموالها المتاحة إلى الإستثمارات طويلة الأجل مما يعني ضالة الوزن النسبي للإستثمارات قصيرة الأجل.
- تمثل الأصول الثابتة المتعلقة بالتشغيل نسبة ضئيلة من جملة الأصول الخاصة بشركة التأمين.

وبناء على ذلك تتكون معظم أصول شركات التأمين من استثمارات على عكس الشركات التجارية والصناعية والتي تتكون غالبية أصولها من آلات ومعدات وبضائع، بينما الأصول في شركات التأمين تتكون عادة من أسهم وسندات وقروض بضمان وثائق التأمين، وكذلك من الإستثمارات عقارات بغرض الحصول على عائد منها في صورة إيجار، ويتوقف ضمان حصول المؤمن لهم على حقوقهم عند تحقيق الخطر على مدى سلامة السياسة الإستثمارية التي تتبعها شركات التأمين، ولذا فإن شركات التأمين لا تستثمر أموالها في أوجه إستثمارات غير مضمونة العواقب وإن كانت

¹ - مصدر نفسه، ص 26، 27.

² - جدباوي أسماء أسماء، مصدر سبق ذكره، ص 31

تعطي عائدا كبيرا لكن يخشى في نفس الوقت من فقدان رأس المال المستثمر فيها، ولذلك فإن شركات التأمين تضع دائما نصب أعينها أن تتوافر السيولة الكافية لسداد الإلتزامات الفورية الناتجة عن تحقيق الأخطار، وفي نفس الوقت توافر الضمان الكافي في الإستثمارات المختلفة، وعدم المجازفة بأموال حملة الوثائق (المستفيدين)، ولذلك فإن تحقيق الربحية يعد هدفا من الأجل الطويل، بينما يكون توفير السيولة ضرورة ملحة لسداد إلتزامات الأجل القصير.

وكما سبق يمكن القول أن السياسات الإستثمارية في فروع أمنيات الحياة تختلف عنها في التأمينات العامة نظرا لاختلاف طبيعة كل منها عن الآخر، حيث أن فروع تأمينات الحياة تعد أهم مصادر التمويل والإستثمار لشركة التأمين عند مقارنتها بالتأمينات العامة.¹

المطلب الثاني: مبادئ وأشكال الإستثمار في شركات التأمين

في هذا المطلب سيتم التعرف على أهم المبادئ والأشكال للإستثمار في شركات التأمين.

أولا: مبادئ الإستثمار في شركات التأمين

يجب أن تتركز سياسات الإستثمار في شركات التأمين على مجموعة من القواعد أو المبادئ الآتية:²

1-1 الضمان: يتحقق عنصر الأمان أو الضمان أولا في عدم توظيف الأموال أو استثمارها في أوجه استثمارية شديدة المخاطرة أو تقوم على المضاربة، وخاصة أن الأموال المستثمرة هي ملك لحملة وثائق التأمين وأن البقاء الشركة واستمرارها متوقف على مدى وفائها بإلتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

1-2 الربح وانتظام العائد: أن الهدف الأساسي لإستثمار الأموال في شركات التأمين هو الحصول على عائد يدعم المركز المالي لشركات التأمين لتكون قادرة على الوفاء بإلتزاماته تجاه حملة الوثائق مع ضمان إنتظام العائد.

1-3 التنوع: لتقليل الإستثمار لابد من توزيع الأموال المستثمرة بين مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، أي أن تخصص قسم من هذه الأموال في الإستثمار قصيرة الأجل لتواجه الشركة الإلتزامات الطارئة، ويخصص جزء آخر من الأموال في الإستثمارات طويلة الأجل لتحقيق فائض في عائد الإستثمار وتغطية أي نقص في أرباح الإستثمارات قصيرة الأجل

1-4 السيولة: تراعي شركة التأمين جانب السيولة لضمان الوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق، ولتحقيق ذلك تقوم شركة التأمين بتوزيع إستثماراتها بحسب طبيعة الإلتزامات.

¹ - كمال محمود جبران، (2015): التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، صص 66، 67.

² - ميادة رشيد كامل، (2016): الإستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الإقتصادية في العراق، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد 29، كلية التقنية الإدارية، جامعة التقنية الجنوبية، البصرة، العراق، صص 97، 98.

ثانيا: أشكال الإستثمار في شركات التأمين

تجمع شركات التأمين الأقساط لإستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد إلتزاماتها.¹

2-1 الإستثمارات في الأوراق المالية: أدت التطورات الإقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية، بحيث لم يعد المكان شرطا أساسيا لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الإتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والإطارات المكانية التقليدية. وتأخذ الإستثمارات في الأوراق المالية شكل الإستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة.

2-2 الإستثمارات العقارية: تلجأ شركة التأمين لإستثمار جزء من أموال في شكل إستثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة، وتكمن مبررات إقتناء العقارات فيما يلي:

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة.
- يدخل الإستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الإستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن.

2-3 الإقراض برهون: يتمثل الإقراض برهون في دين طويل الأجل يملك الدائن في أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين، وبالتالي بيعها إجباريا من خلال نزع ملكية الرهينة إذا لم يدفع الدين في ميعاده المحدد.

المطلب الثالث: أهمية شركات التأمين في الإقتصاد وعلاقتها بالمتغيرات الإقتصادية

تلعب شركات التأمين أهمية كبيرة في الإقتصاد، كما أنها لديها علاقات مع المتغيرات الإقتصادية ويتضح ذلك من خلال:

أولا: الدور الإقتصادي لشركات التأمين

يمكن للتأمين التأثير في الإقتصاد ونموه من خلال عدة قنوات، والتي تعمل على تعزيز الإستقرار الإقتصادي للبلد.

1-1 تعزيز الإستقرار المالي والنقدي: يعزز التأمين الإستقرار المالي لكل من الأسر والشركات، حيث تنقل خدمات التأمين المخاطر من عاتقهم إلى شركات التأمين، بالتالي تشجع الأفراد والشركات على توسيع النشاط وخلق الثروة والقيام بالمشاريع الإنتاجية.

¹ - طيايبي سليمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 41، 42.

كما يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة، بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات.¹

1-2 العمل على زيادة الإنتاج: ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجها الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز.

1-3 الدور الوقائي للتأمين: تهدف شركات التأمين إلى تخفيض مبالغ التعويضات فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها قصد دراسة أسباب المخاطر، ومن ثم إتخاذ الإحتياطات الكافية لتفادي حدوثها، حيث تستعين بالخبرات والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث، كما قد تستعين بالنشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في تجنب المخاطر وكيفية التعامل وضرورة إتباع التعليمات و الإرشادات، كما قد تلجأ شركات التأمين إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط، أو تقوم بتخفيضه للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة.²

1-4 المساهمة في إتساع نطاق التوظيف و العمالة: يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية، من إداريين ومحاسبين وفنيين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة.

ثانيا: علاقة شركات التأمين بالمتغيرات الاقتصادية

لشركات التأمين علاقة وطيدة بالمتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال مايلي:

1-2 علاقة التأمين بالتضخم: يلعب التأمين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الرواج الإقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يجد من التضخم

¹ - بالي مصعب، مصدر سبق ذكره، ص 86.

² - بالي مصعب، مصدر سبق ذكره، ص ص 23، 24.

(خاصة في الدول النامية)، فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الإستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق إقتطاع قيمة الأقساط للتأمين الإجباري.¹

أما في فترات الكساد يعمل التأمين الإجباري على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي إرتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم هذه السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتوضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية، التي تتعرض لهزات إقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الإقتصادية من رواج وكساد.

2-2 علاقة التأمين بميزان المدفوعات: إن التأمين باعتباره جزء من الإقتصاد الوطني يمثل بندا من بنود ميزان المدفوعات، وذلك راجع إلى أنه نشاط لا يمكن أن يتخذ صفة محلية، وعلى الرغم من تعدد الأسباب تبقى عملية إعادة التأمين من أهمها، حيث تستدعي هذه العملية التعاون بين الدول والتي تمكن أن تنقسم إلى نوعين من الدول وهي: الدول المصدرة والدول المستوردة للتأمين.

2-3 علاقة التأمين بالدخل الوطني: تظهر أهمية التأمين في الإقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والنتاج المحلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين من الناتج المحلي للدولة أو ما يسمى بمعدل النفاذية، بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة. بالإضافة إلى ذلك يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير. وتحسب القيمة المضافة كالتالي:

القيمة المضافة: رقم الاعمال - (تسوية المتضررين، الزيادة في الإحتياطات التقنية في الخدمات

رقم الأعمال الإجمالي: الأقساط المحصل عليها خلال الدورة (عادة ما تكون سنة) + المنتجات المالية

¹ - نور الهدى لعميد، (2009-2010): واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 37، 38.

خلاصة الفصل:

تعتبر شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تسعى لتحقيق الربح والرخاء الإقتصادي، حيث يركز نشاطها على تقديم خدمات إجتماعية للأفراد وتأمينهم من الأخطار التي تعرضهم، حيث أنها تنقسم إلى عدة أنواع ولها عدة تصنيفات، كما أنها تعتمد على تجميع الأموال لإعادة استثمارها في الأوراق المالية وتقديم القروض، كذلك تتجمع لدى شركات التأمين مبالغ ضخمة تقوم بإعادة استثمارها، كما تقوم بوظائف رئيسية ولكي تؤدي نشاطها على أكمل وجه يجب أن تعمل على تكوين رؤوس أموال كبيرة لتغطية إلتزاماتها مستقبلا. وهذا يعتبر مصدر مهم كونه يساهم في تمويل الإقتصاد.

وأخيرا تم توضيح أهم مداخل قياس مساهمة شركات التأمين في الإقتصاد، ومن خلالها سوف يتم التعرف على الدور الإقتصادي لشركات التأمين في الإقتصاد الوطني وهذا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري

(دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa)

تمهيد:

يعرف الإقتصاد الجزائري تطورات مستمرة عبر الزمن في مجال التأمين، ويعرف كذلك مشاريع ضخمة التي تسعى لتنمية الإقتصاد الوطني، ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع التأمين في تمويل الإقتصاد. وللتعرف على هذا النشاط تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تطور قطاع التأمين في الجزائر، ويتم التعرض من خلاله إلى نشأة ومراحل التأمين في الجزائر، وكذلك والأهمية الإقتصادية والهيكلة التنظيمية لقطاع التأمين في الجزائر، أما في المبحث الثاني فتم التعرف على مساهمة قطاع التأمين في الجزائر. وفي المبحث الثالث الذي يعتبر جانب تطبيقي من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع وبما أن موضوع الدراسة هو دور المؤسسات المالية غير مصرفية في تمويل الإقتصاد، قمنا بإختيار مؤسسة من مؤسسات التأمين، ألا وهي الشركة الوطنية للتأمين saa، حيث سيتناول فيها تقديم الشركة الوطنية للتأمين saa، أهدافها وأنواع تأميناتها ومساهماتها في الناتج الداخلي الخام، وهذا للتعرف أكثر على مركزها المالي في قطاع التأمين الجزائري والتعريف بها أكثر وزرع الثقافة التأمينية في الوسط الإجتماعي في الجزائر.

المبحث الأول: نشأة وتطور قطاع التأمين وأهميته في الإقتصاد الجزائري

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة في كل دول العالم بشكل كبير حتى أصبح من بين الأنشطة الأكثر قوة، كما أنه من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الإقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر وضمان إستمرار نشاطها. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على تطور قطاع التأمين في الجزائر وأهم المراحل التي مر بها، وكذا أهميته الإقتصادية.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر

أصبح التأمين الشغل الشاغل للأفراد في حياتنا ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على نشأة وتطور التأمين في الجزائر.

أولاً: نشأة التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين في الجزائر بمرحلتين تاريخيتين هما: المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل الإستقلال، وفي هذه المرحلة كانت التشريعات والقوانين الفرنسية هي التي تطبق خاصة قانون 13 جويلية 1930م والذي تم العمل به إلى غاية 1947م (سنة ظهور قانون يسمح للجزائريين بالحق في الإكتتاب في مختلف عمليات التأمين)، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد الإستقلال 1962م، وخلال هذه المرحلة كان سوق التأمينات يتكون من شركات تأمين أجنبية فقط، ولهذا السبب لم يحدث أي تغيير في القوانين والنصوص إلا في سنة 1963م، وهو ما أضفى عليها صفة العمل بأساليب مغايرة لما هو معمول به في سوق التأمينات الفرنسي.¹

ثانياً: مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر

يتعلق تطور قطاع التأمين الجزائري بالمراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، حيث يمكن أن نميز بين عدة مراحل منها المرحلة الإستعمارية، مرحلة الإستقلال واحتكار الدولة للقطاع، مرحلة تحرير القطاع، ومن خلال هذا سيتم تناول مراحل تطور قطاع التأمين الجزائري وذلك بغرض عرض الإصلاحات التي شهدتها القطاع.

1-2 المرحلة الإستعمارية (قبل 1962): يرتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الإستعمار ومؤسساته التي تسيّر

هذا النشاط حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1961م، وتتبعها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، وفي الحقيقة إن ظهور هذه

¹ -ملاخسو بلال (2015-2016): أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص72.

الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930م، والذي توصل تطبيقه إلى 1947م، حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم مع الظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس 1947م، والذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر. في هذه المرحلة تم تطبيق القوانين والتشريعات الفرنسية المتعلقة بالتأمين، ومن أهم هذه القوانين، قانون 13 جويلية 1930م المتعلق بالتأمين البري والذي لم يطبق في الجزائر إلا سنة 1933م بمقتضى المرسوم الصادر عن السلطة الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933م الذي يقتضي بذلك، وتكمن أهمية هذا القانون في تنظيم عقود التأمين بصورة محكمة حيث يعتبر أول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال. تميزت هذه المرحلة بكون قطاع التأمين كان مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين، وقيام الشرع الفرنسي بإصدار مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية من بينها مايلي:¹

- المرسوم المؤرخ في أوت 1941م الذي ينظم عمل شركات التأمين.
- المرسوم المؤرخ في 06 مارس 1947م الذي يقتضي بإنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر ولكن بما يخدم المصالح، الفرنسية في الجزائر كما يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.
- القانون الصادر في 27 فيفري 1958م، المتعلق بالزامية التأمين على السيارات وتميز التأمين في الجزائر خلال هذه المرحلة بدخول الشركات الفرنسية والذي كان له تأثير أكثر من خلال القوانين والنصوص الصادرة خلال هذه الفترة ونذكر منها:
 - قانون 13 جويلية 1930م المتعلق بعقد التأمين والذي بقي قيد الإستخدام حتى بعد الإستقلال وإلى غاية صدور الأمر رقم 73/29.
 - مرسوم 14 جوان 1938م والذي تضمن رقابة الدولة على التأمين.
 - مرسوم 29 جويلية 1939م الذي حدد محاسبة شركات التأمين.
 - مرسوم 17 جويلية 1941م تعلق بالتعويضات والإحتياطات الإلزامية لشركات التأمين ورأسمالها.

على الرغم من هذه القوانين واللوائح المستمدة من التشريع الفرنسي فإن المستعمر لم يكن قد خص الجزائر بعد بقوانين تنظم سوق التأمين، وبقي هذا الوضع إلى غاية سنة 1947م حيث تم تكوين لائحة إدارية عامة تسببت في إحداث غموض على السوق الجزائري مما اضطر المشرع الفرنسي إلى وضع تنظيم لتصحيح هذه الوضعية تمثل في مجموعة قرارات ومراسيم:

¹ - حدباوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

● **مرسوم 06 مارس 1947م:** تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، الجديد في هذا النص هو أنه أقام إمتيازاً للحاكم العام للجزائر، حيث أنه بالنسبة لكامل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات في الجزائر يتطلب قبل كل شيء استشارة الحاكم العام للجزائر، كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية حيث يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الإعتماد من الحاكم العام للجزائر. ويمثل هذا المرسوم إدخالاً حقيقياً للتأمين إلى الجزائر، ويتجلى من خلال الإهتمام الكبير للمشرع بترسيخ سوق تأمين مستقر.

● **مقرر 05 ماي 1945م،** الذي تم بموجبه إنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات لها صلاحيات تتمثل في:

- تنظيم السوق.

- اقتراح أحكام تطبيقية للنصوص العامة للدولة المستعمرة الفرنسية " عن طريق استشارة الحاكم العام للجزائر".

● **مقرر 28 أوت 1947م:** تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية التعويضات والإحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر، والنسبة هي 50% حسب المادة الأولى من هذا المقرر.

● **مرسوم 04 ماي 1950م:** المرافق لقرار اللجنة الجزائرية رقم 50-028 والمتعلق بتنظيم حازم لنصوص التأمينات بدلالة الغرض منها وليس حسب تحصيلاتها.

هذه التنظيمات واللوائح ما هي إلا وسيلة مراقبة محلية لسوق التأمين الجزائري، تضاف إليها النصوص المعتمدة في الدولة الفرنسية والتي تم تطبيقها في الجزائر في إطار سياسة الإندماج المنتهجة من طرف فرنسا.

وما يميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه من بين 218 شركة عاملة في السوق خلال 1952م كانت هناك 127 شركة فرنسية، 3 شركات جزائرية أما الباقي فهي شركات أجنبية، حيث أن هناك 13 شركة تحصل 50% من الأقساط و5 شركات تحصل 30% من الأقساط وهو ما يعني أن السوق شبه محتكر.

2-2 مرحلة ما بعد الإستقلال (1962-1995م): وتتميز هذه المرحلة بأنها تنقسم إلى عدة مراحل:

■ المرحلة الإنتقالية (1962-1966م).

■ المرحلة الإحتكارية (1966-1973م).

■ المرحلة التخصص (1973-1979م)

■ مرحلة ما قبل تحرير السوق (1989-1995م)¹.

¹ - حدباوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص52.

أ- المرحلة الإنتقالية: واجهت الجزائر غداة الإستقلال عددا من المشاكل نذكر منها:

- انتقال الإقتصاد الجزائري انتقالا متناقصا مع الأهداف المسطرة في برنامج طرابلس.
- تحرير سوق التأمين الجزائري.

فغياب السياسة الإقتصادية، إضافة إلى عدم حصر محاولة تجديد البناء أنتج عددا من القرارات الإرتجالية والذاتية. فالتأمين لم يتخلص في هذه المرحلة من سياقه الإجماعي، السياسي المضطرب والغامض، كما أن الأسباب التي أدت إلى التناقض مع الأهداف المسطرة في برنامج طرابلس هي التي ميزت الإقتصاد الجزائري في المرحلة الإنتقالية وهي نفسها التي اتسم بها سوق التأمين¹.

وحيث أن عمليات التأمين بعد الإستقلال كانت تمارس من طرف شركات أجنبية وخاصة الفرنسية التي خضعت لرقابة شكلية بسبب غياب الإطار الوطني والتشريعات الخاصة بالشركات الأجنبية مما يسمح لهذه الأخيرة بأن تكتفي فقط بالفروع التي تحقق من ورائها عائدا مرتفعا، والذي لم يكن يوظف محليا بل يتم تحويله إلى الدولة الأم لهذه الشركات بعمليات إعادة التأمين، وهذه الطريقة حرمت الجزائر من كتلة هامة من رؤوس الأموال، التي كانت ستساعد على التقدم وعلى تدعيم سياستها الإقتصادية، وهذا الأمر دفع السلطات الجزائرية للتغيير في شهر جوان 1963م من خلال إصدار المشرع الجزائري عدة نصوص تخدم في مجملها المؤمنين لهم والإقتصاد الوطني:

1. قانون رقم 63-197 الصادر بتاريخ 08 جوان 1963: أنشأ إعادة التأمين الإلزامي والقانوني لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر، كما تم بموجبه إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين كمؤسسة تابعة للدولة بالقرار الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1963م، وبموجبه ألزمت كل الشركات المزاولة لنشاطها بالجزائر على التنازل عن نسبة 10% من الأقساط المحصلة بالنسبة لجميع أنواع الأخطار المعاد تأمينها لفائدة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) التي أسست لهذا الغرض، إضافة إلى ممارستها لجميع أنواع عمليات التأمين.
2. قانون رقم 63-201 الصادر بتاريخ 08 جوان 1963م: بموجبه ألزمت شركات التأمين ضمانات مسبقة وكذلك طلب الإعتماد لدى وزارة المالية وهذا حتى تتمكن من مواصلة نشاطها في الجزائر.

وفي حقيقة الأمر فإن هاذين القانونين قد أسسا لرقابة وإشراف الدولة على شركات التأمين والتي تم تقريرها بعدة حجج منها:

¹- نور الهدى لعميد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- الحفاظ على مصالح المؤمن لهم، المكتسبين وفوائد عقود التأمينات والرسملة، كما أن الإضطراب في مراقبة الملاءة (القدرة على الوفاء بالدين) يؤثر على جميع المخططات الإقتصادية، التقنية، المالية، والقانونية.¹
- رقابة الدولة على التأمين تؤمن إنتفاع الإدخار المجمع، كما تبين مصيره.
- تمثيل الإحتياطات بالقيم المحلية وهذا تجنباً لتهديب رؤوس الأموال المتجمعة عن طريق عمليات إعادة التأمين.

وعلى الرغم من المبررات المقدمة لرقابة الدولة على سوق التأمين إلا أنها لاقت الرفض، فقد أثار تطبيق القانون رقم 63-201 عددا من المشكلات نذكر منها:

● **على مستوى الإعتماد:** الذي خص الشركات الأجنبية المزولة لنشاطها بالجزائر والتي ليس لها مقر إجتماعي، فحسب هذا القانون فإن عليها تقديم طلب الإعتماد لوكيل خاص مكلف بتمثيلها وإيداع ضمانات بمقدار 25% من القيمة المتوسطة للأقساط الصافية الناتجة خلال الخمس سنوات الأخيرة للنشاط، لكن هذا القانون رفض من قبل عدد كبير من الشركات الأجنبية.

● **أما على مستوى التنازل القانوني:** فقد لقي أيضا الرفض من قبل الشركات الأجنبية، وكنتيجة لرفض الإقرار بالقانونين سابقين الذكر تم تطهير سوق التأمين الجزائري بإنهاء نشاط جميع الوكالات والفروع الأجنبية وتصفية أعمالها وبسط سيطرة الدولة على قطاع التأمين.

وترتب على رحيل المؤمن الأجنب بقاء العديد من الإلتزامات العلاقة إتجاه المؤمن لهم. ورغم هذه الوضعية فقد تم إعتماد 17 شركة أجنبية منها 3 شركات وطنية هي:

الشركة الجزائرية للتأمينات saa بالمرسوم الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963م.

الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية (C.C.R.M.A) بالمرسوم الصادر بتاريخ 28 أبريل 1964م.

التعاونية الجزائرية لتأمينات عمال التربية و الثقافة (M.A.A T.E.C) بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1964م.²

ب- المرحلة الإحتكارية (1973-1979م): على غرار القطاعات الأخرى، عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة إحتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات وطنية عمومية والتي كان عددها حينذاك لا يتجاوز شركتان (02) هما Saa و CAAR وتعاضديتان،

¹ - نور الهدى لععيد، مرجع سبق ذكره، ص48.

² - نور الهدى، مصدر سبق ذكره، ص49.

إلى غاية سنة 1985 أين عرفت ميلاد شركة وطنية جديدة هي CAAT، إذ تميزت هذه الفترة بوجود شركات تأمين مختصة، أي كل شركة كانت مختصة ومكلفة الأخطار بتغطية نوع معين من الأخطار.¹

ج- مرحلة التخصص (1973-1979م): إبتداء من 1973 اتبعت الجزائر سياسة إعادة تنظيم قطاع التأمين وهذا بغرض جعله مواكبة للتحويلات الإقتصادية وملائمة للبيئة الجزائرية، والذي جسد بمجموعة قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976م.

وتضمنت سياسة إعادة التنظيم جعل الشركات الوطنية تختص في عدد محدد من أنواع التأمينات و بذلك يكون إحتكار الدولة الذي أنشئ سنة 1966م قد تضاعف بشكل آخر من الإحتكار هو التخصص، وعليه فقد أصبحت الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) متخصصة في المخاطر الصناعية (حريق، إنفجارات...)، النقل (بري، بحري)، الهندسة، أما عمليات إعادة التأمين فأسندت إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، التي تم إنشاؤها بموجب الأمر 73-54 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1973م وهذا لإعادة تأمين المخاطر المتنازل عنها ويسند تأمين الأجزاء المتبقية إلى شركات أجنبية.

أما (Saa) فتختص بتغطية المخاطر البسيطة (تأمين السيارات، تأمين الأشخاص...) وفقا للأمر 73-64 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1973م المرسخ للتخصص فقد منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص، وألزمهم القانون بالعمل مع وكالات مباشرة تابعة لإحدى شركات التأمين العمومية.

د- مرحلة ما قبل تحرير سوق التأمين (1980-1995م): سير قطاع التأمين في الجزائر بعد الإستقلال وفقا للتشريع الفرنسي القديم بمجموعة من النصوص واللوائح القانونية ولقد ألغي هذا التشريع في 05 جويلية 1975م دون أن يحل محله أي تنظيم بديل حيث عانى قطاع التأمين في الجزائر من فراغ قانوني لمدة 05 سنوات إلى غاية 1980م أين أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 80-07 بتاريخ 09 أوت 1980م وبذلك سد هذا الفراغ بقانون وضع خصيصا ليلئام البيئة الجزائرية بصفة خاصة وليسائر التوجهات السياسية والإقتصادية بصفة عامة، فالقانون رقم 80-07 رسخ الإشتراكية أكبر وللسيطرة على نشاط التأمين "بما أنه أداة للدولة من أجل توجيه ومراقبة الإقتصاد".²

ولقد تضمن هذا القانون كافة مجالات التأمين الكبرى (البرية، البحرية، الجوية) وكذلك رقابة الدولة على سوق التأمين واستثنى إعادة التأمين والتأمين التعاوني، وأنشأ عددا من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العقارية

¹ - بلفوم فريد، خليفة الحاج (2012): تطور سوق التأمين وأفاقه المستقبلية في الجزائر 50 سنة من الإستقلال، دراسة مقارنة مع الدول الشقيقة، تونس والمغرب، ملتقى دولي الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور تجارب الدول، المنعقد يومي 03 و04 ديسمبر، جامعة الشلف، الجزائر، ص03.

² - حدباوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص55.

العمومية بالإكتتاب في التأمينات الحريق وأضرار المياه وإلزام أصحاب المهن الحرة (مهندسين معماريين، مقاولين...) والقطاع الإستشفائي وأعضائه بالإكتتاب في التأمينات المسؤولية المدنية المهنية.

وقد شهدت حركة النقل البحري و البري في الجزائر تطورا كبيرا مما أدى بالمشروع لإنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT بموجب القانون 85-82 المؤرخ في 30 أفريل 1985م.

وفي إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر سنة 1988م تمتعت شركات التأمين بأكثر إستقلالية في شكل شركات إقتصادية عمومية، وفتح لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين إبتداء من سنة 1989م حيث كان للإصلاحات الإقتصادية أثر كبير في إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين العمومية لتتماشى مع إستقلالية المؤسسات ولتحقيق التوازن من الناحية الفنية ما بين فروع التأمين من أجل تدارك الإختلال الحاصل، حيث تم تغيير وتعديل قانونها الأساسي لتمكين من ممارسة جميع عمليات التأمين ونشأت بذلك منافسة بين مختلف الشركات التأمينية من أجل تقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل هذا باستثناء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCR التي بقيت تحتكر عمليات إعادة التأمين.

3-مرحلة الإنتفاع والتحرر(1995م إلى يومنا هذا). بصدر قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995م المتعلق بالتأمينات، إحداث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- إلغاء الإحتكار و الهيمنة الحكومية على عمليات التأمين وحرية ممارسة المهنة.
- تم إستحداث عمليات الوساطة، الأعوان العامة والسياسية.
- فتح المجال للخواص المحليين والأجانب.

هذا القانون الجديد سمح بميلاد شركات تأمين جديدة عمومية، وحتى أجنبية، حيث قفز تعداد الشركات المختصة في الميدان من 5 شركات إلى 20 شركة خلال الفترة الممتدة من 1995م إلى وقتنا الحالي، مما يفسر التطور

الملحوظ الذي شهده القطاع.¹

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر

إن نظام التأمين يتعلق بخدمة الإنسان ويساهم في حل العديد من المشاكل، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه لا يوجد تقسيم نموذجي يمكن العمل به ويرجع هذا إلى لا محدودية الخطر وتنوعه. وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أنواع التأمين و أهمية التأمين في الإقتصاد الوطني.

أولاً: الأهمية التأمين في الإقتصاد الجزائري: إن أهمية التأمين الإجتماعية لها جوانب إيجابية على الإقتصاد، فبتعويض الأضرار ومنح العوض المالي للمستفيدين يتم الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد داخل الإقتصاد، كما يسمح للمؤسسات التي مسها الخطر من مواصلة نشاطها والحفاظ على مستوى عمالتها و إنتاجها. لكن الدور الإقتصادي للتأمين لا يمكن في الحفاظ على المكتسبات الإقتصادية في لحظة معينة فحسب، بل يعتبر محرماً أساسياً للتنمية الإقتصادية نظراً لعدة نقاط منها ضمان الإستثمار، وتجميع رؤوس الأموال و تنشيط الإئتمان، والوقاية من الأخطار وتدعيم التجارة الدولية.

ونظراً لأهمية التأمين على المستوى الإجتماعي والإقتصادي فإنه يوجد مؤشران لتقييم وضعيته الكلية على مستوى بلد ما، يتمثل هذان المؤشران فيما يأتي:²

1-2 كثافة التأمين (La densité de l'assurance): يرتبط هذا المؤشر بين إنتاج التأمين وعدد السكان، فهو يعبر عن حصة كل فرد من إنتاج التأمين، مما يعكس ثقافة التأمين في المجتمع.

2-2 معدل دخول التأمين (Taux de pénétration de l'assurance): يربط هذا المؤشر بين إنتاج التأمين و الناتج الداخلي الخام، فهو يعكس حصة رقم أعمال التأمين من مجموع النواتج الهامة للدولة.

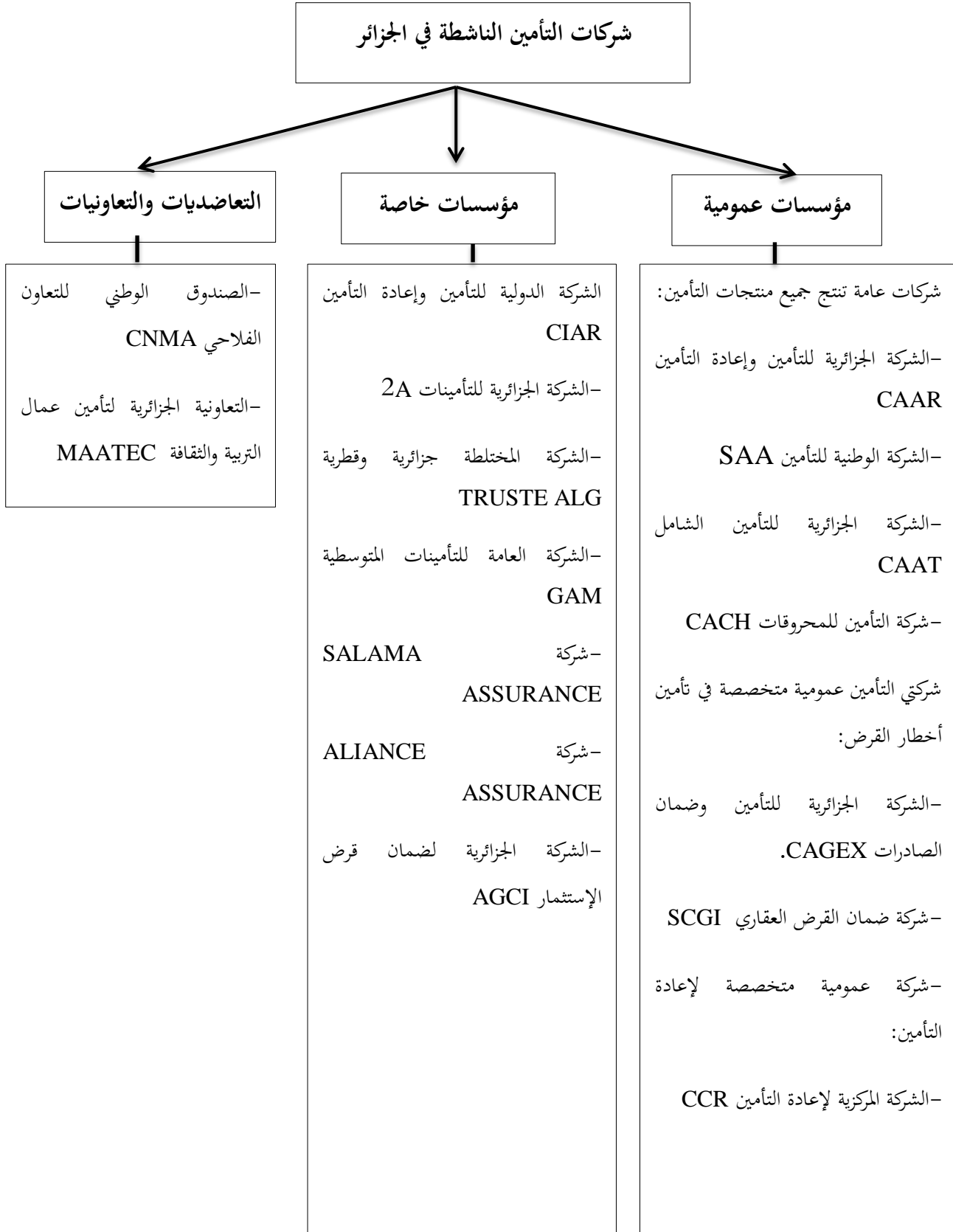
ثانياً: الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسات التأمين في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

¹ - بلقوم فريد، خليفة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص03.

² - هدى بن مجّد (2004-2005): تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص14.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين.

أولا - المؤسسات العمومية:

*شركات التأمين:

● الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR): تأسست هذه الشركة في 08 جوان 1963م، حيث تعتبر أول وأقدم شركة تأمين في الجزائر، كانت مسؤولة عن التنازل القانوني من أجل السماح للدولة السيطرة على سوق التأمين. وفي سنة 1975م تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، كما تنازلت في سنة 1985م عن محفظته في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، وفي إطار إعادة هيكلتها نشاطها، أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار التأمينية الصناعية.

وفي سنة 1989م ومع إلغاء قانون التخصص والانتقال إلى إستقلالية، عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين، الأشخاص)، وعلى غرار كل الشركات أصبحت (CAAR) تمارس كل أنواع التأمين.¹

وحققت (CAAR) رقم أعمال قدره 15,2 مليار دينار جزائري نهاية عام 2018م بارتفاع 0,3% مقارنة بعام 2017م.²

● الشركة الجزائرية للتأمين (Saa): تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 ديسمبر 1963م صور مختلطة جزائرية بنسبة 61% وفي 27 ماي 1966م أمت الشركة في إطار إحتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، وفي 21 ماي 1975م ومع ظهور قانون التخصص إحتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة.³

Saa هي الآن شركة مساهمة وتأمين إلى جانب الشركات الأخرى كل فروع التأمين. ولقد بلغ رأسمالها الإجتماعي في سنة 2004م، 3,8 مليار دج، وهي تتكون من شبكة تجارية كبيرة حوالي 24 وحدة جهوية وأكثر من 300 وكالة وتستخدم أكثر من 5000 موظف، وهي من التأمينات التي شغلها تجد التأمين على السيارات، التأمين على المخاطر التي تتعلق باستغلال الفلاحة، التأمين المتعدد المخاطر والذي يشمل تغطية المخاطر التي تتعرض لها المزارع المغطاة بالبيوت البلاستيكية في الأضرار.

¹ - حدباوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص62.

² - من الموقع www.caar.dz تاريخ الإطلاع: يوم الإثنين 2020/6/29، على الساعة 15:40.

³ - من الموقع www.saa.dz تاريخ الإطلاع: يوم الإثنين 2020/6/29، على الساعة 17:20.

- الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT): أنشأ الشركة في أبريل 1985م، وتفضل إعادة هيكلة قطاع التأمين، تم إنشاء المؤسسة العامة المتخصصة في تأمين النقل (CAAT)، بدأ العمل بها في 1986م، تتميز الإحتكار الدولة لعمليات التأمين و تخصص الشركات وهكذا تمت الموافقة على (CAAT) لممارسة نشاط فرع واحد وهي التأمين على النقل البحري والجوي، حيث أدى النمو والتطور المستدامان إلى وضع (CAAT) تدريجيا كواحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق التأمين الجزائري. وبشكل عام كان مستوى التطور في الإنتاج معتدلا أو حق أعلى من مستوى السوق، مكنت هذه الديناميكيات الشركة من النجاح في نهاية السنة المالية 2003م، لتولي المركز الثاني في سوق التأمين مع حجم مبيعات يزيد عن 6 مليار دينار جزائري.¹
- شركة تأمين المحروقات (Cach): أنشأة سنة 1995م وبدأت نشاطها في 2000م، وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 1,8م دينار جزائري، وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى وتأمين محطات تصفية مياه البحر.²

*شركتي التأمين عمومية متخصصة في تأمين أخطار القرض:

- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CaGex): نشأت في 10 جانفي 1996م بموجب الأمر 06/96 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير واعتمدت في 02 جويلية 1996م حيث تم تحديد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، فحسب هذا الإعتقاد " يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى الشركات ذات الأسهم المسماة الشركة للتأمين و ضمان الصادرات".
- بدأت برأسمال إجتماعي قدره 250 مليون دج، ليصل حاليا إلى 46 مليون دج، وتتمثل مهام الشركة في ضمان تمويل الصادرات وتقديم النصائح والمساعدة المصدر وتزويده بالمعلومات الإقتصادية والقانونية، تستحوذ المؤسسات العمومية على أكبر حصة من الصادرات بنسبة 87% وتشمل الصناعة للمواد الغذائية، معدات البناء والخدمات، أما المصدرين الخواص فيساهمون في إجمالي الصادرات بنسبة 13% فقط و تشمل المواد الغذائية، النسيج والألبسة.³
- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI): وهي مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم، أنشأت في ديسمبر 1997م برأسمال قدره 1مليار دج لمساهمة عدة بنوك إلى جانب شركات التأمين وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول على عقار.

¹ - من الموقع www.caat.dz تاريخ الإطلاع: يوم الأربعاء 2020/7/1، على الساعة 10:11.

² - بن عمروش فائزة (2007-2008): واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، فرع الإدارة الإستراتيجية، جامعة بومرداس، الجزائر، ص98.

³ - مرجع نفسه، ص104.

*مؤسسة عمومية متخصصة لإعادة التأمين (CCR): أنشأ في 1 أكتوبر 1973م، وكان ينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتجلى عليها الشركات الوطنية، فهي تحتفظ بجزء من المخاطر وتعيد تأمين الأجزاء الأخرى لدى شركات أجنبية قادرة على ضمان هذه المخاطر. في 30 أبريل 1985م أصبحت هذه الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وكان غرضها يتمثل في القيام بعمليات إعادة التأمين على إختلاف أشكالها والمشاركة في تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين يرفع قدراتها على الحجز طبقا لمبادئ إعادة التأمين الأساسية وتقنية تحقق التوازن المالي في هذا المجال عن طريق تحقيق عائدات مالية تعويضية تحقق هذا التوازن، وتطوير المبادلات والتعاون الدولي مع مراعاة الإختيارات الأساسية للبلاد.

حيث شهد في 2018م التنازل عن السوق الوطنية زيادة طفيفة قدرها 3,78%، حيث إنتقل من 41008 مليون دج إلى 42559 مليون دج. وبلغت حصة السوق في 70% CCR وهي حيث المبيعات التي حققتها CCR على الصعيد الدولي، فقد سجلت زيادة بنسبة 34,53% في عام 2019م وهذا يعكس جهود التسويق والتسويق التي تبذلها الشركة لتطويرها في هذا السوق مما يعكس رغبتها في تكييف خدماتها بشكل أفضل مع إحتياجات السوق الدولية، أما إجمالي حجم التداول الذي حققه المركز، فقد بلغ 35,655 مليون دج بزيادة 11,16% هذا الإختلاف التصاعدي مدفوعة بكل من القبول الوطني و الدولي.¹

ثانيا-المؤسسات الخاصة:

- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR): اعتمدت في 5 أوت 1998م، لتباشر عمليات التأمين وإعادة التأمين برأس مال خاص جزائري قدر ب 450 مليون دج.
- شركة مختلطة جزائرية وقطرية (Trust Algerian): هي شركة مختلطة ذات رأس مال أغلبية أجنبي، إعتداد سنة 1997م، وتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- الجزائرية للتأمينات (A2): أنشأت بموجب الأمر 07/95 المؤرخ في جانفي 1995م، حيث تم منح الإعتداد لها في 1998م لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين.²

ويبلغ رأسمالها حاليا 2 مليار دج مع أكثر من 480 موظف وشبكة تجارية من 166 وكالة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، تقدم (2A) مجموعة واسعة من منتجات التأمين للشركات الكبيرة PM و PME المهنيين و الأفراد، تلزم شركة التأمين الجزائرية بنظام إدارة الجودة، وهي شركة التأمين الوحيدة في الجزائر الحاصلة على شهادة Iso9001 لأنشطتها التأمينية في جميع الفروع وإعادة التأمين، هي الشهادة التي منحتها QMI SAI GLOBAL CANADA رائدة أمريكا

¹ - من الموقع www.ccr.dz تاريخ الإطلاع: يوم الأربعاء 2020/7/1، على الساعة 14:06.

² - عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الشمالية في شهادة أنظمة الإدارة والتي تم تحديدها في 22 سبتمبر 2016م وفقا للمعيار الدولي ISO9001 الإصدار 2015م هي إعترافا بالتزامنا في التحسين المستمر لنظام إدارة الجودة الذي وضعتة الشركة، والجهود التي بذلها جميع الموظفين لتلبية متطلبات عملائها وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل أفضل.

● **الشركة الإسلامية للتأمينات الجزائرية (SALAMA):** الشركة الإسلامية للتأمين كانت تعرف سابقا باسم الشركة الإسلامية العربية للتأمين "إباك"، هي جزء من مجموعة سلامة الدولية التي تعد لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدأ العمل بها في 1979م بالإمارات العربية المتحدة، حيث أنها مدعومة ب 2 مليار SR رأس مال مدفوع.¹

● **شركة (Alliance Assurance):** هي شركة وطنية تم إنشاؤها في 30 جويلية 2005م، وفي إطار القانون 07/95 بدأ نشاطها سنة 2005م بعد حصولها على الترخيص. وفي عام 2011م تم إدراج الشركة أليانس للتأمين في بورصة الجزائر وأصبحت أول شركة مدرجة في بورصة الجزائر وفي عام 2016م حققت الشركة مبيعات بلغت أكثر من 4,5 مليار دينار جزائري.²

ثالثا-التعاضديات والتعاونيات:

● **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** أنشأ عام 1972م حيث يقوم على مبدأ التعاون والتضامن بين أعضائه المنخرطين ويعمل مع الفلاحين والصيادين، ويمارس كل عمليات التأمين على الأخطار المتعلقة بالفلاحة.³

● **التعاونية الوطنية لعمال التربية والثقافة (MUNATEC):** اعتمدت في 1966م، ويصدر أمر إلغاء إحتكار الدولة لعمليات التأمين 1992م، سمح لهذه التعاقدية أن تؤمن على السيارات والتأمين الشامل للسكن، وصل حجم الصندوق التأسيسي سنة 1998م إلى 71 مليون دج.⁴

المبحث الثاني: مساهمة قطاع التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على أهم التطورات التي طرأت على سوق التأمين في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطور رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر، وكذلك تطور إنتاج قطاع التأمين حسب الشركات العمومية والخاصة والمختلطة، ومساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام.

¹ - من الموقع www.salama.com.sa تاريخ الإطلاع: الخميس 2020/7/2، على الساعة 16:28.

² - من الموقع www.alluance.com.dz تاريخ الإطلاع: الخميس 2020/7/2، على الساعة 18:02.

³ - عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

⁴ - حدباوي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص

المطلب الاول: تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على تطور رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر

أولا: تطور رقم أعمال حسب فروع التأمين خلال الفترة الممتدة (2015-2019):

تم توضيح تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور رقم الأعمال قطاع التأمين حسب الفروع خلال الفترة 2019/2015

2019		2018		2017		2016		2015		السنوات الفروع
النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	
57.2	21591.843171	58.5	20798.880242	54.6	65504	54.7	65200	55.7	66202	تأمين السيارات
35.3	13309.739799	34.4	12246.629568	37.5	45761	36.1	43067	35.3	41949	تأمين الحرائق والمخاطر الأخرى
4.1	1541.648077	3.7	1312.946518	4.8	5926	5.8	6238	4.8	5745	تأمين النقل
1.9	699.559963	1.8	625.359255	2.1	2625	2.8	3376	3.1	3757	تأمين الفلاحة
1.6	598.097483	1.6	566.739901	1.5	1901	1.0	1311	0.9	1149	تأمين القرض
100	37740.888494	100	35550.555483	100	121717	100	119192	100	118802	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المجلس الوطني للتأمينات للفترة 2019/2015 (أنظر الملحق رقم 01).

من خلال الجدول وعلى ضوء التقارير السنوية لمديرية العامة للتأمينات لوزارة المالية الجزائرية والمجلس الوطني للتأمين، نلاحظ أن رقم أعمال سوق التأمين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، كذلك ميل المعطيات يؤول إلى صالح الفرع التقليدي، ألا وهو فرع التأمين على السيارات (وهو إجباري)، إلا أن من الملاحظ أن هذا الفرع شاهد إنخفاض بنسبة 1.5% بين سنتي 2015 و 2016، حيث أنه شهد تذبذب في هذه الفترة بين الإنخفاض والإرتفاع، إلا أنه ارتفع بعد ذلك بنسبة 0.5% بين سنتي 2016 و 2017، يليه فرع تأمين الحريق والمخاطر والذي تميز بتطور طفيفا، لكن يبقى بعيدا مقارنة بنظيره فرع السيارات. ويفسر ذلك وجود زيادة في الأسعار الجارية وحتى الطلب على المنتجات التأمينية من قبل المؤمن لهم، نظرا لظهور أنواع جديدة من الأخطار المغطاة من قبل الشركات وكذا فرض الدولة لبعض

التأمينات الإجبارية. كما نلاحظ من خلال الجدول أن خلال سنتي 2018-2019 ظهرت تطورات جديدة. وفي مايلي يمكن إستنتاج أهم التطورات التي طرأت على كل فرع من فروع سوق التأمين:

- **تأمين السيارات:** يجمع تأمين السيارات 57.2% من إنتاج التأمين ضد الأضرار، ويمثل زيادة بنسبة 3.8% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، مدفوعة بضمانات إلزامية زادت بنسبة 60.7% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، على عكس الضمانات الإختيارية التي تشغل حصة 70.6% من محفظة الفرع التي إنخفضت بنسبة 9.5% بين سنتي 2018 و2019.

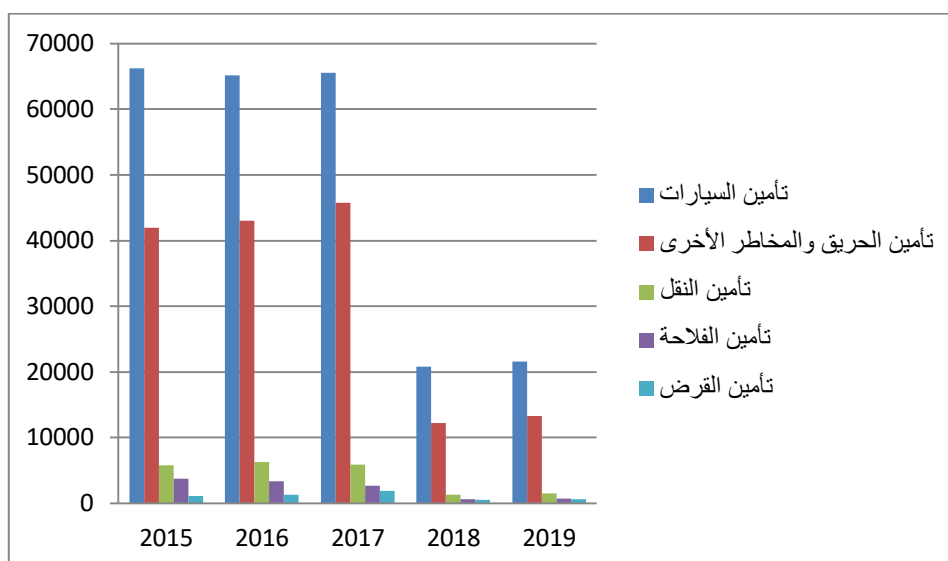
- **تأمين الحرائق والمخاطر الأخرى:** يمثل فرع الحريق والمخاطر الأخرى 35.3% من رقم أعمال التأمين ضد الأضرار، ويسجل رقم أعمال 13.3% مليار/دج سنة 2019، بزيادة قدرها 8.7% مقارنة بسنة 2018. حيث أن هذا الفرع ينقسم إلى 5 فروع، ساهمت هذه الزيادة إلى زيادة كلا من فرعي الحريق والإنفجار والعناصر الطبيعية (+16%)، والتي تمثل حوالي 70% من إنتاج الفرع، يليه فرع الأضرار الأخرى في الممتلكات بحصة 23.5% وإنتاج 3.1 مليار دينار، وبالتالي زيادة طفيفة قدرها 1.6% من التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية يشير أيضا إلى نمو بنسبة 20.3%، وامتلاك حصة 13.9% من محفظة فرع الحرائق والمخاطر الأخرى، حيث ينخفض فرعي الحماية القانونية والمسؤولية المدنية على التوالي 26% و25.7%.

- **تأمين النقل:** سجل تأمين النقل زيادة بنسبة 17.4%، وذلك بسبب النمو الملحوظ على مستوى فرع من فروع النقل وهو فرع النقل الجوي (+1489.6%) وذلك بسبب أبرام عقود تأمين جديدة.

- **تأمين الفلاحة:** حيث بلغ إجمالي فرع الفلاحة سنة 2019 حوالي 700 مليون/دج مقابل 625.4 مليون/دج سنة 2018 بزيادة 11.9%.

- **تأمين القرض:** يمثل تأمين القرض زيادة بنسبة 5.5% مقارنة بسنة 2018 مع الأخذ بعين الإعتبار أهمية المبالغ الإئتمانية الممنوحة من قبل البنوك.

الشكل رقم (3-2): تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري للفترة 2019/2015



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: تطور الإنتاج لتأمين الأضرار وتأمين الأشخاص للفترة 2019/2015

يمكن متابعة تطور الإنتاج لتأمين الأضرار وتأمين الأشخاص للفترة من 2015 إلى 2019 من خلال الجدول التالي:

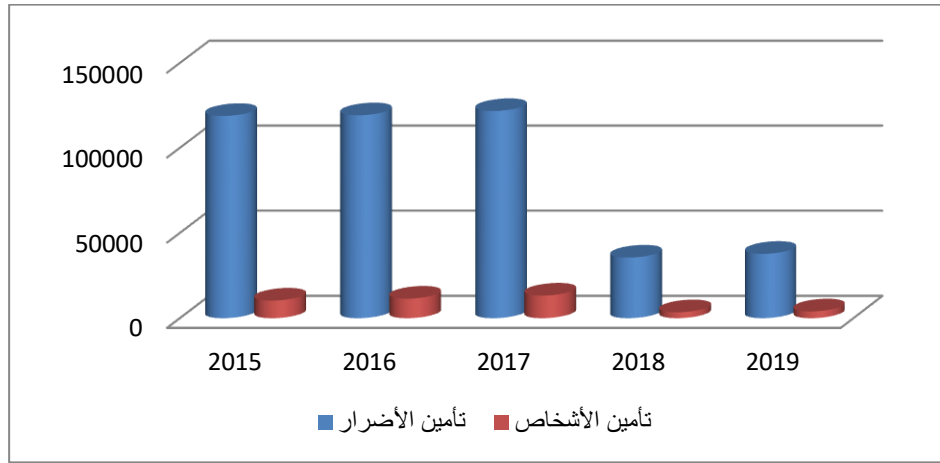
الجدول رقم (3-2): هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

2019		2018		2017		2016		2015		السنوات الفروع
النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	النسبة (%)	المبلغ (مليون/دج)	
88.7	3774088849	89.4	3555055548	87.7	121717	89.3	119192	90.5	118802	تأمين الأضرار
9.3	3970831239	8.7	3454933197	9.6	13253	8.6	11461	7.9	10316	تأمين الأشخاص
98.0	4171171973	98.1	3900548868	97.3	134970	97.8	130653	98.4	129118	السوق المباشر
2.0	855410384	1.9	746921430	2.7	3765	2.2	2884	1.6	2133	القبول الدولي
100	4256713011	100	3975241011	100	138735	100	133537	100	131257	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على تقارير المجلس الوطني للتأمينات للفترة 2017/2015 (أنظر الملحق رقم 1)

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج شركات التأمين في تزايد مستمر عبر السنوات، وما يميز الشكل هو الحصة الأكبر التي تحتلها تأمينات الأضرار مقارنة بتأمينات الأشخاص التي قدرت نسبته سنة 2015 بـ 8% وقابلتها 91% تأمينات الأضرار فهو محتكر، وذلك راجع لغياب الثقافة التأمينية على الحياة بإستثناء الإجباري المقطوع من الرواتب والأجور، ومصدر أقساط التأمين لفرع الأضرار هو السيارات الذي يعتبر إجباري ومع إرتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر. وفي سنة 2019 شهد سوق التأمين، وجميع الأنشطة تطورا إيجابيا بنسبة 7.1% أي إنتاج إضافي قدره 2.80 مليار/دج . حيث أن فرع التأمين على السيارات دائما ما يكون في الصدارة، يليه فرع التأمين على الأشخاص، ففي سنة 2019 سجل فرع التأمين على السيارات نسبة 89% وفرع التأمين على الأشخاص بنسبة 9%، كذلك سجل القبول الدولي زيادة بنسبة 14.5%.

الشكل رقم (3-3): تطور منتج تأمينات الأضرار والأشخاص في الجزائر من 2015 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق.

المطلب الثاني: توزيع إنتاج قطاع التأمين حسب الشركات العمومية والشركات الخاصة والتعاضدية والشركات المختلطة في الجزائر:

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، والخاصة، والتعاضدية، وكذا الشركات المختلطة، حيث تم تحديد الفترة من 2017/2015 وذلك لأن آخر الإحصائيات التي طرأت على تطور إنتاج التأمين في الشركات توقفت في سنة 2017.

الجدول رقم (3-3): تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، والخاصة والمختلطة في الجزائر للفترة (2017/2015)

2017		2016		2015		
الحصة (%)	المبلغ (ألف/دج)	الحصة (%)	المبلغ (ألف/دج)	الحصة (%)	المبلغ (ألف/دج)	
20%	26 527 004	21%	26 877 116	21%	27 398 257	SAA
11%	14 899 472	11%	14 891 230	13%	16 637 256	CAAR
17%	23 107 596	17%	22 615 696	16%	21 160 080	CAAT
10%	13 011 936	10%	12 649 172	10%	12 451 905	CNMA
0%	258 069	0%	496 169	0%	52 664	MAATEC
2%	2 643 620	2%	2 416 503	2%	2 129 811	TRUST
7%	9 143 964	7%	9 155 025	7%	9 078 615	CIAR
3%	3 500 929	3%	3 472 895	3%	3 473 834	2A
1%	814 651	1%	663 508	0%	580 842	CAGEX
1%	929 243	1%	594 175	0%	559 765	SGCI
4%	4 787 354	4%	5 001 305	4%	4 707 407	SALAMA
8%	10 760 742	8%	9 896 641	8%	9 946 188	CACH
3%	3 464 187	3%	3 328 639	3%	3 203 345	GAM
4%	4 802 292	4%	4 564 684	3%	4 425 530	ALLIANCE
2%	2 021 462	1%	1 798 974	1%	1 564 728	CARDIF
2%	2 236 078	1%	1 888 584	1%	1 720 854	SAPS
2%	2 468 672	1%	1 549 640	1%	1 290 396	AXA vie
2%	3 066 394	2%	2 569 424	2%	2 496 377	AXA dom
2%	2 185 666	2%	2 069 301	1%	1 783 970	CAARAMA
1%	1 433 872	1%	1 426 592	1%	1 357 801	MACIRVE
1%	1 870 602	2%	2 191 432	2%	2 131 353	TALA
0%	504 167	0%	506 963	0%	466 842	MUTUALISTE
0%	532 356	0%	29 799	0%	520	AGLIC
100%	134 970 326	100%	130 653 468	100%	129 118 340	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS (أنظر الملحق رقم 2)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات العمومية تحتل المرتبة الأولى في سوق التأمين على غرار شركات التأمين الخاصة التي لاتزال محتكرة في سوق التأمين، من خلال النسب الضئيلة التي تحتلها الشركات. حيث حافظت كل من CIAR، SALAMA، ALLIANCE، GAM على حصتها في السوق الجزائري، فيما تراجع البعض منها من

تطور الإنتاج في مكانة سوق التأمين نظرا للفصل بين الأخطار. ومن الملاحظ أن شركة AGLG هي شركة جديدة للتأمين على الحياة والتأمين الصحي، بدأ نشاطها في فيفري 2015.

المطلب الثالث: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام PIB :

يعاني قطاع التأمين الجزائري تخلفا كبيرا على عكسه قيم المؤشرات الإقتصادية الكلية المستخدمة في تقييم أداء نشاط التأمين في أي بلد، حيث لم يبلغ معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الإختراق) منذ الإصلاحات العميقة التي أتى بها الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، نسبة 1% مقارنة بي 6.7% كمعدل عالمي، أما متوسط الإنفاق السنوي للفرد الجزائري على خدمات التأمين (كثافة التأمين) فلم يتجاوز حاجز 40 دولار مقابل 500 دولار كمعدل عالمي. حيث تكمن أهمية نشاط التأمين في الإقتصاد الوطني لأي بلد من خلال مؤشرين هما:

- **مؤشر الإختراق:** يطلق عليه كذلك معدل الإنتشار أو التغلغل ليعكس مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام.

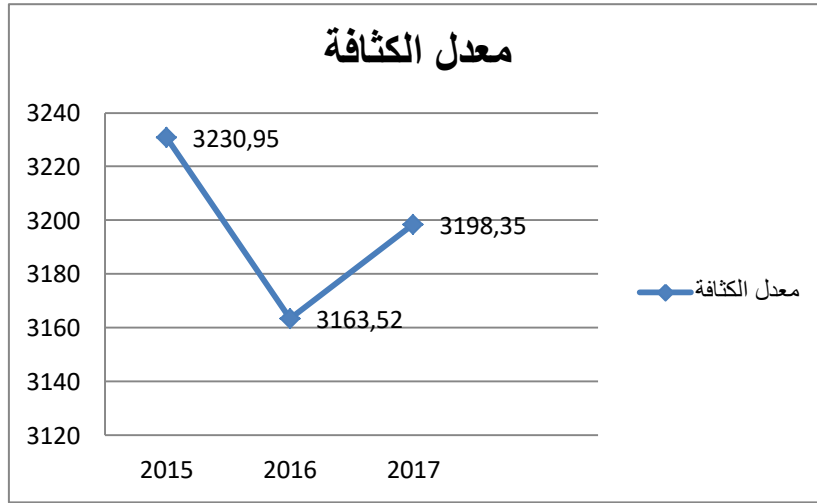
- **مؤشر الكثافة:** يقصد به ما يخصصه الفرد سنويا لينفقه على طلب منتجات التأمين، أي الإنفاق على شراء الحماية التأمينية، ومنه فهي تعبر عن إجمالي الأقساط المتحقق في البلد منسوباً إلى عدد السكان. حيث أن مؤشري الكثافة والإختراق يستعملان كقياس لتقييم الوضعية الإقتصادية الكلية لسوق التأمين، ولقياس هذا الأخير نستخدم مجاميع أقساط التأمين المكتتبة لكل عام كمؤشر لأداء السوق.

الجدول رقم (3-4): يمثل تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2015-2017)

السنوات	2015	2016	2017
رقم الأعمال (بالآلاف/دج)	129118340	130653468	134970326
عدد السكان (بالآلاف / دج)	39963	40836	41721
معدل كثافة التأمين (دج/ للسكن)	3230.95	3163.52	3198.35
معدل الإختراق (%)	0.77	0.75	0.73

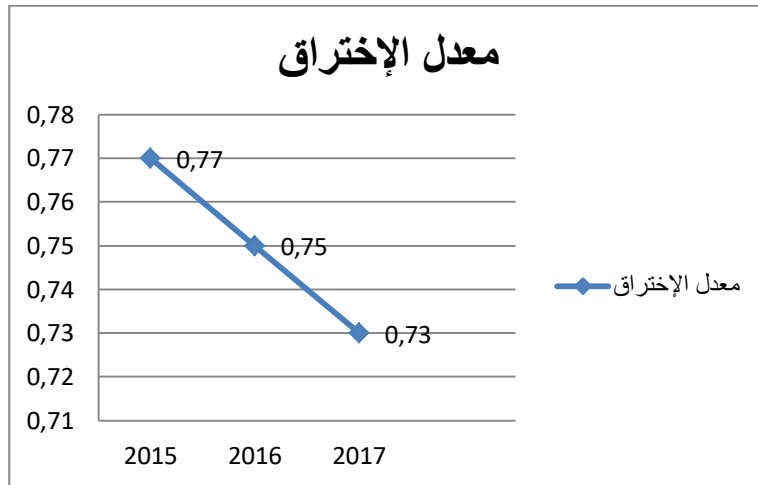
المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على تقارير وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء ONS. (أنظر الملحق رقم 2). ومن الملاحظ من خلال الجدول أن معدل الإختراق شهد تزايد خلال الفترة 2012 إلى 2015 بمعدل من 0.63% إلى 0.77%، ومن تم بدأ بالإخفاض تدريجيا إلى أن يصل إلى 0.73% سنة 2017. كذلك هو الحال بالنسبة لكثافة التأمين شهدت تذبذب في المعدلات بين الإرتفاع والإخفاض، حيث أن في سنة 2012 بلغت نسبة 34.46% إلى أن تصل إلى 39.84% سنة 2014، ومن تم بدأت بالإخفاض إلى أن تصل إلى 28.82% سنة 2017. والسبب في الإخفاض راجع لغياب الثقافة التأمينية وهذا ما أدى إلى ضعف قطاع التأمين في الجزائر.

الشكل رقم (3-4): تطور قطاع التأمين حسب معدل الكثافة خلال الفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق

الشكل رقم (3-5): تطور قطاع التأمين حسب معدل الإختراق خلال الفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

المبحث الثالث: دراسة حالة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa ومعرفة نسبة مساهمتها في

الناتج الداخلي الخام pib

المطلب الأول: تقديم المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa.

يمكن التعرف على المديرية الجهوية للشركة الوطنية saa من خلال ما يلي:

أولا: نشأة وتطور المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa.

ونظرا لأهمية الدراسة الميدانية في موضوعنا كان لزاما علينا التوجه إلى المديرية الجهوية بعنابة، والتي أعطتنا تقديمًا

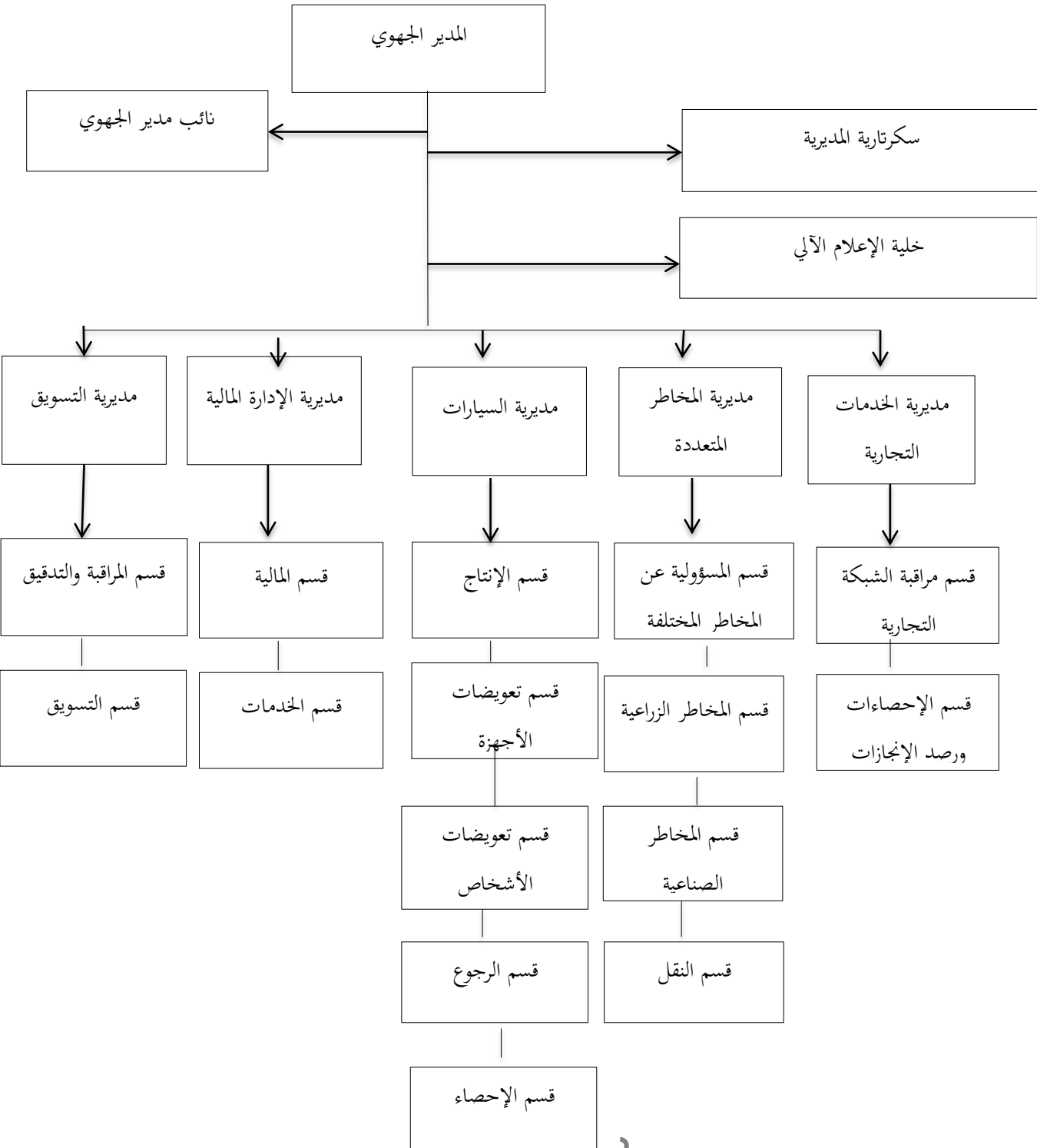
وتعريفًا للمديرية

تأسست المديرية الجهوية Saa بعنابة عام 1985، فهي تابعة لإدارة الشركة الأم Saa، حيث تتولى التنسيق المباشر لنشاط الوكالات التجارية التابعة للشركة عبر الولايات: قالمة، سكيكدة، الطارف، سوق أهراس، عنابة. تقع المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa بعنابة، في 12 شارع مريرية مُجَد، حيث يبلغ رأس مالها حاليا 30 مليار/دينار سنة 2019.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية saa

يتبين الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa بعنابة



المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من معطيات مقر المديرية الجهوية للشركة التأمين saa (أنظر الملحق رقم 3).

المطلب الثاني: أهداف الشركة وأنواع تأمينات الشركة الوطنية للتأمين saa

يمكن التعرف على أهداف الشركة وأنواع تأميناتها من خلال ما يلي:

أولا: أهداف الشركة الوطنية للتأمين saa

يمكن تلخيص أهداف الشركة كما يلي:

- محافظة على مكانتها كرائد في السوق.
- الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص المتعلقة بالمخاطر المختلفة les risques divers.
- التحسين من مستوى الوظيفي للعمال Actualiser les connaissances.
- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة l'image de marque والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الإستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر.
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتمد المؤسسة طرح منتجين جديدين للتأمين على الأشخاص.
- هيكلية موجهة للنشاط.

ثانيا: أنواع تأمينات المديرية الجهوية لشركة الوطنية للتأمين saa

تتمثل أنواع تأمينات الشركة الوطنية للتأمين فيما يلي:¹

*التأمين على الأضرار التي تلحق الممتلكات:

- المرافق الصناعية والتجارية بما في ذلك محتوياتها (الممتلكات الصناعية، المعدات والمواد والسلع).
- الحوادث المهنية.
- مختلف المخاطر السكنية.
- لحوادث الصناعية والتجارية.

¹- la source dans le site: <http://www.saa.dz> on line. le dimanche 19/7/2020، 13:45.

- الكوارث الطبيعية.
- مختلف مخاطر البناء.
- السرقة وأعمال التخريب.
- كسر الزجاج
- أضرار المياه

***التأمين على السيارات:**

- تصادم مع مركبة أخرى سواء تم تحديد هويتها أم لا.
- تصادم مع جسم ثابت أو متحرك.
- الفيضانات.
- تساقط الصخور.

***التأمين على القرض.**

***التأمين على خسائر الإستغلال.**

- خسائر الإستغلال بعد الحريق.
- خسائر الإستغلال بعد تلف الحريق.

***التأمين على المسؤولية المدنية:**

- التأمين على المسؤولية المدنية للإستغلال (عامة).
- التأمين على المسؤولية المدنية لمنتجات الموزعة.
- التأمين على المسؤولية المدنية للبناء والتركيب.
- التأمين على المسؤولية المدنية المهنية.
- التأمين على المسؤولية المدنية العشرية.

***التأمين على النقل.**

***التأمين على الفلاحة.**

*التأمين على الأشخاص.

المطلب الثالث: أهم التطورات الحاصلة في رقم أعمال المديرية الجهوية لشركة التأمين saa للفترة (2015-2019):

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على أهم التطورات الحاصلة في المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa

أولا: تطور الإنتاج لتأمين الأضرار وتأمين الأشخاص في الشركة الوطنية للتأمين saa للفترة (2015-2019):

يمكن معرفة تطورات رقم أعمال كل من فرعي تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور رقم أعمال كل من فرع تأمين الأضرار وفرع تأمين الأشخاص في الشركة الوطنية للتأمين

saa خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الفروع
1826730457	1782821687	1695560363	1707064993	1864400480	تأمين الأضرار (دج)
57535	43268	83575	1521996	-	تأمين الأشخاص (دج)
1826787992	1782864955	1695643938	1708586989	1864400480	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق الشركة (أنظر الملحق رقم 4)

من جدول أعلاه الذي يبين تطور رقم أعمال المديرية الجهوية saa عنابة خلال الفترة 2015-2019، حيث يوضح الجدول أن الحصة الأكبر تحتلها تأمينات الأضرار بنسبة 100% لسنة 2015، فهو يعتبر محتكر مقارنة بتأمينات الأشخاص، والسبب راجع لغياب الثقافة التأمينية على الحياة، بإستثناء الإجباري المقطع من الرواتب والأجور، ومصدر أقساط التأمين لفرع الأضرار هو السيارات التي يعتبر إجباري ومع إرتفاع قياسي لحظيرة السيارات.

ثانيا: مساهمة الشركة الوطنية للتأمين في الناتج الداخلي الخام pib

تبيين مساهمة الشركة الوطنية للتأمين saa من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-6): نسبة مساهمة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بعنابة في الناتج الداخلي الخام pib

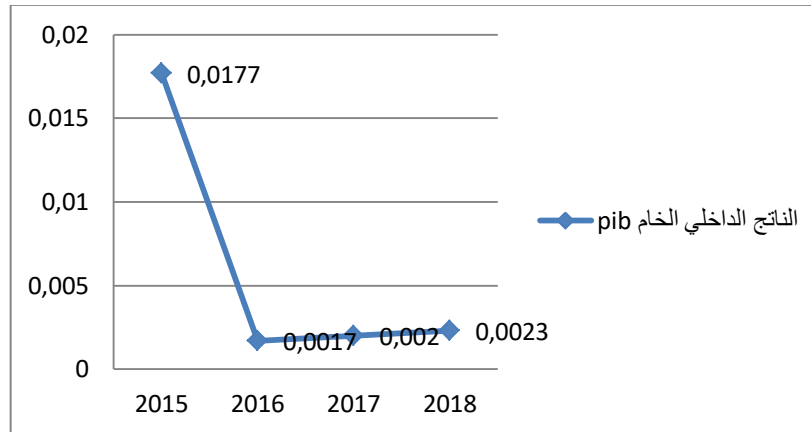
السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال للشركة (دج)	294669430	3484673327	4414501060	5571314061
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	16591,9	200272,35	215026,56	241584,13
نسبة مساهمة الشركة في الناتج الداخلي الخام PIB (%)	0,0177%	0,0017%	0,0020%	0,0023%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق الشركة الوطنية للتأمين saa والتقارير المالية للديوان الوطني للإحصاء وموقع الجريدة الرسمية www.eldjazaironline.net تاريخ الإطلاع: 2020/7/21 الساعة 13:40 (أنظر الملحق رقم 5).

التعليق:

نلاحظ أن نسبة مساهمة شركة saa في الناتج الداخلي الخام غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر حيث أنه في سنة 2015 كانت النسبة 0,0177% فهي تعتبر مرتفعة بالنسبة للسنوات الأخرى، أما بالنسبة لسنة 2016 انخفضت إلى 0,0017% وفي سنة 2017 إرتفعت النسبة إلى 0,0020% وفي سنة 2018 استمرت في إرتفاع طفيف فوصلت النسبة إلى 0,0023%، ومنه نقول أن الشركة الوطنية للتأمينات saa تساهم في الناتج الداخلي الخام pib في الجزائر بنسب ضئيلة جدا في كل سنة، وذلك راجع إلى تغير رقم أعمال الشركة والناتج الداخلي الخام للبلد في كل سنة، والسبب الرئيسي هو غياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد في الجزائر.

الشكل رقم (3-7): نسبة مساهمة المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين saa في الناتج الداخلي الخام pib

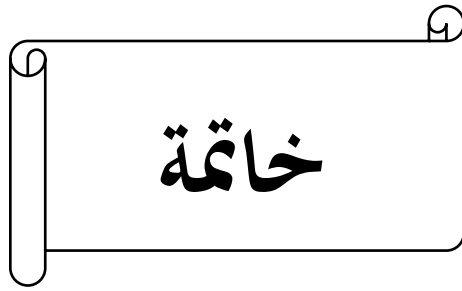


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير نستنتج أن قطاع التأمين في الجزائر مر لتحويلات كبيرة منذ فترة ما بعد الإستقلال إلى يومنا هذا. ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها. حيث أن من الملاحظ أن الدخل يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر، إلا أنه شهد تذبذب خلال الأواني الأخيرة نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وإنخفاض مستوى الإستثمار كذلك غياب الثقافة التأمينية لدى المجتمع الجزائري.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المديرية الجهوية لشركة التأمين بعنابة تم إستنتاج مدى قدرة الشركة على الإلتزام لما عليها لحد ما، ومعرفة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015-2019، كما توصلنا أيضا إلى أن الشركة الوطنية للتأمين تحقق رقم أعمال أفضل في كل سنة.



لقد استهدفت الدراسة المتمثلة في " دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد " الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه، والإجابة عليه من خلال الدراسة التطبيقية على الإقتصاد الجزائري، وذلك بالإسقاط على إحدى أهم المؤسسات المالية غير مصرفية في الجزائر وهي الشركة الوطنية للتأمينات saa.

حيث أن المؤسسات المالية تنقسم إلى نوعين مؤسسات مالية مصرفية تؤدي بدورها مهمات وأنشطة متنوعة تتراد يوم بعد يوم لخدمة الإقتصاد، ومؤسسات مالية غير مصرفية كذلك لها دور هام في تمويل الإقتصاد ودفع عجلة التنمية الإقتصادية.

وتعتبر شركات التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها إقتصاديات الدول المتقدمة، بإعتبارها نوع مهم من أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية. حيث تلعب شركات التأمين دورا أساسيا في الإقتصاد الحديثة لما تقوم به من دور مزدوج فهي تقوم من جهة بحماية الأفراد ومن جهة أخرى بتمويل الإقتصاد وترقية الإستثمار من خلال الأموال المجمعة لديها.

والجزائر كغيرها من الدول مرت بعدة تحولات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا حول قطاع التأمين الذي يلعب دور مهم في تمويل الإقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يؤديها، لكن لا يزال يشكل عائقا وذلك من خلال فترة الدراسة التي تبين فيها ضعف قطاع التأمين الوطني فمساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام لم تصل إلى 1% طيلة فترة الدراسة.

التحقق من صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يكمن الفرق بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية كون أن الأولى تقدم خدمات آنية كتقديم القروض وتقبل الودائع، والثانية تقدم خدمات آجلة لا يمكن الإستفادة منها إلا بمرور الوقت، تم التحقق من صحتها لأن نشاط المؤسسات المالية المصرفية يقتضي بالضرورة تقديم الخدمة بعد تحصيل الأموال اللازمة لذلك، على عكس نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية التي تبدأ بتحصيل الأقساط ثم تقديم خدمة التأمين بعد ذلك في شكل تعويضات.

- **الفرضية الثانية:** تساهم مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري بنسبة قليلة، نظرا لغياب الثقافة التأمينية، محققة لأن نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 كانت 0.77% ثم بدأت في الإنخفاض حيث في سنة 2017 سجلت نسبة 0.73% وهي تعتبر نسب ضئيلة، وهذا ما يشكل عائق نوعا ما في تمويل الإقتصاد الوطني.

- **الفرضية الثالثة:** تطور سوق التأمين في الجزائر مرهون بالجانب القانوني وليس بالوضع الإقتصادي، تم التحقق من صحتها لأن خلال ملاحظة نسبة مساهمة فروع مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد، نجد أن فرع التأمين على السيارات محتكر بالدرجة الأولى، والدليل أن التأمين على السيارات هو إقتطاع إجباري مقارنة بالفروع الأخرى كالتأمين على الحياة الذي يعتبر إختياري.
- **الفرضية الرابعة:** تحتل الشركة الوطنية للتأمين مركزا مهما في الإقتصاد الوطني، من خلال دورها الفعال في تمويل الإقتصاد، غير محققة لأن مساهمتها ضئيلة جدا، والمشكل الرئيسي هو الثقة غير المتبادلة بين شركات التأمين والأفراد، حيث أن الزبون أو المتعامل مع شركات التأمين عموما لا يذهب إلى شركة التأمين إلا إذا كان مجبرا على ذلك، والدليل أن التأمين على السيارات هو إجباري السبب الذي يجعله في المرتبة الأولى بنسبة 99% سنة 2019، مقارنة مع التأمين على الحياة الذي هو إختياري بنسبة 1% سنة 2019.

النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- أن المؤسسات المالية غير المصرفية تعتبر جزءا من النظام المالي، حيث لها أهمية كبيرة في تحويل الأموال من أماكن الفائض المالي إلى أماكن العجز فهي تساهم في النشاط الإقتصادي لأي بلد.
- عد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم ويواكب مجمل الأنشطة الإقتصادية الأخرى، ويساهم أيضا في دعمها والمحافظة على إستقرارها.
- تقوم شركات التأمين بمختلف العمليات التأمينية وإبرام مختلف العقود المتعلقة بها مع المؤمن لها من أجل تغطية مختلف الأخطار.
- يعاني قطاع التأمين الجزائري من غياب الثقافة التأمينية، مما يشكل عائقا في سبيل بناء عملياته على أساس إقتصادية وتنافسي، حيث لا يعد ناميا بالدرجة الكافية، فهو لا يؤدي دوره في الإقتصاد الوطني على الوجه المطلوب وذلك بالنظر إلى رقم أعماله الكبير.

التوصيات:

- في ظل التطورات الحاصلة ومع إفتتاح سوق التأمين وقوة المنافسة تبقى شركات التأمين الجزائرية تشهد جملة من النقائص التي تجعلها لا تساهم بشكل كبير في تمويل الإقتصاد.
- وعليه يمكن إدراج جملة من التوصيات هي:

❖ يجب الأخذ بضرورة تنويع المؤسسات المالية غير المصرفية في الجزائر وعدم حصرها في شركات التأمين فقط.

- ❖ لتحسين أداء شركات التأمين في الجزائر يجب على الشركات الزيادة من الحملات الإعلانية والإعلامية لتوضيح مدى أهمية أنواع التأمين في الحياة الإجتماعية، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع بأهمية التأمين ومدى الفوائد التي تعود عليهم من خلاله.
- ❖ زيادة تنوع الإستثمارات لشركات التأمين في مختلف المجالات ومنه العمل على تحسين أداء مستوى هذه الشركات وزيادة مساهمتها في الإقتصاد الوطني.
- ❖ إعادة بناء الثقة بين المؤمن لهم والشركة وذلك من خلال المحافظة على الحقوق والمصلحة العامة من قبل الشركة والرفع من مستوى الخدمات المقدمة، إضافة إلى تغطية كافة التعويضات وبالتالي التسديد الفوري للمؤمن، وذلك لعدم جعل المؤمن مضطرا للقضاء، لأن التأمين يصب في الإنتاج الوطني، فيتوجب الإهتمام بمصلحة الفرد بدلا من الشركة فقط.

آفاق الدراسة:

يعد موضوع دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الإقتصاد من المواضيع التي أسيل عليها الخبر، وهذا مرتبط بعدة جهات نظر، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمؤسسات المالية غير المصرفية ومنها شركات التأمين، فإن الأمر يصبح خصبا للدراسة ، خاصة بالنسبة لجوانب القصور في الدراسات السابقة ودراستنا هذه، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تصلح مجالا للدراسة ومن أهمها:

1. أسباب إنخفاض مساهمة قطاع التأمين في سوق الأوراق المالية.
2. تحليل العوامل المؤثرة على إستثمارات المؤسسات المالية غير المصرفية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أسامة عزمي، شقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2007).
- إلهام وحيد دحام: فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر (2013)
- خالد وهيب الراوي: كتاب الإستثمار (مفاهيم، تحليل، إستراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (1999)
- دريد كمال آل شيب: إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (2012)
- سمر كوكب الجميل: التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (2011)
- سمر كوكب الجميل: إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، شركة دار الأكاديميات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2016)
- شقيري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظاهر الراميني: المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (2009).
- عبد الغفار خنفي، رسمية قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، شارع زكريا، غنيم الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر (2018).
- عبد النبي مُجَّد: إعادة إبتكار المؤسسات للوصول للتميز، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الوحدة العربية جمهورية مصر (2019).
- عبد الغفار علي خنفي، السيدة عبد الفتاح إسماعيل: الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر (2010).
- عبد الله حسن مسلم: إدارة التأمين والمخاطر، دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2015).
- علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، مُجَّد فائز حسن: إدارة المؤسسات المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، شارع الملك حسين، عمان (2013).
- كمال محمود جيران: التأمين وإدارة المخاطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2015).
- مُجَّد الفاتح محمود المغربي: التمويل والإستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2016).
- مُجَّد عبد الفتاح الصبري: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (2014).

- مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد: سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثر للنشر والتوزيع، مصر (2017).
- مُجَّد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية، (النظرية- التطبيق- التطور)، دار الناشر المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، بنك الفيصل الإسلامي المصري، مصر (2012).
- مُجَّد صالح الحناوي، نihal فريد، جلال إبراهيم العبد: أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر (2004).
- مُجَّد ضيف الله القطابري: دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، المؤهل للنشر والتوزيع، اليمن (2011).
- وسيم مُجَّد الحداد، شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، صالح الطاهر الزرقان: الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (2012).

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية.

- أحمد نصير، يونس زين، نذير غانية: صناديق السيادة وآلية حديثة لتمويل التنمية المستدامة "الصندوق الترويجي نموذجاً"، مجلة إنهاء الإقتصاد والتجارة، جامعة حمه لحضر، الوادي، الجزائر (2018).
- أكبر عمر محي الدين الجباري: التمويل الدولي د.ط، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك (2009).
- بشير علوان حمد: دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الإقتصادي في ظل أزمات الإقتصاد المعولم، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق (2016).
- عمار عبد الهادي شلال: التمويل الدولي والعمليات الإقراضية للصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي للفترة (1974- 2009)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية الإدارية، العراق (2011).
- مصعب بالي، مسعود صديقي: مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الوطني، المجلة الوطنية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة حمه لحضر، الوادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر (2006).
- ميادة رشيد كامل: الإستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الإقتصادية في العراق، مجلة الإقتصادي الخليجي، كلية التقنية الإدارية، جامعة التقنية الجنوبية، البصرة، العراق (2016).

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.

- أسماء حدباوي: الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر (2011- 2012).

- آسيا محجوب: البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلعة، الجزائر(2010- 2011).
- إيمان العالي: البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة (2006-2007).
- بلال ملاخسو: أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2010)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر (2015- 2016).
- خضير خنفري: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3(2008-2009).
- راضية سالم: دور المؤسسات المالية الدائنة هيكلية في تطوير السوق المالي الإقتصاديات النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة (2015-2016).
- زين الدين بن قلبية: أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر (2015-2016).
- سعاد لفتاحة: إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملائمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر (2011-2012).
- سليمة طبائية: دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر (2013- 2014).
- سليمان عبد الكريم: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبوظبي، مذكرة ماجستير، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مُجد لخضر، بسكرة، الجزائر (2013-2014).
- عثمان علام: تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2013-2014).
- عبد الرحمان بن عزوز: دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر (2011-2012).
- فائزة بن عمروش: واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، فرع الإدارة الإستراتيجية، جامعة بومرداس، الجزائر (2007-2008).

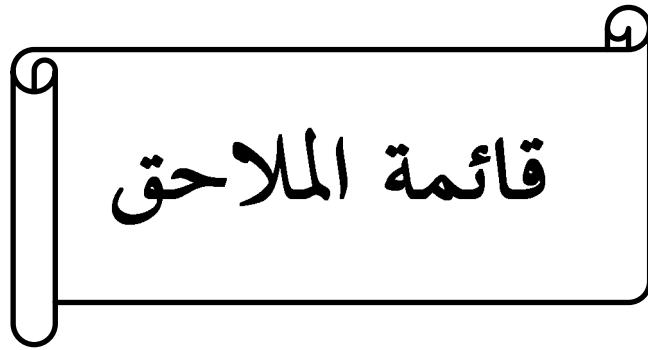
- فاطمة سلطاني: دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر (2016-2017).
- فضيلة زواوي: تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر (2008-2009).
- كريمة شيوخ: إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر (2009-2010).
- مصطفى بناي: واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية (2005-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2013-2014).
- مصعب بالي: مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية استخدام نموذج ARDL)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (2018).
- نفيسة ناصري: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر (2013-2014).
- نور الهدى لعميد: واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الإنفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر (2009-2010).
- هشام دباح: المفاضلة بين التمويل المباشر والتمويل غير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر (2011-2012).
- هدى بن محمد: تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر (2004-2005).

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- بلقوم فريد، خليفة الحاج: تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر 50 سنة من الإستقلال، دراسة مقارنة مع الدول الشقيقة تونس والمغرب، ملتقى دولي الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطور تجارب الدول، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

خامساً: مواقع الأنترنت الرسمية.

- www.caar.dz
- www.saa.dz
- www.ccr.dz
- www.salama.com.sa
- www.aluance.com.dz
- www.saa.dzonline
- www.eldjazaironline.net



قائمة الملاحق

1. PRODUCTION DU SECTEUR DES ASSURANCES

En millions de DA	Chiffre d'affaires			Structure du marché			Evolution	
	2015	2016	2017*	2015	2016	2017	2016/2015	2017/2016
Assurances de dommages	118 802	119 192	121 717	90,5%	89,3%	87,7%	0,3%	2,1%
Assurances de personnes	10 316	11 461	13 253	7,9%	8,6%	9,6%	11,1%	15,6%
Marché Direct	129 118	130 653	134 970	98,4%	97,8%	97,3%	1,2%	3,3%
Acceptations internationales	2 133	2 884	3 765	1,6%	2,2%	2,7%	35,2%	30,5%
Total	131 251	133 537	138 735	100%	100%	100%	1,7%	3,9%

*Données provisoires

1.1 REPARTITION DU CHIFFRE D'AFFAIRES PAR TYPE D'ACTIVITE

⇒ STRUCTURE DES ASSURANCES DE DOMMAGES PAR BRANCHE

En millions DA	Chiffre d'affaires			Evolution	
	2015	2016	2017	2015/2016	2016/2017
Branches					
Automobile	66 202	65 200	65 504	-1,5%	0,5%
IRD	41 949	43 067	45 761	2,7%	6,3%
Transport	5 745	6 238	5 926	8,6%	-5,0%
Agricole	3 757	3 376	2 625	-10,1%	-22,2%
Crédit	1 149	1 311	1 901	14,1%	45,0%
Total	118 802	119 192	121 717	0,3%	2,1%

NOTE DE CONJONCTURE DU MARCHÉ DES ASSURANCES

Premier Trimestre 2019

Important : Les données affichées, ci-après, sont provisoires et leur actualisation interviendra ultérieurement.

Certaines données de deux sociétés, des 23 sociétés en activité, ont été estimées.

I. DONNEES GLOBALES

1. Production au 31/03/2019

Au terme du premier trimestre 2019, le marché des assurances, toutes activités confondues, marque une évolution positive de 7,1%, soit une production additionnelle de 2,8 milliards de DA.

Avec un montant de 855,4 millions de DA, les acceptations internationales progressent de 14,5%.

Tab.1 : Production du secteur des assurances au 31/03/2019

EN DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Evolution	
	31/03/2019	31/03/2018	2019	2018	en %	En valeur
Assurances de Dommages	37 740 888 495	35 550 555 484	88,7%	89,4%	6,2%	2 190 333 012
Assurances de Personnes	3 970 831 239	3 454 933 197	9,3%	8,7%	14,9%	515 898 042
Marché direct	41 711 719 734	39 005 488 680	98,0%	98,1%	6,9%	2 706 231 054
Acceptations internationales	855 410 384	746 921 430	2,0%	1,9%	14,5%	108 488 954
Total	42 567 130 118	39 752 410 110	100%	100%	7,1%	2 814 720 008

2. Etat des sinistres au 31/03/2019

Les indemnités versées par l'ensemble des sociétés d'assurances, au titre du premier trimestre 2019, totalisent un montant de 21,5 milliards de DA, enregistrant, ainsi, une hausse de 14,8% comparativement à la même période de l'exercice 2018.

Les sinistres à payer s'élèvent à 75,8 milliards de DA, au 31/03/2019, contre 79,5 milliards de DA au 31/03/2018, soit un repli de 4,6%.

La cadence de règlement des sinistres atteint, au 31/03/2019, un taux de 22,1%.

II. ASSURANCES DE DOMMAGES

1. Production des assurances de dommages au 31/03/2019

Les assurances de dommages dominent, toujours, le marché des assurances, avec une part de 88,7%, réalisant, ainsi, un chiffre d'affaires de 37,7 milliards de DA, soit un accroissement de 6,2% par rapport au 31/03/2018.

ANALYSE PAR BRANCHE

✓ « Automobile » : progression de 3,8%

L'assurance « Automobile » recueille 57,2% de la production des assurances de dommages et marque une hausse de 3,8%, tirée par les garanties obligatoires qui évoluent de 60,7% par rapport au 31/03/2018, contrairement aux garanties facultatives, qui occupent une part de 70,6% du portefeuille de la branche, fléchissant de 9,5%.

✓ « IRD » : augmentation de 8,7%

La branche Incendie et Risques Divers « IRD » représente 35,3% de l'activité des assurances de dommages et enregistre un chiffre d'affaires de 13,3 milliards de DA, en évolution de 8,7%.

Cette progression est due à la hausse de la sous-branche « Incendie, Explosion et Elément Naturels » (+16%) et qui représente près de 70% de la production de la branche, suivie par la sous-branche « Autres dommages aux biens » avec 23,5% de part et une production de 3,1 milliards de DA, marquant, ainsi, une légère évolution de 1,6%.

Les assurances contre les effets des Catastrophes Naturelles « Cat-Nat » marquent, également, une progression de 20,3% et détiennent une part de 13,9% du portefeuille de la branche « IRD ».

Les sous-branches « Protection juridique » et « Responsabilités civiles » diminuent, respectivement, de 26% et 25,7%.

✓ « Transport » : croissance de 17,4%

L'assurance « Transport » enregistre une hausse de 17,4%, suite à l'importante croissance constatée au niveau de la sous-branche « Transport aérien » (+1489,6%), générée par le « Corps aérien », en raison de la souscription de nouveaux contrats d'assurances couvrant les hélicoptères de la Protection Civile.

✓ « Agricole » : hausse de 11,9%

La branche « Agricole » totalise, au 31/03/2019, près de 700 millions de DA, contre 625,4 millions de DA, au 31/03/2018, soit 11,9% d'augmentation. La sous-branche « Production végétale », dont la part est de 37%, évolue de 48,1%.

Pareillement, la sous-branche « production animale » progresse de 4,6%, tirée, principalement, par la hausse de la « Multirisque bovine » (+38,6%) et la « Multirisque caprine » (+184%), en raison de l'apparition de maladies à grande échelle (peste des petits ruminants, notamment) qui ont contraint les éleveurs à s'assurer. S'ajoute à cela la politique empruntée par la société leader du marché national des assurances, relativement à l'amélioration de la prestation de service, à travers la réduction des délais de règlement des sinistres, qui a encouragé l'adhésion à l'assurance « Agricole ».

Toutes les autres sous-branches progressent, excepté la sous-branche « RC Agriculteur » qui régresse de 38,1%.

✓ « **Crédit** » : accroissement de 5,5%

L'assurance « Crédit » marque une hausse de 5,5% par rapport à la même période de 2018, générée, essentiellement, par la sous-branche « Crédit immobilier » qui croît de 15%, compte tenu de l'importance des montants de crédits accordés par certaines banques.

Tab.3 : Production des assurances de dommages au 31/03/2019

EN DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Evolution	
	31/03/2019	31/03/2018	2019	2018	En %	En valeur
Assurance Automobile	21 591 843 171	20 798 880 242	57,2%	58,5%	3,8%	792 962 930
Risques obligatoires	6 341 629 990	3 946 769 006	16,8%	11,1%	60,7%	2 394 860 984
Risques non obligatoires	15 250 213 181	16 852 111 235	40,4%	47,4%	-9,5%	-1 601 898 054
IRD	13 309 739 799	12 246 629 568	35,3%	34,4%	8,7%	1 063 110 231
Incendie, explosions et éléments Naturels	9 258 998 257	7 978 850 763	24,5%	22,4%	16,0%	1 280 147 495
Autres dommages aux biens	3 134 174 613	3 083 614 114	8,3%	8,7%	1,6%	50 560 499
Responsabilités civiles	828 935 117	1 116 209 405	2,2%	3,1%	-25,7%	-287 274 287
Pertes pécuniaires diverses	87 313 305	67 525 062	0,2%	0,2%	29,3%	19 788 243
Protection juridique	318 507	430 225	0,0%	0,0%	-26,0%	-111 718
Assurances agricoles	699 559 963	625 359 255	1,9%	1,8%	11,9%	74 200 708
Incendie & multirisques agricoles	28 160 272	26 567 260	0,1%	0,1%	6,0%	1 593 012
Production végétale	258 763 574	174 706 940	0,7%	0,5%	48,1%	84 056 634
Production animale	178 774 422	170 918 049	0,5%	0,5%	4,6%	7 856 373
Responsabilité civile agriculteur	66 230 714	107 023 250	0,2%	0,3%	-38,1%	-40 792 536
Multirisques engins & matériel agricole	153 339 215	145 563 073	0,4%	0,4%	5,3%	7 776 142
Autres dommages agricoles	14 291 766	580 683	0,0%	0,0%	2361,2%	13 711 083
Assurance transport	1 541 648 077	1 312 946 518	4,1%	3,7%	17,4%	228 701 559
Transport terrestre	429 251 963	442 749 339	1,1%	1,2%	-3,0%	-13 497 376
Transport ferroviaire	429 833	598 500	0,0%	0,0%	-28,2%	-168 667
Transport aérien	266 713 900	16 778 371	0,7%	0,0%	1489,6%	249 935 530
Transport maritime	845 252 381	852 820 309	2,2%	2,4%	-0,9%	-7 567 928
Assurance Crédit	598 097 483	566 739 901	1,6%	1,6%	5,5%	31 357 583
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	240 316 380	231 540 394	0,6%	0,7%	3,8%	8 775 986
Crédit à l'exportation	44 731 659	50 522 144	0,1%	0,1%	-11,5%	-5 790 485
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	16 675 786	26 984 394	0,0%	0,1%	-38,2%	-10 308 608
Crédit hypothécaire (Crédit immobilier)	296 373 658	257 692 969	0,8%	0,7%	15,0%	38 680 689
Crédit agricole	0	0	0,0%	0,0%	0,0%	0
Total	37 740 888 494	35 550 555 483	100%	100%	6,2%	2 190 333 011

64

Parts de marché des entreprises d'assurances de 2015 à 2017

Unité: Millier de DA

	2015		2016		2017*	
	en valeur	%	en valeur	%	en valeur	%
SAA	27 398 257	21,2	26 877 116 ¹	20,6 ¹	26 527 004	19,7
CAAR	16 637 256 ¹	12,9 ¹	14 891 230 ¹	11,4 ¹	14 899 472	11,0
CAAT	21 160 080	16,4	22 615 696	17,3 ¹	23 107 596	17,1
CNMA	12 451 905 ¹	9,6 ¹	12 649 172 ¹	9,7 ¹	13 011 936	9,6
MAATEC	52 664 ¹	0,4	496 169 ¹	0,4	258 069	0,2
TRUST	2 129 811 ¹	1,6	2 416 503 ¹	1,8	2 643 620	2,0
CIAR	9 078 615 ¹	7,0	9 155 025	7,0	9 143 964	6,8
2a	3 473 834 ¹	2,7 ¹	3 472 895 ¹	2,7	3 500 929	2,6
CAGEX	580 842	0,4 ¹	663 508	0,5	814 651	0,6
SGCI	559 765 ¹	0,4 ¹	594 175 ¹	0,5	929 243	0,7
SALAMA ⁽¹⁾	4 707 407	3,6	5 001 305	3,8	4 787 354	3,5
CASH	9 946 188	7,7	9 896 641 ¹	7,6 ¹	10 760 742	8,0
GAM	3 203 345 ¹	2,5 ¹	3 328 639 ¹	2,5	3 464 187	2,6
ALLIANCE	4 425 530 ¹	3,4	4 564 684	3,5	4 802 292	3,6
CARDIF	1 564 728	1,2	1 798 974	1,4	2 021 462	1,5
SAPS ²	1 720 854 ¹	1,3 ¹	1 888 584 ¹	1,4	2 236 078	1,7
AXA VIE ³	1 290 396 ¹	1,0	1 549 640	1,2	2 468 672	1,8
AXA DOM ³	2 496 377 ¹	1,9 ¹	2 569 424	2,0	3 066 394	2,3
CAARAMA ²	1 783 970 ¹	1,4	2 069 301 ¹	1,6	2 185 666	1,6
MACIRVIE ²	1 357 801 ¹	1,1	1 426 592 ¹	1,1	1 433 872	1,1
TALA ²	2 131 353	1,7	2 191 432 ¹	1,7	1 870 602	1,4
MUTUALISTE ⁴	466 842	0,4	506 963 ¹	0,4	504 167	0,4
AGLIC ⁵	520 ¹	0,0 ¹	29 799 ¹	0,0 ¹	532 356	0,4
Total marché local	129 118 340¹	100	130 653 468¹	100	134 970 326	100

NB/: Les totaux peuvent diverger aux arrondis près. * Année 2017: Données provisoires.

(1) NB/: depuis Juillet 2006 la société AL BARAKA OUA AL AMANE devient: SALAMA ASSURANCES ALGERIE et par abréviation SALAMA ² MACIRVIE, TALA, CAARAMA et SAPS sont des nouvelles compagnies spécialisées en assurance de personnes et opérationnelles depuis Juillet 2011. / ³ AXA VIE & AXA DOM opérationnelles depuis décembre 2011 et spécialisées respectivement en assurance de personnes et de biens. ⁴ MUTUALISTE opérationnelle depuis février 2012 et spécialisée en assurance de personnes. / ⁵ AGLIC nouvelle société d'assurance de personnes depuis février 2015.

Densité de l'Assurance

	2015	2016	2017
Chiffres d'affaires* (en millier de DA)	129 118 340 ¹	130 653 468 ¹	134 970 326
Population (en millier)**	39 963	40 836	41 721
Densité (Dinar/Habitant)**	3 230,95 ¹	3 163,52 ¹	3 198,35
Densité (Dollar/Habitant)**	32,19 ¹	28,90 ¹	28,82
Taux de pénétration (en %)	0,77	0,75 ¹	0,73

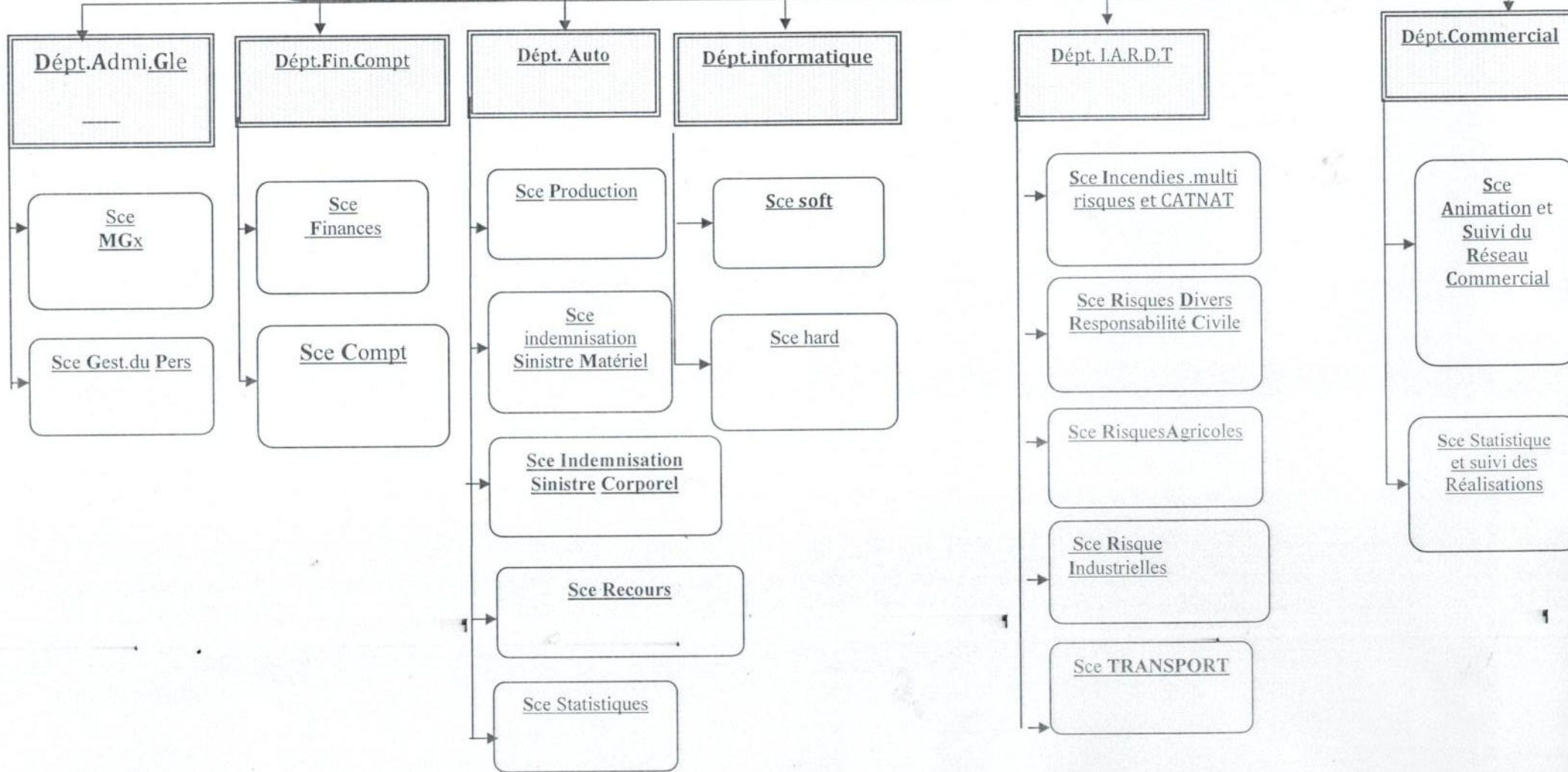
* Hors acceptations internationales / ** Source: O.N.S.

¹ Chiffres révisés par rapport à l'édition précédente.

Source: Conseil National des Assurances.

Directeur Régional
Adjoint
Vacant

Service Contentieux Général



COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)
Période du 01/01/2015 AU 31/12/2015 Total général

N° Compte	DESIGNATIONS DES COMPTES	Note	Opérations Brutes Exercice 2015	Cessions et Retrocessions Exercice 2015	Opérations Nettes Exercice 2015	Opérations Nettes Exercice 2014
700	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Dommages"		1 864 400 480,32		1 864 400 480,32	1 680 372 466,01
7080	Primes cédées en coassurance "Assurance de Dommages"				-	
7090	Primes cédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
702	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Personnes"		-		-	9 839 094,71
7082	Primes cédées en coassurance "Assurance de personnes"				-	
7092	Primes cédées en Réassurance "Assurance de personnes"				-	
701	Primes acceptés "Assurance de Dommages"				-	
7091	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
703	Primes acceptés "Assurance de Personnes"				-	
7093	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Personnes"				-	
7100	Primes émises reportés des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		839 864 913,10		839 864 913,10	775 249 650,57
7150	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		839 899 568,15		839 899 568,15	781 427 810,47
71080	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71090	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71580	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
71590	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
7102	Primes émises reportés des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7152	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"		-		-	40 185 436,59
71082	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur. Person"				-	
71092	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur. Person"				-	
71582	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
71592	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
7101	Primes acceptés reportés des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7151	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7103	Primes acceptés reportés des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7153	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
	I- Primes acquises à l'exercice		1 864 365 825,27	-	1 864 365 825,27	1 643 847 964,23
600	Prestations sur opérations directs " Assurance de dommages"		1 093 434 327,07		1 093 434 327,07	1 302 340 517,30
6080	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de dommages"				-	
6090	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"		-		-	41 888 741,51
602	Prestations sur opérations directs " Assurance de Personnes"		1 223 792,54		1 223 792,54	4 704 718,74
6082	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de Personnes"				-	
6092	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de Personnes"				-	
601	Prestations sur acceptations " Assurance de dommages"				-	
6091	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"				-	
603	Prestations sur acceptations " Assurance de personnes"				-	
6093	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de personnes"				-	
	II- Prestations de l'exercice		1 094 658 119,61	-	1 094 658 119,61	1 265 156 494,53

7210	Commissions reçues en réassurance "Assurance dommages"				-	
7212	Commissions reçues en réassurance "Assurance de personnes"				-	
7290	Commissions versées sur acceptations "Assurance dommages"				-	
7292	Commissions versées sur acceptations "Assurance de personnes"				-	
	III- Commissions de réassurance				-	-
74	Subventions d'exploitation d'assurance				-	
	IV- Marge d'assurance nette				769 707 705,66	378 691 469,70
61	Achats et Services Extrieurs		15 475 089,03		15 475 089,03	15 449 536,93
62	Autres Services Extrieurs		167 471 202,71		167 471 202,71	153 112 575,67
63	Charges de personnels		332 247 406,65		332 247 406,65	319 740 761,72
64	Impôts, taxes et Versements assimilés		36 613 866,44		36 613 866,44	36 027 413,44
73	Production Immobilisée				-	
75	Autres Produits Opérationnels		9 902 282,33		9 902 282,33	7 553 366,77
65	Autres Charges Opérationnelles		11 764 387,64		11 764 387,64	4 269 176,99
78	Reprise sur Pertes de valeurs et provisions		3 854 610,47		3 854 610,47	6 247 438,79
68	Dotations aux amortissements, provisions et Pertes de Valeurs		13 258 020,08		13 258 020,08	37 616 977,13
	V- Résultat technique opérationnel				206 634 625,91	173 724 166,62
76	Produit Financiers		42 715 180,69		42 715 180,69	42 689 593,33
66	Charges Financiers				-	
	VI- Résultat Financier				42 715 180,69	42 689 593,33
	VII- Résultat Ordinaire avant impôts (V+VI)				249 349 806,60	131 034 573,29
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires				-	
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le resultat des activités ordinaires				-	
698	Autres impôts				-	
692	Imposition différée actif				-	
693	Imposition différée passif				-	
	Total des produits des activités ordinaires		249 349 806,60		249 349 806,60	131 034 573,29
	Total des charges des activités ordinaires		-		-	
	VIII- Résultat net des Activités Ordinaires				249 349 806,60	131 034 573,29
77	Eléments extraordinaires (produits)				-	
67	Eléments extraordinaires (charges)				-	
	IX- Résultat Extraordinaires				-	
	X- Résultat Net de l'exercice				249 349 806,60	131 034 573,29
					-	

SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE
DIRECTION REGIONALE -ANNABA-

COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)
Période du 01/01/2017 AU 31/12/2017 Total généra 0

N° Compte	DESIGNATIONS DES COMPTES	Note	Opérations Brutes Exercice 2017	Cessions et Retrocessions Exercice 2017	Opérations Nettes Exercice 2017	Opérations Nettes Exercice 2016
700	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Dommages"		1 695 560 363,95		1 695 560 363,95	1 707 064 993,48
7080	Primes cédées en coassurance "Assurance de Dommages"				-	
7090	Primes cédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
702	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Personnes"		83 575,60		83 575,60	1 521 996,30
7082	Primes cédées en coassurance "Assurance de personnes"				-	
7092	Primes cédées en Réassurance "Assurance de personnes"				-	
701	Primes acceptés "Assurance de Dommages"				-	
7091	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
703	Primes acceptés "Assurance de Personnes"				-	
7093	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Personnes"				-	
7100	Primes émises reportées des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		783 824 714,80		783 824 714,80	821 213 072,30
7150	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		759 729 034,72		- 759 729 034,72	783 824 714,80
71080	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71090	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71580	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
71590	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
7102	Primes émises reportées des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7152	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"		-		-	-
71082	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur. Person"				-	
71092	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur. Person"				-	
71582	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
71592	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
7101	Primes acceptés reportées des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7151	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7103	Primes acceptés reportées des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7153	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
	I- Primes acquises à l'exercice		1 719 739 619,63	-	1 719 739 619,63	1 745 975 347,28
600	Prestations sur opérations directs " Assurance de dommages"		917 394 965,52		917 394 965,52	927 680 312,17
6080	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de dommages"				-	
6090	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"		-		-	-
602	Prestations sur opérations directs " Assurance de Personnes"		139 353,68		139 353,68	752 173,17
6082	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de Personnes"				-	
6092	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de Personnes"				-	
601	Prestations sur acceptations " Assurance de dommages"				-	
6091	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"				-	
603	Prestations sur acceptations " Assurance de personnes"				-	
6093	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de personnes"				-	
	II- Prestations de l'exercice		917 534 319,20	-	917 534 319,20	926 928 139,00

7210	Commissions reçues en réassurance "Assurance dommages"				-	
7212	Commissions reçues en réassurance "Assurance de personnes"				-	
7290	Commissions versées sur acceptations "Assurance dommages"				-	
7292	Commissions versées sur acceptations "Assurance de personnes"				-	
	III- Commissions de réassurance				-	-
74	Subventions d'exploitation d'assurance				-	
	IV- Marge d'assurance nette				802 205 300,43	819 047 208,28
61	Achats et Services Exérieurs		29 165 433,80		29 165 433,80	19 537 179,17
62	Autres Services Exérieurs		163 824 924,42		163 824 924,42	146 590 743,59
63	Charges de personnels		330 150 871,72		330 150 871,72	321 601 785,26
64	Impôts, taxes et Versements assimilés		34 190 227,41		34 190 227,41	34 473 151,34
73	Production Immobilisée				-	
75	Autres Produits Opérationnels		24 411 939,35		24 411 939,35	24 711 008,61
65	Autres Charges Opérationnelles		1 951 247,41		1 951 247,41	2 822 279,70
78	Reprise sur Pertes de valeurs et provisions		666 478,89		666 478,89	532 573,83
68	Dotations aux amortissements, provisions et Pertes de Valeurs		72 419 318,78		72 419 318,78	35 145 680,16
	V- Résultat technique opérationnel				195 581 695,13	284 119 971,50
76	Produit Financiers		43 599 886,59		43 599 886,59	42 708 301,68
66	Charges Financiers				-	
	VI- Résultat Financier				43 599 886,59	42 708 301,68
	VII- Résultat Ordinaire avant impôts (V+VI)				239 181 581,72	326 828 273,18
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires					
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le resultat des activités ordinaires				-	
698	Autres impôts				-	
692	Imposition différée actif				-	
693	Imposition différée passif				-	
	Total des produits des activités ordinaires		239 181 581,72		239 181 581,72	326 828 273,18
	Total des charges des activités ordinaires				-	
	VIII- Résultat net des Activités Ordinaires				239 181 581,72	326 828 273,18
77	Eléments extraordinaires (produits)				-	
67	Eléments extraordinaires (charges)				-	
	IX- Résultat Extraordinaires				-	-
	X- Résultat Net de l'exercice				239 181 581,72	326 828 273,18
					-	

Total général

COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)

Période du 01/01/2019 AU 31/12/2019

Total général Direction Regional et Entrprise Consolidée

N° Compte	DESIGNATIONS DES COMPTES	Note	Opérations Brutes Exercice 2019	Cessions et Retrocessions Exercice 2019	Opérations Nettes Exercice 2019	Opérations Nettes Exercice 2018
700	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Dommages"		1 826 730 457,42		1 826 730 457,42	1 782 821 687,48
7080	Primes cédées en coassurance "Assurance de Dommages"				-	
7090	Primes cédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
702	Primes émises sur opérations directs "Assurance de Personnes"		57 535,80		57 535,80	43 268,88
7082	Primes cédées en coassurance "Assurance de personnes"				-	
7092	Primes cédées en Réassurance "Assurance de personnes"				-	
701	Primes acceptés "Assurance de Dommages"				-	
7091	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Dommages"				-	
703	Primes acceptés "Assurance de Personnes"				-	
7093	Primes rétrocédées en Réassurance "Assurance de Personnes"				-	
7100	Primes émises reportées des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		759 683 969,01		759 683 969,01	759 727 609,14
7150	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"		745 038 680,78		- 745 038 680,78	759 683 969,01
71080	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71090	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.dom"				-	
71580	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
71590	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance dommages"				-	
7102	Primes émises reportés des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7152	Primes émises à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
71082	Part de la coassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur. Person"				-	
71092	Part de la réassurance cédée dans les primes émises reportées exercice antérieur "assur.Person"				-	
71582	Part de la coassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
71592	Part de la réassurance cédée dans les primes émises à reporter "assurance Personnes"				-	
7101	Primes acceptés reportées des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7151	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Dommages"				-	
7103	Primes acceptés reportées des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
7153	Primes acceptés à reporter des exercices antérieurs "Assurance de Personnes"				-	
	I- Primes acquises à l'exercice		1 841 433 281,45	-	1 841 433 281,45	1 782 908 596,49
600	Prestations sur opérations directs " Assurance de dommages"		908 492 836,90		908 492 836,90	932 340 895,03
6080	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de dommages"				-	
6090	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"				-	
602	Prestations sur opérations directs " Assurance de Personnes"		360 999,41		360 999,41	1 838 731,60
6082	Prestations de la coassurance cédée dans les prestations " Assurance de Personnes"				-	
6092	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de Personnes"				-	
601	Prestations sur acceptations " Assurance de dommages"				-	
6091	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de dommages"				-	
603	Prestations sur acceptations " Assurance de personnes"				-	
6093	Prestations récupérées sur opérations directes cédées " Assurance de pesonnes"				-	
	II- Prestations de l'exercice		908 853 836,31	-	908 853 836,31	934 179 626,63

7210	Commissions reçues en réassurance "Assurance dommages"				-	
7212	Commissions reçues en réassurance "Assurance de personnes"				-	
7290	Commissions vérées sur acceptations "Assurance dommages"				-	
7292	Commissions vérées sur acceptations "Assurance de personnes"				-	
	III- Commissions de réassurance			-	-	-
74	Subventions d'exploitation d'assurance				-	
	IV- Marge d'assurance nette		932 579 445,14	-	932 579 445,14	848 728 969,86
61	Achats et Services Extrieurs		23 342 032,65		23 342 032,65	25 681 494,13
62	Autres Services Extrieurs		166 381 987,50		166 381 987,50	156 777 496,78
63	Charges de personnels		342 502 083,62		342 502 083,62	325 872 523,36
64	Impôts, taxes et Versements assimilés		36 701 293,47		36 701 293,47	35 753 971,25
73	Production Immobilisée				-	
75	Autres Produits Opérationnels		8 892 255,92		8 892 255,92	12 460 606,26
65	Autres Charges Opérationnelles		2 393 222,72		2 393 222,72	2 470 410,76
78	Reprise sur Pertes de valeurs et provisions		45 512 888,52		45 512 888,52	4 672 942,46
68	Dotations aux amortissements, provisions et Pertes de Valeurs		75 021 539,90		75 021 539,90	26 841 642,00
	V- Résultat technique opérationnel		340 642 429,72	-	340 642 429,72	292 464 980,30
76	Produit Financiers		35 747 617,15		35 747 617,15	35 747 617,15
66	Charges Financiers				-	
	VI- Résultat Financier		35 747 617,15	-	35 747 617,15	35 747 617,15
	VII- Résultat Ordinaire avant impôts (V+VI)		376 390 046,87	-	376 390 046,87	328 212 597,45
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires				-	
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le resultat des activités ordinaires				-	
698	Autres impôts				-	
692	Imposition différée actif				-	
693	Imposition différée passif				-	
	Total des produits des activités ordinaires		376 390 046,87	-	376 390 046,87	328 212 597,45
	Total des charges des activités ordinaires		-		-	
	VIII- Résultat net des Activités Ordinaires		376 390 046,87	-	376 390 046,87	328 212 597,45
77	Eléments extraordinaires (produits)				-	
67	Eléments extraordinaires (charges)				-	
	IX- Résultat Extraordinaires		-	-	-	
	X- Résultat Net de l'exercice		376 390 046,87	-	376 390 046,87	328 212 597,45
					-	

otal général

Société Nationale d'Assurance BILAN(Actif)

Entreprise : 0 SAA

Edité le : 25/05/2016 08:51

Tableau N° 01

Au : 31/12/2015

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	A01	261.096.230,82	70.263.717,06	190.832.513,76	1.639.662,56
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains	A02	5.150.464.528,59		5.150.464.528,59	5.148.438.928,59
Batiments d'exploitations	A03	7.042.520.894,20	1.671.234.099,69	5.371.286.794,51	5.405.237.159,20
Batiments de placements	A03	1.484.231.323,72	500.598.075,53	983.633.248,19	1.017.298.662,97
Autres immobilisations corporelles	A04	1.256.296.661,83	757.225.789,36	499.072.872,47	441.737.161,71
Immobilisation en concession					
IMMOBILISATIONS EN COURS		70.987.604,98		70.987.604,98	191.218.330,73
IMMOBILISATIONS FINANCIERES	A5				
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		3.151.804.925,30	139.779.828,42	3.012.025.096,88	2.976.891.908,73
Autres titres immobilisés		45.646.291.146,26		45.646.291.146,26	45.239.797.193,21
Prêts et autres actifs financiers non courants		280.330.359,12		280.330.359,12	101.183.433,00
IMPOTS DIFFERES ACTIF	A6	622.772.405,27		622.772.405,27	594.669.769,78
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDANTS		8.986.239,95		8.986.239,95	7.332.318,54
TOTAL ACTIF NON COURANT		64.955.784.320,04	3.139.101.510,06	61.816.682.809,98	61.125.444.529,02
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE	A07				
Part de la coassurance cédée		7.885.862,91		7.885.862,91	7.264.958,91
Part de la réassurance cédée		2.315.984.340,05		2.315.984.340,05	1.852.851.467,52
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	A08				
Cessionnaires, cédants débiteurs		632.256.010,94		632.256.010,94	474.479.294,66
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A09	4.330.140.466,36	167.110.901,28	4.163.029.565,08	2.712.007.716,00
Autres débiteurs		3.847.920.000,41	32.623.485,51	3.815.296.514,90	1.467.329.062,16
Imôts et assimilés		678.017.106,34	144.719.683,34	533.297.423,00	607.718.468,34
Autres créances et emplois assimilés	A10	95.673.890,84		95.673.890,84	105.425.160,11
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
Placements et autres actifs financiers courants	A11	691.479.571,14		691.479.571,14	157.577.978,00
Trésorerie	A12	2.401.759.803,69	1.117.746,85	2.400.642.056,84	2.065.447.164,54
TOTAL ACTIF COURANT		15.201.117.052,68	345.571.816,96	14.855.545.235,70	9.650.101.270,24
TOTAL GENERAL ACTIF		80.156.901.372,72	3.484.673.327,04	76.672.228.045,68	70.775.545.799,26

Société Nationale d'Assurance BILAN(Passif)

Entreprise : 0 SAA

Edité le : 25/05/2016 08:53

Tableau N° 02

Au : 31/12/2015

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	P01	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	9.113.762.974,58	7.489.285.245,39
Ecart d'évaluation		160.366.421,71	
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P02	3.386.316.257,27	3.228.673.229,19
Autres capitaux propres -Report a nouveau			-104.195.500,00
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		32.660.445.653,56	30.613.762.974,58
Emprunts et dettes financières	P03	1.713.802,88	1.213.802,88
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions réglemantées	P04	2.048.345.525,71	1.923.751.790,81
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.649.854.733,60	1.888.412.902,92
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	1.892.958.968,98	1.425.343.170,67
TOTAL II PASSIF NON COURANT		5.592.873.031,17	5.238.721.667,28
Operations directes		28.086.372.738,11	28.551.918.146,88
Acceptations		270.806.054,06	308.798.667,36
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	1.406.915.460,73	1.072.123.162,47
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	544.475.863,07	478.188.763,65
Impots	P09	1.634.286.816,98	1.419.772.674,80
Autres dettes	P10	6.349.092.941,43	3.091.196.100,34
TRESORERIE PASSIF	P11	126.959.486,57	1.063.641,90
TOTAL III PASSIF COURANT		38.418.909.360,95	34.923.061.157,40
TOTAL GENERAL PASSIF		76.672.228.045,68	70.775.545.799,26

DESIGNATION	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIO NS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif				
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	261.178.230,82	91.252.744,43	169.925.486,39	190.832.513,76
IMMOBILISATIONS CORPORELLES				
Terrains	5.153.100.528,59		5.153.100.528,59	5.150.464.528,59
Batiments d'exploitations	18.687.686.312,63	1.978.389.287,49	16.709.297.025,14	5.371.286.794,51
Batiments de placements	1.464.231.323,72	553.973.897,77	910.257.425,95	963.633.248,19
Autres immobilisations corporelles	1.320.201.280,39	844.587.506,58	475.613.773,81	499.072.872,47
Immobilisation en concession	202.693.588,00	18.248.733,47	184.444.854,53	
IMMOBILISATIONS EN COURS	157.899.870,11		157.899.870,11	70.987.604,98
IMMOBILISATIONS FINANCIERES				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et creances rattachees	5.007.547.646,06	299.847.257,06	4.707.700.389,00	3.012.025.096,88
Autres titres immobilises	44.953.339.751,87		44.953.339.751,87	45.646.291.146,26
Prets et autres actifs financiers non courants	233.465.134,09		233.465.134,09	280.330.359,12
IMPOTS DIFFERES ACTIF	592.103.514,59		592.103.514,59	622.772.405,27
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDANT	6.900.893,60		6.900.893,60	8.986.239,95
TOTAL ACTIF NON COURANT	78.040.348.074,47	3.786.299.426,80	74.254.048.647,67	61.816.682.809,98
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE				
Part de la coassurance cédée	925.862,91		925.862,91	7.885.862,91
Part de la réassurance cédée	1.791.463.155,17		1.791.463.155,17	2.315.984.340,05
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
Cessionnaires cédants débiteurs	666.693.429,59		666.693.429,59	632.256.010,94
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	5.604.216.477,57	446.425.344,31	5.157.791.133,26	4.163.029.565,08
Autres débiteurs	2.866.128.176,73	36.612.265,17	2.829.515.911,56	3.815.296.514,90
Impôts et assimilés	2.212.399.655,08	144.719.683,34	2.067.679.971,74	733.297.423,00
Autres créances et emplois assimilés	107.854.660,75		107.854.660,75	95.673.890,84
DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
Placements et autres actifs financiers courants	848.240.000,00		848.240.000,00	691.479.571,14
Trésorerie	2.732.679.220,11	444.340,22	2.732.234.879,89	2.400.642.056,84
TOTAL ACTIF COURANT	16.830.600.637,91	628.201.633,04	16.202.399.004,87	14.855.545.235,70
TOTAL GENERAL ACTIF	94.870.948.712,38	4.414.501.059,84	90.456.447.652,54	76.672.228.045,68

DESIGNATION	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves	10.900.079.231,85	9.113.762.974,58
Ecart d'évaluation	173.109.142,47	160.366.421,71
Ecart d'équivalence		
Résultat net	3.121.993.055,24	3.386.316.257,27
Autres capitaux propres -Report a nouveau		
Comptes Intermediaire		
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	34.195.181.429,56	32.660.445.653,56
Emprunts et dettes financières	4.727.343.802,88	1.713.802,88
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courants	1.627.444.854,53	
Provisions réglementées	2.125.438.268,92	2.048.345.525,71
provisions et produits comptabilisés d'avance	1.516.897.279,53	1.649.854.733,60
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	1.406.044.383,73	1.892.958.968,98
TOTAL II PASSIF NON COURANT	11.403.168.589,59	5.592.873.031,17
Operations directes	26.737.213.162,58	28.086.372.738,11
Acceptations	409.468.674,00	270.806.054,06
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	2.314.632.023,14	1.406.915.460,73
Assurés et intermédiaire d'assurance	479.683.318,60	544.475.863,07
Impots	1.726.566.311,95	1.634.286.816,98
Autres dettes	13.127.570.017,81	6.349.092.941,43
TRESORERIE PASSIF	62.964.125,31	126.959.486,57
TOTAL III PASSIF COURANT	44.858.097.633,39	38.418.909.360,95
TOTAL GENERAL PASSIF	90.456.447.652,54	76.672.228.045,68

DESIGNATION	Note	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	A01	274.870.958,82	145.015.078,24	129.855.880,58	169.925.486,39
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains	A02	5.371.787.028,59		5.371.787.028,59	5.153.100.528,59
Batiments d'exploitations	A03	18.813.095.495,99	2.564.523.308,83	16.248.572.187,16	16.709.297.025,14
Batiments de placements	A03	1.465.231.323,22	600.313.352,94	864.917.970,28	910.257.425,95
Autres immobilisations corporelles	A04	1.719.348.345,79	859.081.495,03	860.266.850,76	475.613.773,81
Immobilisation en concession		205.287.588,00	24.403.963,41	180.883.624,59	184.444.854,53
IMMOBILISATIONS EN COURS		255.869.753,93		255.869.753,93	157.899.870,11
IMMOBILISATIONS FINANCIERES	A5				
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		5.007.547.646,06	445.753.801,02	4.561.793.845,04	4.707.700.389,00
Autres titres immobilisés		37.383.573.118,45		37.383.573.118,45	44.953.339.751,87
Prêts et autres actifs financiers non courants		331.530.854,31		331.530.854,31	233.465.134,09
IMPOTS DIFFERES ACTIF	A6	743.137.351,99		743.137.351,99	592.103.514,59
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDAN		6.609.237,03		6.609.237,03	6.900.893,60
TOTAL ACTIF NON COURANT		71.577.868.702,18	4.639.090.999,47	66.938.777.702,71	74.254.048.647,67
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE	A07				
Part de la coassurance cédée					925.862,91
Part de la réassurance cédée		1.701.181.197,16		1.701.181.197,16	1.791.463.155,17
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	A08				
Cessionnaires cédants débiteurs		583.669.828,59		583.669.828,59	666.693.429,59
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A09	6.584.643.354,52	745.700.031,41	5.838.943.323,11	5.157.791.133,26
Autres débiteurs		1.699.047.286,72	41.164.335,43	1.657.882.951,29	2.829.515.911,56
Impôts et assimilés		861.654.967,69	144.719.683,34	716.935.284,35	2.067.679.971,74
Autres créances et emplois assimilés	A10	120.865.572,32		120.865.572,32	107.854.660,75
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
Placements et autres actifs financiers courants	A11	4.502.516.000,00		4.502.516.000,00	848.240.000,00
Trésorerie	A12	3.257.865.565,07	639.011,42	3.257.226.553,65	2.732.234.879,89
TOTAL ACTIF COURANT		19.311.443.772,07	932.223.061,60	18.379.220.710,47	16.202.399.004,87
TOTAL GENERAL ACTIF		90.889.312.474,25	5.571.314.061,07	85.317.998.413,18	90.456.447.652,54

Société Nationale d'Assurance

BILAN(Passif)

Edité le: 28/04/2018 12:59

Entreprise : SAA

Tableau N° 02

Au : 31/12/2017

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	P01	30.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	2.522.072.287,09	10.900.079.231,85
Ecart d'évaluation		173.109.142,47	173.109.142,47
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P02	3.250.884.841,34	3.121.993.055,24
Autres capitaux propres -Report a nouveau			
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		35.946.066.270,90	34.195.181.429,56
Emprunts et dettes financières	P03	3.783.243.586,53	4.727.343.802,88
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants		581.690.268,52	1.627.444.854,53
Provisions réglementées	P04	2.289.014.052,70	2.125.438.268,92
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.710.055.525,11	1.516.897.279,53
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	1.326.416.961,75	1.406.044.383,73
TOTAL II PASSIF NON COURANT		9.690.420.394,61	11.403.168.589,59
Operations directes		26.806.584.231,82	26.737.213.162,58
Acceptations		227.824.685,21	409.468.674,00
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	2.920.922.089,48	2.314.632.023,14
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	472.849.325,91	479.683.318,60
Impots	P09	1.366.884.890,15	1.726.566.311,95
Autres dettes	P10	7.878.911.623,44	13.127.570.017,81
TRESORERIE PASSIF	P11	7.534.901,66	62.964.125,31
TOTAL III PASSIF COURANT		39.681.511.747,67	44.858.097.633,39
TOTAL GENERAL PASSIF		85.317.998.413,18	90.456.447.652,54

DESIGNATION	Note	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	A01	274.920.958,82	173.531.174,50	101.389.784,32	129.855.880,58
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains	A02	5.393.328.454,94		5.393.328.454,94	5.371.787.028,59
Batiments d'exploitations	A03	19.295.418.726,49	3.139.880.642,27	16.155.538.084,22	16.248.572.187,16
Batiments de placements	A03	1.480.762.681,22	642.527.960,45	838.234.720,77	864.917.970,28
Autres immobilisations corporelles	A04	1.877.593.657,96	1.008.959.715,27	868.633.942,69	860.266.850,76
Immobilisation en concession		207.247.588,00	30.805.562,73	176.442.025,27	180.863.624,59
IMMOBILISATIONS EN COURS		603.921.522,45		603.921.522,45	255.869.753,93
IMMOBILISATIONS FINANCIERES	A5				
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		5.152.547.646,06	745.318.023,35	4.407.229.622,71	4.561.793.845,04
Autres titres immobilisés		38.096.282.816,58		38.096.282.816,58	37.383.573.118,45
Prêts et autres actifs financiers non courants		249.606.962,05		249.606.962,05	331.530.854,31
IMPOTS DIFFERES ACTIF	A6	968.132.083,21		968.132.083,21	743.137.351,99
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDAN		9.308.588,88		9.308.588,88	6.609.237,03
TOTAL ACTIF NON COURANT		73.609.071.686,66	5.741.023.078,57	67.868.048.608,09	66.938.777.702,71
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE	A07				
Part de la coassurance cédée					
Part de la réassurance cédée		2.105.588.533,21		2.105.588.533,21	1.701.181.197,16
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	A08				
Cessionnaires cédants débiteurs		652.649.027,59		652.649.027,59	583.669.828,59
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A09	6.961.813.867,98	1.044.047.545,43	5.917.766.322,55	5.838.943.323,11
Autres débiteurs		883.827.718,13	44.772.599,35	839.055.118,78	1.657.882.951,29
Impôts et assimilés		234.527.949,35	144.719.683,34	89.808.266,01	716.935.284,35
Autres créances et emplois assimilés	A10	175.026.589,35		175.026.589,35	120.865.572,32
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
Placements et autres actifs financiers courants	A11	1.574.984.000,00		1.574.984.000,00	4.502.516.000,00
Trésorerie	A12	3.427.430.938,70	18.221.988,80	3.409.208.949,90	3.257.226.553,65
TOTAL ACTIF COURANT		16.015.848.624,31	1.251.761.816,92	14.764.086.807,39	18.379.220.710,47
TOTAL GENERAL ACTIF		89.624.920.310,97	6.992.784.895,49	82.632.135.415,48	85.317.998.413,18

Société Nationale d'Assurance

BILAN(Passif)

Edité le : 27/04/2019 11:04

Entreprise : SAA

Tableau N° 02

Au : 31/12/2018

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	P01	30.000.000.000,00	30.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	4.272.957.128,43	2.522.072.287,09
Ecart d'évaluation		173.109.142,47	173.109.142,47
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P02	2.900.947.731,47	3.250.884.841,34
Autres capitaux propres -Report a nouveau			
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		37.347.014.002,37	35.946.066.270,90
Emprunts et dettes financières	P03	2.865.614.402,88	3.783.243.586,53
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants		176.442.025,27	581.690.268,52
Provisions réglmentées	P04	2.542.376.359,75	2.289.014.052,70
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.854.067.244,52	1.710.055.525,11
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	1.644.216.464,64	1.326.416.961,75
TOTAL II PASSIF NON COURANT		9.082.716.497,06	9.690.420.394,61
Operations directes		26.430.223.025,25	26.806.584.231,82
Acceptations		266.897.138,92	227.824.685,21
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	3.190.485.908,85	2.920.922.089,48
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	602.423.969,20	472.849.325,91
Impôts	P09	2.104.544.538,45	1.366.884.890,15
Autres dettes	P10	3.525.758.915,28	7.878.911.623,44
TRESORERIE PASSIF	P11	82.071.420,10	7.534.901,66
TOTAL III PASSIF COURANT		36.202.404.916,05	39.681.511.747,67
TOTAL GENERAL PASSIF		82.632.135.415,48	85.317.998.413,18

Le PIB et le PNB per Capita

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Le PIB (en millions de DA)	4 227 113,10	4 522 773,30	5 252 321,10	6 149 116,70	7 561 984,30	8 501 635,80	9 352 886,40	11 043 703,50	9 968 025,30	11 991 563,90	14 588 531,90	16 208 698,40	16 650 180,60	17 242 544,80	16 591 875,30
Solde de la Rémunération des Salariés avec le RDM	0	0	0	0	0	0	4 285,50	3 823,10	4 347,40	9 589,40	10 608,80	10 547,30	12 610,90	16 640,20	25649,0
Solde du Revenu de la propriété et de l'entreprise	-123 190,10	-174 668,80	-189 977,60	-253 259,90	-336 127,40	-321 273,20	-123 511,00	-83 602,80	-88 193,00	-15 686,70	-137687,6	-179477,4	-310769,8	-377741,6	-412735
Le Produit National Brut-PNB (en millions DA)	4 103 923,00	4 348 104,50	5 062 343,50	5 895 856,80	7 225 856,90	8 180 362,70	9 233 660,90	10 963 923,90	9 884 179,70	11 985 466,60	14 461 453,10	16 039 768,30	16 352 021,70	16 881 443,40	16 179 140,30
Population au milieu de l'année (en milliers)	30 879	31 357	31 848	32 364	32 906	33 481,00	34 096,00	34 591,00	35 268,00	35 978	36717	37 495	38 297	39 114	39 963
PIB par tête d'habitant (PIB per Capita) en DA	136 892,80	144 234,90	164 918,40	189 998,70	229 805,60	253 924,20	274 310,40	319 265,20	282 636,50	333 302,70	397323,6	432289,6	434 764,60	440 828,00	415 180,90
PNB par tête d'habitant (PIB per Capita) en DA	132 903,40	138 664,60	158 953,30	182 173,30	219 590,90	244 328,50	270 813,60	316 958,90	280 259,20	333 133,20	393862,6	427784,2	426 979,20	431 595,90	404 853,00
Taux de change DA/ US \$	77,26	79,6829	77,3947	72,0603	73,3596	72,6466	69,3757	64,5828	72,6349	74,3908	72,8534	77,5519	79,3808	80,5275	100,4641
PIB per Capita en US \$	1 771,70	1 810,10	2 130,90	2 636,70	3 132,60	3 495,30	3 954,00	4 943,50	3 891,20	4 479,40	5453,7	5574,2	5 476,90	5 474,30	4 132,60
PNB per Capita en US \$	1 720,10	1 740,20	2 053,80	2 528,10	2 993,30	3 363,20	3 903,60	4 907,80	3 858,50	4 477,10	5406,2	5516,1	5 378,90	5 359,60	4 029,80